www.kassiounpaper.com

750

الاحد 20 اذار 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

صوت جنيف3 يعلو.. ويُخفت ضجيج الحرب

[11]

الافتتاحية

الأرضية المادية للحل باتت واقعاً

تشهد الساحة السورية منذ بداية الدخول العسكري الـروسـي، ظاهـرتـين أسـاسـيـتـين، متـزامـنـتـين ومتصاعدتين:

الأولى، هي تسارع صياغة الحل السياسي للخروج من الأزمة، من فيينا الأول والثاني إلى القرار 2254 ومن ثم ميونخ وجولات جنيف3 الأولى والثانية المنعقدة حالياً. حل سياسي يوحد السوريين، ويقود نحو تغييرات جذرية وشاملة وعميقة تفضي إلى حل المشكلات القديمة المتراكمة، والمشكلات المترتبة على الأزمة نفسها، وبما يتوافق أيضاً مع طبيعة العالم الجديد الذي تتراجع فيه واشنطن، ومعها يتراجع الاستعمار الجديد الاقتصادي، لمصلحة مساحات أوسع أمام الشعوب للتخلص من التبعية بأشكالها المختلفة.

الثانية، هي تحول «محاربة الإرهاب» من شعار مضلل وكاذب استخدمته واشنطن لسنوات طويلة، إلى واقع فعلي على يد الروس. وقد بات من الواضح الآن أن الجميع غدوا مجبرين على الالتحاق بركب المحاربة الجدّية للإرهاب بأسرع وقت.

إنّ تزامن وتصاعد هاتين الظاهرتين، الحل السياسي ومحاربة الإرهاب، هو التعبير الملموس عن كسر الشروط المسبقة التي طالما أطلقتها الأطراف المتشددة الداخلية والإقليمية بتقديمها أولوية على أخرى، والحق أن المسألتين هما – كما أكد «الإرادة الشعبية» مراراً– أولوية واحدة مشتقة من أولوية إنهاء الكارثة الإنسانية في سورية.

إنّ استمرار تراجع الإرهاب على الأرض السورية بعد انسحاب جزء أساسي من القوات الروسية، يثبّت أنّ خط محاربة الإرهاب في سورية قد وصل إلى نقطة اللاعودة، ومستنده الأساسي هو عملية «وقف الأعمال العدائية» التي أسهمت في تحديد الجبهات وتقليصها وتسريع الفرز بين المسلحين بين من هم مع الإرهاب ومن هم ضده بشكل كبير.

من جهة أخرى، فإنّ محاربة الروس للإرهاب، بدخولهم العسكري، وبدفعهم نحو وقف الأعمال العدائية ونحو جنيف3 وبانسحابهم، لن تقتصر ترجمته بتقدم على الأرض السورية في وجه الإرهـاب، بل ستتعدى ذلك إلى احتمال صياغة تحالف دولي جديد محارب للإرهاب، يضم واشنطن إلى جانب موسكو، وهو ما يعني ضمناً إنهاء أي دور إقليمي أو داخلي معيق لعمليتي محاربة الإرهاب والحل السياسي. لذلك فإنّ التفاؤل الواضح الذي يظهر في جنيف3، ليس رأي الأطراف المشاركة بقدر ما هو انعكاس لنشوء وتقدم ورسوخ الأرضية المادية للحل السياسي.

إنّ بعض المعيقات لا تـزال قائمة، سـواء لجهة طبيعة التعامل غير العادلة مع وفدي المعارضة والتي لم ترق إلى مستوى القرار الدولي حتى الآن، وإن كانت شهدت تحسناً ملحوظاً مقارنة بالجولة السابقة، أو لجهة حرمان الاتحاد الديمقراطي من التمثيل حتى الآن، وهذه المعيقات إن استمرت ستكون كفيلة بتعقيد الوضع بشكل إضافي، وهذا لا يتناسب لا مع مصلحة السوريين، ولا مع القرار الدولي 2254، ولذلك فإنّ هذه المعيقات مرشحة للحل خلال أسابيع قليلة قادمة.

إنّ باب الحل السياسي مشرّع عن آخره، وهو الباب الوحيد لسورية الجديدة التي سيرسم ملامحها الشعب السوري.

شؤون محلية

أين تنفق الوزارات ميزانياتها؟

07

ملف «سورية 2016»

قريبون من إحداث اختراق هام في المفاوضات

12

شؤون اقتصادية

اربح مليار ليرة خلال يومين..

17

شؤون عربية ودولية

تفجير أسبوعي في تركيا

19

كيف صنع العمال حركتهم النقابية؟

■ عادل ياسين

مقدمه لابد منها

ثمان وسبعون عاماً انقضت من عمر الحركة النقابية السورية، ولكن لم ينقض معها حرمان وعذابات واستغلال للطبقة العاملة.. ثمان وسبعون عاماً والطبقة العاملة تحلم على الأقل بعدالة ما، تعيد جزءاً مما هو منهوب من قوة عملها. حقوقها تتذرى بسبب الريح العاتية التي تهب عليها بفعل قوى السوق، التي ترى فيها إحدى مصادر تراكم ثرواتها، بينما الطبقة العاملة يزداد فقرها وحرمانها من منتوج عملها الذي صنعته بعرقها ودمها، ليستولي عليه الآخرون.

السؤال الأهم الذي لابد من طرحه؛ كي نتعلم نحن العمال من تجربة أجدادنا الأبطال، ونستعيدها بظروفنا الحالية هو: كيف صنعت الطبقة العاملة أدواتها الكفاحية لترد عنها الاستغلال والنهب، وتثبت حقوقها، منذ تكونها الأولي كطبقه مع قدوم الرأسمال الأجنبي المصاحب لقوات الاحتلال الفرنسي لبلادنا؟.

كان السلوك والفعل الاستعماري الفرنسي وما قبله هو: منع العمال من تشكيل أدواتهم الحقيقية «نقابات عمالية مستقله» التي يمكن من خلالها الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، التي أقلها؛ أجور عادلة وثمان ساعات عمل. ولكن إرادة الدفاع عن الحقوق جعلت إرادة المحتل تتهاوى، وتصبح جدوى المنع أو التقييد غير ممكنه إلا بحدود ضيقة، لم تؤثر على إرادة العمال في تأسيس نقاباتهم، التي لعبت دوراً مهماً في وقت لاحق بالمعارك الوطنية، التي خاضها الشعب السوري، من أجل الخلاص من الاستعمار وأدواته المختلفة.

ظروف التكون النقابي

سار تأسيس النقابات بمراحل مختلفة لها علاقة ومرتبطة بـ:

تواجد العمال في تجمعات كبيرة نسبياً، وهذا تأمن من خلال الشركات التي استثمرت بالاقتصاد السوري، مثل: السكك الحديدية وشركة الكهرباء والمياه والترامواي والريجي.

الوضع السياسي العام في البلاد، الذي شهد نهوضاً وطنياً في مواجهة المستعمر وأدواته الداخلية.

تكون أحزاب وطنيه تقدمية، مثل الحزب الشيوعي السوري، الذي كان برنامجه في مكونه الأساسي الدفاع عن الطبقة العاملة، بما فيه حقها في تأسيس نقاباتها، والذي ساهم في تأسيس جزء أساسي ومهم منها.

ميزان القوى الدولي، الذي تكون بنشوء الاتحاد السوفيتي، الذي لعب دوراً أساسياً في دعم الطبقة العاملة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، من خلال دعم النضال العمالي المباشر، ونقل الخبرة والمشورة للحركة النقابية الوليدة عبر الأممية الحمراء، وخاصةً طلائعها الذين تحملوا مسؤولية التأسيس، وما تحمله من مخاطر على هؤلاء القادة من حيث الملاحقة والسجن وقطع الأرزاق.

الضرورة الموضوعية التي دفعت باتجاه توحيد النضال العمالي، عبر توحيد المنظمات النقابية التي نشأت متفرقه.

معوقات توحيد الحركة النقابية

لم تكن عملية توحيد النقابات تمر بسلام وسلاسة، بل واجهتها الكثير من العقبات، أهمها:

قانون الشغل العثماني، الذي كان يمنع ويجرم تشكيل نقابات مستقلة للعمال، واستمر العمل به لاحقاً مع قدوم الاحتلال الفرنسي.

بالإضافة للدور الذي لعبته البرجوازية الناشئة في محاولاتها المتكررة الاستيلاء على الحركة الوليدة، من خلال بعض القيادات النقابية التي أعاقت إلى حد ما وحدة النقابات الناشئة في بعض المحافظات السورية الأساسية، كمدينة حلب ودمشق وحمص وحماه.

وقد لعبت نقابات دمشق لاحقاً الدور الأساسي في توحيد الحركة، من خلال الجهد الكبير الذي بذلته العديد من القيادات النقابية المتسلحة بالموقف الجذري من قضية الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، وخاصةً الحقوق الديمقراطية النقابية المتمثلة بحرية العمل النقابي واستقلاليته المطلقة في اتخاذ المواقف الوطنية والطبقية. الأمر الذي وضع الحركة أمام مسؤولياتها التاريخية تجاه المساهمة الفعالة، إلى جانب القوى الوطنية، في النضال من أجل جلاء المستعمر واستقلالية الوطن كاملاً.

محطات مهمة في النضال النقابي والعمالي

أولاً: انعقاد المؤتمر الثاني للنقابات بحضور 36 مندوباً يمثلون 34 نقابة، حيث كانت قراراته الأساسية هي:

إجبار الحكومة على اعترافها بالتنظيم النقابي وحرية النقابات.

مطالبتها بسن قانون خاص لحماية العمال من استغلال الشركات المستثمرة الأجنبية وتحديد ساعات العمل، وزيادة نسبة الأجور 50%.

تشكيل لجنة لتنظيم العمل، وخاصة للعمال العاطلين.

إيجاد فرص عمل للمتعطلين ومنحهم نصف أجرهم لحين إيجاد العمل الدائم لهم.

الإضراب حق مشروع للعمال والتعهد بعدم قمعه.

إعطاء النقابات استقلالها في حل جميع مشاكلها، بما فيها حرية التعبير والاجتماع والتظاهر.

مساواة الأجور بين العمال الشباب والنساء ومنع تشغيل الأطفال.

إنشاء مستشفيات مجانية لمداواة المرضى العمال، مع وجود ضمان اجتماعي لهم عند الشيخوخة والعجز عند الإصابة.

إنشاء مدارس مجانية لأولاد العمال.

ثانياً: المحطة الأخرى التي تبرز دور وأهمية الحركة النقابية السورية؛ دعوتها لحضور الاجتماع التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي في باريس، حيث سافر الوفد بشكل سري، ومن خلال تبرعات جُمعت من العمال لتغطية نفقات السفر.

ثالثاً: الضغط على البرلمان السوري من أجل إقرار قانون للعمل، الذي صدر تحت رقم 279 وتضمن العديد من الحقوق العمالية، بالإضافة لحق الإضراب.

هذه بعض المحطات وهناك الكثير غيرها، حيث تعكس المراحل التي مرت بها الحركة النقابية، والتي جوهرها؛ أنها كانت مستقلة عن أي تحكم بقراراتها وإرادتها في الدفاع عن حقوق العمال، وقدرتها المستمدة من استقلاليتها في استخدام حقوقها الأساسية، ومنها الإضراب والتظاهر.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات في ذكرى تأسيسها

كل عام تمر ذكرى التأسيس على الطبقة العاملة السورية، كغيرها من المناسبات، دون أن تترك أثراً ما في الأذهان أو النفوس. ولهذا الوضع أسبابه الموضوعية التي راكمتها السنون من خلال التجربة التي عاشتها الحركة العمالية، من حيث حقوقها المتعددة «الاقتصادية والديمقراطية» التي جرى الهجوم عليها، عبر مراحل مختلفة، وبشعارات ظاهرها غير باطنها، كان لها دوراً في تحييد الطبقة العاملة وتقييدها، الذي كان في مراحل سابقة محوري في الحراك السياسي والاقتصادي. مما جعلها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه، وهذا لم يكن بدون ثوابت أساسية، عند الحركة النقابية، تستند إليها في نضالها اليومي من الإعلان عن مواقفها، في مقدمتها حفاظها وتمسكها باستقلاليتها الحقيقية، وليست الشكلية.

لقد بدأ تحجيم دور الحركة النقابية منذ نهاية الخمسينات حيث تم استبعاد القيادات الحقيقية للطبقة العاملة، التي استمدت شرعيتها من علاقتها الكفاحية مع العمال، وقدرتها على الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، وهذا السلوك، تجاه القيادات النقابية، كان يستند على شعارات تعبر عن مصلحة الطبقة العاملة شكلاً، بأن المعامل التي أممت للعمال، وأن العمال هم أصحاب القرار في معاملهم، وأن حقوقهم مصانة ومكفولة بحكم القانون النافذ، وهو القانون 91 لعام 1959. حيث منع هذا القانون حق الإضراب على الطبقة العاملة، وبقي هذا المنع إلى يومنا هذا، رغم إقرار الدستور له ولكن بقي على الورق فقط؛ تمنعه قوة العطالة للمادة الثامنة في الدستور القديم، بالرغم من الضرورة القصوى لهذا الحق، مع تبني جميع الحكومات جميعها للسياسات الاقتصادية الليبرالية، التي منحت، وبقوة القانون وممارسات أخرى مرافقة له، حرية واسعة لقوى رأس المال في عملية الاستثمار الوحشي لقوة العمل، التي لا تملك أدنى شكل من أشكال التعبير عن وجعها الحقيقي، في أن أجورها الحقيقية لا تكفي حتى لإعادة إنتاج قوة عملها، كيما تستمر في إنتاجها.

إن الطبقة العاملة التي صنعت أدواتها في السابق «وحدتها التنظيمية، استقلاليتها، حقها بالإضراب والتظاهر السلمي» ستتمكن من إعادة البناء مرةً أخرى. وهذا منطق الأشياء.

عمال الاتصالات في غياهب التحول الكبير نحو «الخصخصة»!

في عام 2012 جرى إنشاء الشركة السورية للاتصالات لتحل هذه الشركة محل المؤسسة العامة للاتصالات بكل «ما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وفي اختصاصاتها ومهامها جميعها، باستثناء ما يتعلّق منها بشؤون تنظيم الاتصالات»، حيث جاء قرار الإنشاء ذاك على أساس قانون الاتصالات الجديد رقم 18 لعام 2010.

■ معن خالد

التحول الكامل من المؤسسة العامة إلى شركة «مساهمة مغفلة مملوكة للدولة»، أخضع المؤسسة لعملية هيكلة، والتي حدد قانون تأسيس الشركة في 2012، مدتها بأعوام خمسة بين عامي «2012 – 2017»، ونص في الفقرة «د» من مادته الأولى على أنه ينقل للشركة حكماً «جميع العاملين في المؤسسة العامة للاتصالات، باستثناء العاملين في مجال تنظيم الاتصالات» ومن وقتها بدأت تظهر مشاكل السير تجاه «الخصخصة» المقنعة.

مصير 22 ألف عامل!

كانت أبرز مشاكل ذلك التحول والمتعلقة في الجانب العمالي فقط هي قضيتنا التي سنسلط عليها الضوء في هذه المقالة، وهي المتعلقة بمصير 22 ألف عامل هم عمال المؤسسة العامة للاتصالات، حيث ستكون هذه القضية نموذجاً عن المشاكل الكبرى والخطيرة لعملية التحول تلك، والتي ليست إلا خصخصة تدريجية بشكل أو بآخر، والتي غالباً سيسير على هواها أو بأسوأ منها قانون التشاركية.

قاسيون التقت رئيس مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات قصي كسادو، لنقاش وضع عمال المؤسسة الإشكالي اللاحق، ووفقاً له فإن «عدد عمال المؤسسة البالغين حوالي 22 إلى 23 ألف عامل تسرب منهم خلال الأزمة بسبب الحرب حوالي 4 آلاف عامل»، أي أن من تبقوا في المؤسسة وستشملهم عملية الهيكلة هم حوالي 18 ألف عامل.

أبرز مشاكل ذلك التحول المتعلقة بمصير 22 ألف عامل هم عمال المؤسسة العامة للاتصالات!

الشركة ستأخذ أقل من نصف العمال فقط!

القضية الإشكالية تتجلى في أن الشركة التي تم تأسيسها في 2012 لن تستوعب أكثر من 8500 عامل في نهاية فترة الهيكلة عام 2017، أي أن حوالي 10 آلاف عامل سيبقون في الجسم المتبقي من المؤسسة العامة للاتصالات، وهنا واحدة من نقاط الغرابة. فالقانون قال عن الذين سيُستبقون في المؤسسة أنهم «الاستثناء»، أي يفترض أن يكون عددهم قليلاً جداً، أما القاعدة التي أرساها، فهي نقل عمال المؤسسة جميعهم إلى الشركة الجديدة، ويفترض أن يكون هؤلاء هم الغالبية العظمى وإذ بهم هم الفئة الأقل، فهل هم الفئة الناجية؟! سؤال يصعب الإجابة عنه في ظل التبعات الافتراضية الخطيرة لعملية الهيكلة!

طبعاً سيكون أحد أهم الأسئلة التي لم يجب عليها القانون: ما هي معايير انتقاء العمال المنقولين للشركة أو المُستبقَين في المؤسسة؟ في هذا السياق يوضح رئيس مكتب النقابة أن معايير ذلك تقوم على «أسس مثل سنوات الخبرة والشهادة»، إلا أن ذلك قد لا يكون حاسماً على ما يبدو، تحديداً كون الشركة ستعمل وفق منطق القطاع الخاص «العقد شريعة المتعاقدين» فهي شركة خاصة مملوكة للدولة وتعامل معاملة القطاع المشترك، كما أنه من المرجح عدم قبول العمال كبار السن في الشركة، وفق ما أشار له رئيس المكتب.

مبرر عدم أخذ من هم كبارٌ في السن غير واضح، إلا أنه يرتبط غالباً بأمر آخر وهو تسريع الانتهاء من شريحة واسعة من العمال المُستبقَون في المؤسسة العامة للاتصالات، وذلك بغية الزوال بالتقادم بفعل التقاعد لمن سيصنفون أنهم فائضون عن الحاجة، وهو ما تدعمه المعلومة التي أوردها رئيس مكتب النقابة بأن المؤسسة ستغلق باب التوظيف فيها، فأكد أنه «لن يكون هناك فتح باب لأية تعيينات جديدة»، ما يعني تقليص العدد المتبقي تدريجياً إلى حين إنهاء المؤسسة العامة للاتصالات أو تقليص أكبر كم من الـ 10 آلاف عامل المُستبقَون.

محظيون بالحوافز ومجهولو المصير!

مشكلة الحوافز ستكون واحدة من أبرز المشاكل، حيث من المتوقع أن يكون للعمال المنقولين للشركة حصة أعلى في الحوافز كون الشركة سترث الجزء الأكبر من إيرادات المؤسسة العامة السابقة «كانت تقدر بـ 76,9 مليار ليرة في عام2010 حسب تقارير المؤسسة»، لكن حصة العمال المُستبقَون في المؤسسة ستكون غالباً هي المنقوصة.

قد يرى البعض أن العمال الذين سينقلون إلى الشركة سيكونون من المحظيين، إلا أن ذلك غير دقيق، فهؤلاء العمال سيتم نقلهم على أساس عقود خدمة محدودة المدة، أي من سنة إلى 5 سنوات، قد يتم التمديد لهم أو لا، ما يعني أن مصيرهم سيكون مجهولاً خلال بضعة سنوات، وهم سيخضعون إلى قانون العمل 17 الناظم لعمال القطاع الخاص كون الشركة الجديدة ستكون شركة خاصة مملوكة للدولة، ومن المعروف أن هذا القانون يفقدهم العديد من الميزات التي يتمتع بها القانون الأساسي للعاملين في الدولة، والذي سيظل مطبقاً على العمال المستبقون في المؤسسة.

16% محرومون من الحوافز اليوم.. فمن هم؟!

الحديث عن الحوافز أضاء على نقطة غريبة حول مشكلة حوافز عمال الاتصالات اليوم، فما أوضحه رئيس مكتب النقابة عن نظام الحوافز المتبع حالياً في مؤسسة الاتصالات مثير للغرابة، فهو يشمل 84% من العاملين ويحرم منها 16% منهم، وحتى اللحظة لا يملك أحدٌ تفسيراً لمعايير وضع هذه النسبة أو توضيح من هم هؤلاء الـ 16% من العمال المحرومين من الحوافز، ولماذا؟!

عمال السورية- الكورية إلى البطالة حتى اللحظة!

تطرق الحديث إلى مصير عمال الشركة السورية – الكورية للاتصالات التي فتحت قاسيون ملفها « في العدد 741 بتاريخ 2016/1/17»، والتي سيتم تصفيتها حتى تاريخ 2016/5/31 بذريعة عدم وجود شريك جديد بعد انسحاب الشريك الكوري، وهو ما يعني تصفية عقود عمالها، فهذه العقود هي عقود محدودة تصفى في نهاية الشركة علماً أنها كانت رابحة دائماً. أي أن المصير النهائي لعمال الشركة هو «الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل»، رغم أن رئيس النقابة أوضح أن هنالك وعود من الشركة السورية للاتصالات باستقطاب العمال ذوي الخبرة، ولكنه أردف أنها «مجرد وعود»!

هذا وقد أوضح الحديث أن النقابة طالبت بتحديد لجنة فنية من ممثلين عن الشركة «السورية– الكورية» ذاتها، ممن يعرفون طبيعة عملها جيداً، لدراسة الجدوى الاقتصادية للشركة وإمكانية الاستفادة مما تبقى من بناها التحتية وتجهزياتها، وتحديداً كون جزء هام من التجهيزات وصل للشركة في عام 2011 وهي لم تستخدم بسبب الحرب، وبالتالي هنالك إمكانية كبرى للاستمرار في عمل الشركة أو إيجاد عقود بديلة.

عن الشركة الجديدة...

رأسمال الشركة الوليدة الموروث من المؤسسة قُدر بـ 2,540 مليار ليرة، وستعمل على أساس قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، أي أنها ستكون شركة خاصة تملكها الدولة، أتاح القانون تداول أسهمها في حال موافقة مجلس الوزراء وفق المادة 8 الفقرة 11 من القانون والتي نصت أنه: «لا يجوز بيع أسهم الشركة أو تداولها، ولا طرحها على الاكتتاب العام، إلا بموافقة من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الهيئة العامة غير العادية».

أحقية الربح للدخل الوطني

تم إقرار قانون التشاركية، وعليه، فقد تم تشكيل مجلس التشاركية الذي يضم ثلاثة أعضاء أساسين: رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومدير التخطيط والتعاون الدولي. ويعتبر هذا المجلس الآمر والناهي بالنسبة للمشاريع المشتركة التي ستعمل وفق قانون التشاركية.

■ هاشم اليعقوبي

ماذا يستهدف القانون

كثرت التوقعات عند المرحبين المروجين، والمتابعين المشككين، لقانون التشاركية. وبرز حينها السؤال المهم: أي القطاعات الاقتصادية والمنشآت والمعامل التي يستهدفها القانون؟.

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من طرحه بالشكل الصحيح ألا وهو: ما هي القطاعات الاقتصادية التي جعلت الحكومة تستنسخ هذا القانون لأجلها؟ وأين سيحط المستثمر رحاله؟ وأية مشاريع ستطرحها الحكومة على «الشريك الخاص» لصالح الاقتصاد الوطني وعملية الإنتاج؟ كما تدّعي، وأيضا سؤال آخر: عن أية مشاريع يبحث المستثمر الساعي للربح فيطلبها؟ وعن أيها سيغض السمع والبصر والأفئدة؟.

وكذلك الحكومة من جهتها، والمتمثلة بمجلس التشاركية، على أية مشاريع ستوافق، وأيها سترفضها؟ وما هو معيار القبول والرفض عندها؟.

المستثمر الخاص والربح المضمون

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من تثبيت إحدى النقاط الأساسية، والتي تعتبر بديهية، وهي أن المستثمر صاحب رأس المال ما يهمه حقاً من أية عملية استثمارية هو الربح، ولذلك لن يدخل مشروعاً قبل أن يقوم بدراسة جدواه الاقتصادية، والتحقق من ضمانات الربح الأكيدة، وعليه فإنه لن يشارك القطاع العام إلا بتوفر هذه الشروط، خاصة أن القانون قد ضمنها له بنصه ومواده. فإن كان المشروع المطروح للتشاركية يمتلك عناصر الربح، فلماذا يجلب القطاع العام من يشاركه في الربح، أليس الدخل الوطني أحق بتلك الأرباح؟ أليس العمال الذين يحققون هذه الأرباح هم أحق بجزئهم المستحق منها؟.

الخاص يربح والعام يخسر

يخرج علينا البعض، في محاولة منه لتبرير موافقته على هكذا قانون، بالقول: بأن المقصود من إصدار القانون إنقاذ منشآت القطاع العام المتعثرة والخاسرة، أو التي تضررت وتوقفت بفعل الأعمال العسكرية، ووضعها بين يدي المستثمر الخاص الذي سينفخ الروح فيها، لما يملكه من رؤية اقتصادية خاصة، ولأن الله أنعم عليه بالحنكة الإدارية وبالحس الربحي الفطري، ورفع عنه بلاء البيروقراطية وشر الحقوق العمالية، وتعلّم من خبراته المتراكمة فن التهرب الضريبي والجمركي، وتمتع بعلاقات تجارية إقليمية ودولية تمكنه من انتشال ما تعثر وتخسّر وتفجّر. وهذا اعتراف من صاحب الرأي بأن سوء الإدارة، وماكينة السرقة والفساد، وابتداع الزيادات البيروقراطية، هي قدر مكتوب على القطاع العام لا يمكنه التخلص منها أو الحياد عنها، حتى ولو من أجل الوطن والإنتاج ولقمة المواطنين.

وارتكازاً على فكرة عقلية الربح المضمون عند رأس المال الخاص، فهو لن يستثمر في قطاع متعثر وخاسر، إلا إذا امتلك عناصر ربحية قد أهملها أصحاب القرار عمداً أو سهواً، أو حتى يجد صاحب الضالة ضالته بها.

التشاركية للمشاريع الثقيلة

يعبر مجلس التشاركية صراحة عبر الإعلام عن المشاريع التي يريد للقطاع الخاص الدخول إليها، حيث يتحدث بإسهاب؛ أن الحكومة لا تنتظر من «الشريك الخاص» أن يستثمر في صناعة المحارم والبسكويت، بل عليه الدخول للقطاعات الثقيلة، كإنشاء الطرق والأنفاق والجسور وقطاع النقل بكامله ... الخ، ويتباهى بعدم وجود أي قطاع أو منشأة أو معمل ممنوع عن المستثمر، لا إن كان خدمياً؛ كالماء والكهرباء، أو قطاعاً سيادياً حيوياً؛ كالمرافئ والموانئ والمطارات. والسؤال الذي لا بد من طرحه: ماذا لو أن هذه القطاعات كانت بيد القطاع الخاص خلال الأزمة، فكم سيكون سعر ليتر الماء، أو سعر الكيلو الواط الساعي للكهرباء، وعلى أي بازار كان سيضعنا المتاجرون؟.

أليس العمال الذين يحققون هذه الأرباح، هم أحق بجزئهم المستحق منها؟.

الإجازة.. حق ضائع آخر

ما تزال حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، التي كانت حصيلة عقود طويلة من النضال العمالي، فريسة لكثيرٍ من الممارسات والتشريعات غير المنصفة، والتي تلقي بظلالها القاتمة على حياة العامل وظروفه المعيشية الصعبة. ولا شك أن حرمان العامل من إجازاته السنوية هو واحد من أشكالها.

■ سمر علوان

في القانون

فرغم أن قوانين العمل السورية تنص صراحةً على أن للعامل الحق في الحصول على إجازة تتراوح مدتها ما بين 14 إلى 30 يوماً، تبعاً لعدد سنوات خدمته، فإن آلاف العمال باتوا محرومين من حقهم هذا، ولا سيما في ظل الأزمة، وما قادت إليه من فقدان أو صرف كثير من الأيدي العاملة، لتتحمل البقية الباقية منهم عناء النهوض بأعباء العمل برمته. فمنح إجازة لأي عامل قد يكون معناه توقف خط إنتاجي كامل عن العمل.

ويجيز قانون العمل رقم 17 للعامل تأجيل إجازته المستحقة إلى السنة التالية، أو الحصول على بدل نقدي لها، إلا أن هذا التشريع قلما يطبق في القطاع الخاص.

أشكالٌ أخرى

ولا يتوقف حرمان العامل من إجازاته عند هذا الحد، ولا يظهر دائماً بشكله الصريح، إذ يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة، ومنها اعتبار أي تأخير للعامل بسبب ظروف المواصلات، التي لا تخفى على أحد، غياباً يتم تبريره من إجازاتهم السنوية، وهو ما أشار إليه التقرير الصادر عن اتحاد عمال دمشق لعام 2013، والذي أكد أن «العاملين في القطاع العام الصناعي يعانون من عدم الوصول إلى أماكن عملهم نتيجة الأزمة، وبسبب الازدحام الشديد على الحواجز يتأخر البعض منهم، ما يجعل إداراتهم تبرر غيابهم من إجازاتهم السنوية، وفي حال انتهاء هذه الإجازات يتم التبرير عن طريق الإجازات من دون أجر»، وبالتالي تكون خسارة العامل مضاعفة، إذ لا تقتصر على إجازاته، بل على أجره أيضاً.

قرارٌ مجحف

وفي مؤتمر نقابة عمال صناعة الاسمنت والبورسلان والأترنيت بدمشق، والذي عُقد مطلع هذا العام، جاء في تقرير أمانة العمل أن القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بعدم صرف الإجازات للعاملين هو قرار مجحف بحق عمال صناعة الاسمنت، وخصوصاً شركة اسمنت عدرا، إذ تعاني من نقص العمالة، ما يضطر العامل إلى البقاء في الشركة أربع وعشرين ساعة، ويجبر الشركة على عدم الموافقة على منح الإجازات لقلة عدد المشغلين. لذلك طالب التقرير الجهات الوصائية باستثناء عمال الاسمنت من هذا القرار، ومنحهم بدلاً نقدياً عن الإجازات مع العلم – كما يوضح التقرير– أن الاعتماد متوفر لهذه الغاية.

وأوصى التقرير أيضاً بإلغاء القرارات الحكومية التي طالت حقوق العمال جميعها، تحت بند ترشيد الإنفاق الحكومي، فهل يعقل أن الحكومة لم تجد سبلاً أرشد لتخفيض نفقاتها سوى على حساب العمال؟.

المهن الخطرة

وتنص التشريعات العالمية على معاملة المهن الخطرة معاملة خاصة، ويشمل ذلك منح العمال إجازات أطول من أقرانهم، بغية إبعادهم عن مصادر الخطر فترة كافية، تسمح لهم بالمحافظة على صحتهم الجسدية. فمثلاً يعطى العاملون المعرّضون للأشعة، حسب النظام العالمي إجازة مدتها 30 يوماً في السنة، في حين أن كثيراً من العمال السوريين محرومون منها، حيث يكتفون بالإجازات الإدارية السنوية التي نص عليها قانون العاملين، والتي لا تصل إلى 30 يوماً إلا بعد وصول العامل إلى سن الخمسين، أو خدمته لمدة تزيد عن 20 سنة.

وعن إجازة الأمومة

يحدد قانون العاملين الأساسي إجازة الأمومة بـ 120 يوماً للولادة الأولى و90 يوماً للثانية و75 للثالثة، ويؤخذ على هذا التشريع مآخذ عدة، أبرزها: أن أيام الإجازة تختصر إلى النصف في حال توفي المولود بعد أيام من الولادة، ما يعرض الأم إلى مخاطر صحية عديدة، إذا لم تكن مستعدةً بعدُ نفسياً وجسدياً للعودة إلى العمل.

لأنها حق..

ليست الإجازة – أيا كان الدافع إليها – مطلباً كمالياً قابلاً للمساومة، بل هي حق لا ينبغي التنازل عنه، لأن فيها احتراماً لإنسانية العامل وحقه في أخذ قسط من الراحة، يساعده على استعادة توازنه النفسي والجسدي، ويمنحه متنفساً ومتسعاً لقضاء بعض الوقت مع أسرته.

6 سنوات لتأهيل عدة أمتار...

حديقة السبكي قد «تدخل تاريخ سورية المعاصر» نتيجة الاهمال

حتى اليوم ومنذ سنوات، لايزال التعتيم والتسويف سيد الموقف. فرغم وضع محافظة دمشق يدها على حديقة السبكي وسط دمشق بداية العام الماضي، إلا أنها وحتى اليوم لم تنجز ما أعلنت عنه، وبدت تصرفاتها تثير التساؤلات بهذا الخصوص.

■ حازم عوض

مازال حال الحديقة مزرياً، ولم تكتمل الأعمال المزمعة بعد، و«اقتربت قصتها من دخول التاريخ السوري المعاصر حالها حال مجمع يلبغا في ساحة المرجة» على حد تعبير أحد سكان منطقة الشعلان الذي ضاق ذرعاً من شكل الحديقة «غير الحضاري».

محافظة دمشق كشفت ربما عن ارتباكها بكيفية إعادة تأهيل الحديقة التي «هرب» مستثمرها لأسباب ما زالت محط جدل حتى اليوم، فقد استنجدت بكلية الهندسة المعمارية لوضع مخططات تأهيل في بداية العام الحالي، ما يشير إلى أن إتمام العملية قد يأخذ وقتاً طويلاً جداً، يستمر لسنوات أخرى قادمة.

طلاب يشاركون بالتأهيل

بدأت المساعي لاستجرار مخططات من طلاب الهندسة المعمارية، ربما في محاولة للتهرب من تكاليف المهندسين التخصصيين، مع افتتاح كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق بداية العام الجاري معرضاً ضم مخططات وتصميمات نفذها طلاب لإعادة تأهيل حديقة السبكي، بعد انتهاء ورشة عمل انطلقت الصيف الماضي وتناولت موضوع إعادة تأهيل حديقة السبكي في دمشق.

توقيت ورشة العمل تقريباً تزامن مع إعلان محافظة دمشق رغبتها بتأهيل الحديقة بنفسها عبر مديرياتها، بعد فشل تجربة الاستثمارات، أي أن الحديقة حالياً محط تجارب المحافظة.

وزيرة الدولة لشؤون البيئة نظيرة سركيس، وعميد كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق وعدد من المعنيين في الكلية ومحافظة دمشق بحثوا نهاية الشهر الأول من العام الجاري، سبل التعاون في تأهيل حديقة السبكي عبر ما قدمه طلاب الكلية من نماذج إعادة التأهيل.

3 جهات تشارك بالتأهيل

عميد كلية الهندسة المعمارية، سلمان محمود، تحدث حينها عن مشروع الطلاب لإعادة تأهيل حديقة السبكي من حيث التخطيط والتنفيذ، في حين عرضت نتاليا عطفة، رئيس قسم التخطيط والبيئة في الكلية، الدراسة التصميمية والغطاء النباتي للحديقة والمداخلات البيئية إضافة الى دراسة الفرش العمراني للحديقة.

محافظة دمشق اعتبرت الطرح المقدم، «سيمثل نموذجاً يعمم على كل الحدائق في المرحلة المقبلة»، وكيف لا وقد اجتمعت 3 جهات لإعادة تأهيل بضعة أمتار في دمشق.

«ربما حكم على المشروع بالفشل، وسيكون وسيلة للربح من قبل بعض المستفيدين، لذلك سيمتد مشروع السبكي لسنوات أخرى لتكديس ثرواتهم، تماماً كما امتدت الأزمة، ومن الخطير جداً تعميم النموذج بالقائمين عليه ذاتهم، على حدائق دمشق جميعها» بحسب نزار وهو أحد سكان الشعلان.

وتابع «يجبرونك للمطالبة بتدخل القطاع الخاص بهذه المسائل، بعد أن تكون أموال الدولة قد هدرت وسرقت، دون أي تقدم يذكر، وحينها يكون الخيار المتاح محدود، وهم مستثمرون منتظرون كانوا السبب الخفي وراء ذلك الوقت الضائع كله».

محولات الكهرباء هي السبب!

محافظة دمشق تقول إن العقبات والصعوبات التي تعترض عملها وتحول دون إتمام المشروع، «هي وجود مركز تحويل كهرباء في الحديقة، حيث تم العمل على تأمين مركزين مطمورين تحت الأرض وتخصصيهما لهذه المحولات، إلا أن عملية نقل المحولات حاليا هي عائق بين المحافظة ووزارة الكهرباء» على حد تعبير مدير الإشراف في المحافظة علي الحلباوي.

الحلباوي رفض تحميل وزارة الكهرباء وحدها مسؤولية التأخير، قائلاً إن الأخيرة «لديها أولويات أكثر أهمية»، وأضاف في تصريحات سابقة بداية العام، إنه «خلال أيام قليلة سيتم تحديد موعد الانتهاء من إعادة التأهيل»، مالم يتم حتى اليوم.

صحيفة قاسيون، كانت قد نشرت تحقيقاً سابقاً، عن القضية، وفندت خلاله تصريحات محافظة دمشق منذ عام 2010 وحتى عام 2015، وكشفت التناقضات والجهات التي عملت على المشروع وانسحبت، وكأن شيئاً ما خطط لهذه الحديقة.

أواخر عام 2015، نفت محافظة دمشق كل تصريحاتها السابقة، حيث قامت بإلغاء أمور عدة ضمن بنود العقود السابقة، ومنها المرآب المأجور الذي طرحت الحدائق للاستثمار بالأساس لأجله، إضافة إلى المطعم الذي أضيف على عقد الاستثمار لاحقاً، مدعيةً أن «فكرة إنشاء المرآب كانت واردة في البداية لكن تم استبعادها لاحقاً، أما المطعم فهو غير مطروح بالأساس ضمن المشروع».

المحافظة التي أعلنت استثمارها للمشروع عبر مديرياتها دون شريك بعد ست سنوات من أول طرح للاستثمار، تركت المجال مفتوحاً في المستقبل لافتتاح مطعم خاص عبر أحد المستثمرين الخاصين، يقول الحلباوي تشرين الثاني العام الماضي إنه «من الممكن منح رخص استثمارات طارئة فيما بعد»، محدداً نهاية العام موعداً لانتهاء الأعمال في مشروع التأهيل، إلا أن ذلك لم يتم حتى اليوم.

مشروع كمالي لا فائدة منه

الحلباوي أشار إلى تعديلات قامت بها المحافظة العام الماضي على المخطط، قائلاً: إنه «تمت الاستفادة من تأخر الدراسة، بحيث تم لحظ عدة أمور منها إيجاد دورات مياه مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتأهيل بحيرات المياه والبط، وإنشاء مضمار للمسنين، ومساحة تزلج للشباب، إضافة لألعاب مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكلها غير مأجورة»، ما يشير إلى تحول المشروع إلى كماليات، بعد أن كانت الغاية الأساسية منه هي المرآب الطابقي.

الحلباوي ذاته وضع العام الماضي أمور تطوير المشروع و«القفزات السعرية» سبباً لتعطل الأعمال لسنوات، في إشارة إلى هروب المستثمر، عاد العام الحالي ليضع أسباباً جديدة لها علاقة بنقل محولات كهرباء، ما يعتبر سبباً غير منطقي لتأخير تأهيل حديقة عامة، مازالت مخططات تأهيلها تدرس في كلية الهندسة المعمارية.

مدة تنفيذ العقد بداية عام 2011 كانت متوقعة خلال 180 يوماً بقيمة 80 مليون ليرة سورية، إلا أن الاستثمار فشل منذ حوالي 8 أشهر سابقة، بغض النظر عن الرواية الصحيحة سواء كان المستثمر هرب نتيجة تعديل السعر وتعديلات أخرى على بنود العقد، أو أن المحافظة فسخت العقد معه نتيجة «القفزات السعرية»، إلا أن النتيجة هي أن المحافظة ليست بأفضل من ذلك المستثمر، الذي بقي عقد الحديقة بعهدته حوالي 5 سنوات دون مساءلة، وهي اليوم تكمل مسيرة الفشل اليوم.

المستثمر الخفي

وفي أيار العام الماضي، خرج عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور، ليؤكد أنه تم توقيع عقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لاستكمال تأهيل حديقة السبكي، مع العلم أن العقد يتضمن تزويد الحديقة بألعاب للأطفال وإقامة مطعم صغير وإنشاء مرآب طابقي وقبو تحت الأرض، مؤكداً أن المحافظة قامت مؤخراً بترحيل الأتربة من الحديقة لإعداد المشروع، علماً أن الأتربة حينها بقيت في مكانها.

وأكد أن العقد المبرم مع أحد المستثمرين، تم فسخه بسبب سفر المتعهد إلى خارج سورية من دون سابق إنذار وتتم حالياً ملاحقته قضائياً وتم توقيع عقد جديد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لاستكمال تأهيل الحديقة.

هنا تبين أن العقد مع ذلك المستثمر تضمن عدة إضافات عن أول طرح للمشروع، منها مطعم صغير، ما يعني أن الحديقة ستتحول من حديقة عامة إلى خاصة تقريباً، لكن لم تبرر محافظة دمشق حينها، تعليق أعمال الإنجاز المحددة بالعقد بـ 180 يوماً التي انتهت ولم ينته مشروع تأهيل الحديقة، واستمر الحال المزري للحديقة حتى يومنا هذا، ليتم الإعلان عن هروب المستثمر منتصف 2015!.

المثير بالقضية حتى تاريخ اليوم، هو أحجية المستثمر المجهول، فرغم إعلان سرور العام الماضي عن فسخ العقد معه لأنه هرب، إلا أن الحلباوي أكد بداية العام أن المحافظة تتعاقد مع المستثمر ذاته بعدة مشاريع، وما حدث هو فسخ العقد الخاص بحديقة السبكي ومن قبل المحافظة، والسبب هو «القفزات السعرية» على حد تعبيره، مؤكداً «لدى المحافظة حالياً مشاريع باسم المتعهد ولم يتم فسخها، وهذا يؤكد أنه لم يهرب».

فمن هو هذا المستثمر الذي أوقف تأهيل حديقة مساحتها بضعة أمتار منذ 6 سنوات في قلب العاصمة، ولديه مشاريع عدة أخرى في البلاد، وهو خارجها؟.

سؤال يفتح أبواب التأويل والتفسير، كما يوجب التقصي عن بوابات الفساد التي يسوّف ويؤجل من خلالها إعادة تأهيل الحديقة منذ سنين، من أجل إغلاقها ومحاسبة العابرين من خلالها والمستفيدين منها، إن وجدت!.

المثير بالقضية حتى اليوم، هو أحجية المستثمر المجهول، فرغم الإعلان العام الماضي عن فسخ العقد معه لأنه هرب، إلا أن المحافظة ما زالت تتعاقد مع المستثمر ذاته مشاريع عدّة.

دورات تطوير المناهج.. انتقادات وعبء

إنه السبت السادس، الساعة الثانية عشر ظهراً، يخرج عدد كبير من المعلمين فجأة من بوابة إحدى مدارس المدينة مستعجلين، وتسمع كلمات متكررة: «أخيراً ارتحنا .. خلصنا .. ملينا»!.

■ مراسل قاسيون

هؤلاء معلمون أنهوا دورة إلزامية في يوم عطلة السبت. حيث قررت وزارة التربية إقامة دورات عرفت بـ» دورات تطوير المناهج»، وهي دورات مستمرة لتطوير أداء المعلمين والمدرسين، وتستمر كل دورة لمدة ستة أسابيع، حيث تقام ليوم واحد في الأسبوع، هو يوم السبت، لمدة ثلاث ساعات؛ من التاسعة صباحا حتى الثانية عشر، ويتبعها كل معلم لمرة واحدة في العام الدراسي.

في هذه الدورات يُفترض أن يطّلع المعلم على طرائق التدريس التي تعتمدها الوزارة، وأن يتدرب على تطبيق هذه الطرائق، وأن يتلقى ملاحظات وإرشادات تفيده في عمله الميداني وتواصله مع الطلاب.

تبدو الفكرة جيدة وضرورية، وخاصة أن الوزارة أحدثت هيئة دائمة خاصة لمتابعة تطوير المناهج الدراسية.

ولكن لننظر إلى ما يحصل في الواقع، بناء على ملاحظات بعض من تابع هذه الدورات:

لا شك أن المحتوى الحقيقي المقرر لهذه الدورات صُمم ليشمل الوقت الممتد على الأسابيع الستة، لكن الواقع يثبت أن هذا التخطيط نظري وبعيد عن الواقع.

اتجاه سلبي عند المعلمين

جاءت أوقات الدورة في يوم عطلة السبت، ولم يخصص لها بدل أجر، كما أبدى كثير من المدرسين رأيهم في المحتوى، وتبين أن هذا المحتوى غير جذاب، ويعتبره كثيرون غير مفيد، ويشعر كثيرون بإلزام مفرط لإتباع هذه الدورات.

مجمل هذه العوامل غيبت الحافز للتفاعل مع الدورة. وأمام الظروف المعيشية الصعبة؛ لماذا لا تبحث الوزارة تقديم بدل نقدي عن الدوام خلال العطلة؟، حيث يأتي حضور المعلمين تفادياً للعقوبة المترتبة على الغياب!، مما يدل على أن الدورات لم تستطع اجتذاب اهتمام حقيقي من قبلهم. ويدل على ذلك الأذونات القانونية وغير القانونية الكثيرة التي تتخلل هذه الدورات، حيث نرى وجوهاً لمرة واحدة، أو نسمع عن أسماء فقط بلا وجوه!.

المدربون غير مؤهلين

تم تكليف بعض المدرسين بدور المدربين، بعد خضوعهم لدورات على عجالة. كما كُلف الموجهون الاختصاصيون بالإشراف على الدورات. وهؤلاء كلهم غير مؤهلين بما فيه الكفاية لهذه المهمة لأسباب مختلفة. يذكر من هذه الأسباب بُعد الموجهين عن العمل الميداني في الصف، مما يجعلهم يطلقون أحكامهم بناءً على خبراتهم بالواقع التعليمي القديم، وظروف عملهم الوظيفي كموجهين، وبالتالي تتركز مداخلاتهم وتوجيهاتهم على البعد الأخلاقي «وهذا يثير ابتسامات ذات مغزى لدى المعلمين أحياناً».

باختصار تغيب الموضوعية المهنية، وقد يكون من الأفضل الاستعانة باختصاصيين مؤهلين ولو من خارج الزملاء المعلمين، وأن يقتصر دور الموجه الاختصاصي على وظائف إدارية تتعلق بمهماته فحسب.

عدم تطابق المحتوى الفعلي مع المحتوى المقرر

عند إجراء جلسات الدورة يبدو التباعد كبيراً بين ما هو مقرر وما يجري داخل القاعة، إذ يكتفي المدرب بعرض طريقة تحضير الدرس، ثم يقوم بإعطاء درس نموذجي، أو تكليف أحد المشاركين بذلك، ولا يتم اختبار أداء المعلمين المشاركين للتأكد من استجابتهم الصحيحة؛ بل يترك الأمر للجولات الميدانية اللاحقة.

لا شك أن المحتوى الحقيقي المقرر لهذه الدورات صُمم ليشمل الوقت الممتد على الأسابيع الستة، لكن الواقع يثبت أن هذا التخطيط نظري وبعيد عن الواقع.

الدورات ذات قيمة

القيمة الحقيقية لهذه الدورات تكمن في إعطاء المعلم مؤشرات وثقافة تسمح له بالتعامل مع الصف الدراسي بشكل أفضل، ولكن التقدير النهائي لكيفية ومدى استخدام طريقة ما أو وسيلة ما تعود للمعلم وحده؛ فهو الذي يقوم بتطبيق الطرائق النظرية في الواقع الملموس، وهذا ما يغفله الفهم الضيق للعملية التعليمية.

بناء على ذلك

يجدر بالوزارة أخذ ملاحظات المعلمين الميدانيين بعين الاعتبار لتطوير محتوى هذه الدورات؛ لأن الممارسة هي الكفيلة بتطوير أي فكرة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نقل ملاحظات المعلمين حول تطوير المناهج بوساطة الموجهين الاختصاصيين تتعرض لكثير من التحوير المتعمد وغير المتعمد، والناجم عن توجهات هؤلاء وكفاءاتهم وميولهم. ومن المفيد وجود بريد إلكتروني للتواصل المباشر بين المعلمين والهيئة المختصة بتطوير المناهج، مما يسمح بتطوير العمل نحو الأفضل.

في معرة النعمان

الأهالي في مواجهة «النصرة»

ما زال أهالي معرة النعمان بريف إدلب يواصلون مظاهراتهم واحتجاجاتهم شبه اليومية، وذلك منذ يوم السبت المنصرم، وذلك من أجل إخراج عناصر جبهة النصرة من مدينتهم، على الرغم من المساعي اليائسة لهؤلاء التكفيريين الرامية إلى التهدئة مع الأهالي، بغاية ثنيهم عن مطلبهم هذا، والتخفيف من غضبهم تجاههم.

■ قاسيون

حيث، وبعد أن قام الأهالي باقتحام أحد المقرات الرئيسية لجبهة النصرة في المدينة، وإخراج بعض المعتقلين لديها من هذا المقر وإضرام النار فيه، وتمزيق الراية السوداء الخاصة بالنصرة من على بوابة هذا المقر، قامت النصرة بالإفراج عن مجموعة أخرى من المعتقلين، تحت ضغط العمليات الاحتجاجية الشعبية، في محاولة لامتصاص الغضب الأهلي، ولكن دون جدوى حتى الآن؛ حيث ما زال الأهالي يواصلون احتجاجاتهم، مرددين بعض الشعارات الرافضة للنصرة مثل «سورية حرة حرة والنصرة تطلع برة»، وغيرها من الشعارات والهتافات، مؤكدين على مطالبهم باستكمال الإفراج عن بقية المعتقلين، وخروج النصرة من مدينتهم.

نساء وأطفال محتجين ومتظاهرين

يشار إلى أن جبهة النصرة تسعى لفرض سيطرتها على المنطقة كاملها، عبر محاولاتها لاجتثاث غيرها من التنظيمات والتشكيلات المسلحة فيها. كما وتقوم بمقابل ذلك على فرض وجودها على الأهالي بالترهيب والعنف والنار، إضافة لممارساتها التكفيرية الأخرى، مما عزز من استياء الأهالي هناك، وحفز شجاعتهم للوقوف بوجهها عبر العديد من الاحتجاجات والمظاهرات، التي شارك بها النساء والأطفال أيضاً، بشكل ملفت.

سيطرة وصراع نفوذ

في سياق متصل، تسعى تركيا يائسة لاحتواء متغيرات الوضع الاقليمي والدولي المتسارعة، مع الخطوات العملية الجارية بجنيف، من أجل الحل السياسي الشامل في البلاد، والاستمرار الجدي بمحاربة الإرهاب ومنظماته، وتحديداً داعش والنصرة والقاعدة، وذلك من أجل الحفاظ على وجودها ونفوذها المرتبط بوجود بعض الفصائل المسلحة المحسوبة عليها، والممولة والمدارة من قبلها.

حيث تسعى إلى توحيد هذه الفصائل، مع شبه مقدمات للإعلان عن فك ارتباط هذه الفصائل مع النصرة والقاعدة، خوفاً من الاستهداف، وبما يفسح المجال أمامها لاستمرار هذا النفوذ. واهمة أنه يمكنها عبر ذلك أن تحقق بعضاً من خلط الأوراق، أو أن تعرقل أية حلول إيجابية ممكنة، في المستقبل.

الأمر الذي حفز النصرة إلى محاولة استباق المسعى التركي بمحاولة فرض وجودها وسيطرتها على المنطقة، والبدء بالاقتتال والصراع مع تلك الفصائل والتشكيلات، بغاية إنهائها، وتوسيع مناطق نفوذها وسيطرتها، وهي التي كانت بالأمس القريب رفيقة السلاح لها، حيث لم تتمكن من بلع الخازوق التركي، عبر ما كان حليفاً لها من تلك الفصائل.

«مسلّة» شعبية بوجه النصرة

هذه المتغيرات جميعها فرضت على الأهالي شكلاً جديداً من المعاناة، وتخوفاً مشروعاً من استمرار التواجد النصروي في مناطقهم، بحال تمكنوا من فرض نفوذهم بالقوة عبر اجتثاث غيرها من الفصائل والتشكيلات المسلحة.

ومع تزايد عنف النصرة، وظهور وجهها القبيح بشكل أكثر جلاءً ووضوحاً، ما كان من الأهالي إلا أن انتفضوا بوجهها، موجهين لها انذاراً شعبياً حاداً، لم يسبق له مثيل، خاصة مع الاقتحام العملي للمقرات الخاصة بها وتمزيق رايتها، الأمر الذي كان بالنسبة لعناصر جبهة النصرة «مسلة» اخترقت ما تدعيه من شرف وعنفوان وبيئة حاضنة، وكان وقعها وأثرها أكبر وأشد من وقع الخازوق التركي، عبر فصائله الحليفة.

غداً لناظره قريب

ما جرى ويجري في معرة النعمان وغيرها من المدن والقرى في إدلب وريفها، وغيرها من المناطق المؤهلة للانتفاض بوجه الإرهاب والتكفير، يدل بشكل مباشر وبما لا لبس فيه، إلى أن الأهالي ومع البدء بتطبيق وقف العمليات القتالية والهدنة، ومع السير الحثيث باتجاه الحل السياسي الشامل، قد بدأوا بشحذ ورص قواهم بمواجهة القوى التكفيرية والإرهابية، مؤكدين على تمسكهم بوحدتهم وتماهيهم مع أرضهم.

وإن غداً لناظره قريب!.

أين تنفق الوزارات ميزانياتها؟ وخدماتها في أسوأ حال!

مشاكل بالجملة يعيشها المواطن السوري، وترد في واقع الخدمات العامة، حيث ما تزال ساعات التقنين في ذروتها بعدة مناطق من ريف دمشق، في حين تعاني أحياء العاصمة من عشوائية في التقنين، بينما تعتبر خدمة الإنترنت في أسوأ أحوالها مع البطء الشديد الذي تشهده الشبكة والانقطاعات المتكررة في الاتصال على مدار اليوم وفي معظم مناطق دمشق وريفها.

■ أروى المصفي

أما المعاناة الجديدة القديمة التي تعود للواجهة حاليا فهي ضعف شبكة الاتصالات الخلوية في العديد من المناطق، وتحديداً في فترة انقطاع الكهرباء، حيث تخرج أجهزة الاتصال عن الخدمة في أوقات التقنين، ما يسبب العديد من المشاكل والتأخير والتعطيل للمواطنين، في وقت ما يزال إهمال خدمات الصرف الصحي في مناطق العشوائيات مشهداً لا يغيب صيفاً وشتاء، بسبب قلة المتابعة للمواسير المتكسرة والتسربات الحاصلة في الأحياء.

زيادة التقنين رغم انتفاء الأعطال

واشتكى مواطنون في العاصمة دمشق من عشوائية ساعات التقنين وزيادتها بشكل واضح، خلال الفترة القريبة الماضية، إذ بات الوصل لا يتجاوز النصف ساعة في عدة مناطق، بينما زادت ساعات القطع عن الأربع ساعات، ما أثار استياءً وتساؤلاتٍ عن سبب ذلك.

وتزامن ذلك مع انتشار أنباء عبر صفحات الأخبار على «فيسبوك» عن إنجاز إصلاح خط الغاز العربي الذي تعرض للتفجير منذ أعوام، وكانت الحجة الحاضرة للمسؤولين في قطاع الكهرباء، عن ضعف تغذية المنطقة الجنوبية بالوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة، وبالتالي اعتبار تعطله سبباً أساسياً للتقنين هناك.

وقالت سناء من سكان ركن الدين في دمشق، إن الكهرباء باتت غير مضبوطة نهائياً، حيث لا نعرف وقتاً للقطع ولا للوصل، فبعد أن تحسنت بشكل كبير سابقاً، عادت للفوضى والعشوائية، ولم تعد تأت أوقات متواصلة معينة.

وتابعت سناء، وهي ربة منزل 54 عاماً، إن القطع كان يحصل حتى في ساعات الوصل، فرغم أن النظام العام لها مؤخراً هو 3 قطع و3 وصل، إلا أن الانقطاع يحدث حتى ضمن الوصل، ولا تتجاوز مدة توفر التيار ساعة ونصف، لافتة إلى أنها بقيت على هذه الحال حوالي الأسبوع، لتعود للانتظام منذ يومين.

من جانبها قالت فريال من سكان جرمانا في ريف دمشق، اعتدنا لفترة طويلة على نظام 2 ساعة وصل و4 ساعات قطع، ثم تغير مؤخراً إلى ثلاثة بثلاثة، لكنها لم تدم طويلاً حيث كان التقنين عشوائياً وغير ثابت.

وأردفت فريال ربة منزل وأم لأربعة أولاد، رغم الحديث عن تحسن في التيار الكهربائي وعدم وجود أعطال في الفترة الحالية، إلا أن الكهرباء عادت لنظام التقنين القديم، أي 4 قطع و2 وصل.

في حين اشتكى آخرون في جرمانا من وصول ساعات التقنين إلى 5 ساعات متواصلة، بينما جاء التبرير من مصدر في وزارة الكهرباء حول ذلك تحديداً، إن التيار قد عاد بشكل مؤقت لنظام تغذية 2/4 في المناطق جميعها بسبب توقف 3 عنفات توليد لإجراء أعمال صيانة لها، الأمر الذي فرض عودة التقنين القديم لفترة محدودة لن تتجاوز يوم الثلاثاء أو الذي يليه، حيث سيعود التقنين 3/3 بشكل دائم.

وفي متابعة مع سكان جرمانا، لم يتم تنفيذ هذا الوعد، حيث مازال التقنين لحين إعداد المادة مستمراً بأربع ساعات قطع وساعتي وصل لا أكثر.

ومن جهته، عبر مسعود من سكان صحنايا في ريف دمشق، عن استياءه الشديد من انعدام الاهتمام بوضعهم في صحنايا، معتبراً أنها الأسوأ من ناحية الخدمات سواء كانت الكهرباء أو المياه.

وأوضح مسعود، إن الكهرباء عندما تحسنت في العاصمة وباتت ساعات القطع قليلة، كانت تصل في صحنايا إلى 3 ساعات كاملة، بينما لم تتجاوز مدة الوصل في أحسن أحوالها الساعتين.

وكالعادة كانت التبريرات جاهزة من الجهات الحكومية، لتتذرع هذه المرة بسوء الأحوال الجوية وبرودة الطقس، الذي دفع المواطنين لزيادة استهلاك الطاقة، دون وجود أي عطل فني، على حد تعبير وزارة الكهرباء.

وكالعادة كانت التبريرات جاهزة من الجهات الحكومية، لتتذرع هذه المرة بسوء الأحوال الجوية وبرودة الطقس، الذي دفع المواطنين لزيادة استهلاك الطاقة!.

الإنترنت: مواطنون يدفعون اشتراكاً لقاء خدمة غير موجودة

ولم يكن حال الانترنت بأفضل من خدمات أخرى نظيرة، حيث كان الجشع الذي لا حل له، من قبل شركة الاتصالات السورية، سبباً هذه المرة في معاناة المواطنين، إذ استمرت الشركة بتركيب بوابات انترنت جديدة، وبيعها للمشتركين، رغم علمها بوضع الشبكة غير المؤهل لاحتمال هذا العدد كله من البوابات والاستهلاك للخدمة.

كما لم يتم استكمال توسيع الشبكة بما يتلاءم مع الطلب المتزايد على البوابات، ما أدى للضغط عليها وبالتالي تدني مستوى وجودة الخدمة، وبطء الاتصال والطلب، فضلاً عن تكرر الانقطاع خلال أوقات مختلفة من اليوم.

واعترفت الشركة السورية للاتصالات بالإشكال الذي سببه استمرارها بتركيب البوابات، حيث قررت مؤخراً إيقاف تركيب أية بوابات جديدة للإنترنت بشكل مؤقت، ريثما يتم معالجة موضوع الضغط على الشبكة.

وتأتي إجراءات الشركة، في وقت، لا يغيب فيه عن الذهن، جزئية هامة جداً تتعلق بخدمة الإنترنت في سورية، ألا وهي أنه في «البوابة الواحدة يشترك من شخص إلى 8 أشخاص، وتقسم السرعة عليهم، حيث توزع مثلاً سرعة 1 ميغابايت على 6 أو 8 مشتركين إن استخدموا الانترنت في فترة واحدة، رغم كون كل مشترك منهم يدفع القيمة الكاملة للاشتراك بالخدمة ذات السرعة 1 ميغابايت»، على حد قول مدير الإدارة التجارية في الشركة أحمد سنبل.

وتؤدي مشكلة الإنترنت إلى الكثير من التعطل خاصة مع انتشار العديد من المهن والأعمال المعتمدة على الإنترنت بشكل أساسي، فضلاً عن اعتماد فئة من الطلاب الجامعيين، وتحديداً التابعين للجامعات الخاصة على شبكة الإنترنت في الحصول على معلوماتهم ومحاضراتهم، أو مواعيد الدوام والعملي وغيرها من تفاصيل هامة.

وهو ما اشتكت منه نهال الطالبة في كلية الصيدلة بإحدى الجامعات الخاصة، إذ تواجه صعوبة كبيرة أثناء محاولتها الاتصال بالإنترنت لغرض الدراسة، حيث يجب عليها متابعة كل ما ينشر على صفحة الجامعة وغالباً يتم تحميل المحاضرات والبرامج على الصفحة لتكون متاحة للطلاب كافة، إلا أن انقطاع الاتصال وبطئه في حال كان متوفراً، يسبب لها مشاكل وتعطل غير محمودة عواقبه.

من جهته قال هيثم، يعمل محرراً عن بعد في أحد مواقع الإنترنت الإخبارية، أن العمل بات صعباً للغاية، ففي كثير من ساعات النهار، تتعطل الخدمة، أو تكون بطيئة بحيث لا يمكنه تصفح المواقع والحصول على معلومات لعمله، ما يسبب له مشاكل مع إدارة الموقع، على حد قوله.

وأضاف هيثم، أنه يواجه وزملاؤه المشكلة ذاتها، بما «يجعل من الصعب أن يحل أحد الزملاء مكاني للتعويض، وبالتالي المتضرر الأكبر هو الموقع وصاحب العمل، الذي يرى تأخراً في متابعة وتحديث المواد المنشورة على الموقع».

الصرف الصحي بحاجة لتصريف

وبالنسبة لوضع خدمات الصرف الصحي، فما زال منظر الشوارع والأحياء المغمورة بتسربات مياه المجارير، ورائحتها النتنة تنتشر في مناطق العشوائيات، بعيداً عن أعين المتابعة والاهتمام، حيث يشتهر فصل الشتاء بطوفان الأحياء مع انسداد فتحات التصريف، وفيضان مسارب الأمطار، لعدم تأهيل الشبكة بما يتناسب مع المتطلبات، في حين تبقى الكثير من المواسير المنكسرة أو المنفجرة على حالها لأعوام، لتفوح منها الروائح وتكون عاملاً جاذباً للحشرات ومسبباً للأمراض، مع انتقال المياه المتسربة لأحياء مجاورة واستمرار سريانها خاصة في مناطق المرتفعات.

الحديث عن التقصير الحكومي وسوء التخديم لمعظم المناطق وتحديداً العاصمة دمشق، لا ينتهي ببساطة عند هذه المشاكل، إلا أن أياً من الشكاوى ومحاولات تسليط الضوء والمطالبات بتحمل المعنيين لمسؤولياتهم وواجباتهم، لا تلق تجاوباً، أو محاسبة للمقصرين، ما يؤدي لاستمرار المعاناة، في ظل اللامبالاة والاستهتار والفساد المستشري بين بعض موظفي ومسؤولي القطاع الخدمي بكل مجالاته، ولتستمر وتتزايد معاناة المواطن أعوام وأعوام.

الجديد القديم في كهرباء حلب!

يعد قطاع الكهرباء أحد أهم قطاعات الدولة الخدمية، رغم أعباء الأزمة وسرقات ما قبل الأزمة من صفقات مشبوهة «مثلاً الأعمدة المستوردة الفاسدة من جنوب أفريقيا»، وتغطية أموال النهب المسروقة من مؤسسات وشركات الدولة، بما فيها شركة كهرباء حلب. كما ويبقى هذا القطاع من أهم القطاعات أهمية للبلد صناعيا وسكنياً.

■ مراسل قاسيون

لكن مع اشتداد أزمة حلب، واختناقها خلال السنوات الأخيرة، وخصوصا الخمسة أشهر الماضية، التي فقدت فيها هذه الخدمة «الكهرباء» نهائياً من المدينة وريفها، بحجة الجبهات الحامية وعدم القدرة على الإصلاح في ظل هكذا ظروف، والتواطؤ مع سماسرة المولدات «الأمبير» من قبل بعض متنفذي حلب ومشغليها وفاسديها، يتضح أن الشبكة غير جاهزة.

سرقة في المنطقة الآمنة!

يُكتشف قبل تشريف حضور الزائر الغائب «سيادة التيار الكهربائي» أن المراكز التحويلية والشبكة النحاسية، وأثناء قدومه، بأنها مسروقة «بالهبل». حيث تقدر أعداد المراكز التحويلية في مدينة حلب ضمن المنطقة الآمنة «هل كم حي في المدينة الغربية» بـ 150–200 مركزاً، وتتراوح السرقة بين بارات نحاسية عرضية وطولية في اللوحة الرئيسية، وقواطع متنوعة من 500–1500 أمبير، وأكبال نحاسية من 50–150 ملم كحدود وسطية، حتى أمراس على الشبكة، بعشرات بل بمئات آلاف الكيلوغرامات.

الخسائر حتى الآن تقدر بحدود عشرات الملايين من الليرات السورية، رغم أننا نعيش في المنطقة الآمنة ولا أحد يستطيع أن «يحكش ضرسه» كما يقولوا بالعامية، دون تفتيش الحواجز الأمنية، واللجان المنتشرة في كل مكان، ولها ملك الشارع ليلاً نهاراً.

المواطن المستثمر يَغرَم!

ويبقى المواطن هو صاحب الاستثمار، وعليه أن يتغرم ويدفع نتيجة مالم ترتكبه يداه من كلف السرقة ونهب مستلزمات إيصال الكهرباء لبيته أو معمله .

حيث اتخذ قرار يلزم فيه المنتفعين بدفع كامل سعر الأدوات والتجهيزات المسروقة، وشراؤها على حسابهم ونفقتهم، مهما كانت أسعارها.

هذا القرار اتخذ قبل أكثر من ستة أشهر عندما بدأت هذه الحالات بالتكرار وبكثرة، وقبل انقطاع الكهرباء بشكل نهائي.

علما أن:

– كيلو النحاس يقال أن سعره اليوم 700–1800 ل.س.

– والكوابل حسب سعر الصرف.

– والقواطع أقل سعر لها 300–500 دولار حتى تصل الى 800 ألف ل.س.

وعليك أن تتحمل أيها الحلبي جريرة هكذا قرار جائر من جيبك ومن قوت عيالك!.

من أجل بضعة آلاف تهدر الملايين!

لماذا لا يُمسك الذّهيب ليصبح عبرة العبر، حيث كلفة المحولة مثلا 20 ألف دولار تقريباً، يتم إفراغ برميل من الزيت من هذه المحولة في الأرض، علماً أن كيلو غرام منه يقدر بـ 4000 ل.س، كي تتم سرقة نحاس بقيمة آلافات قليلة من الليرات!.

أمثلة معاشة

المدير العام لم تنقطع الكهرباء عن بيته نهائياً منذ قدوم الكهرباء لمدينة حلب.

وفي ظل أزمة انقطاع المياه عن المدينة، المدير والمسؤول في الشركة له مطلق الحرية، ويستطيع أن يؤمن متى أراد من الشركة الماء، لأن هناك خزانات متبرعة من قبل الكنيسة والهلال لبيته، وسيارات الشركة على حسابه، بينما العامل يذهب إلى الجحيم وليدفع 1500 ل.س عن 1000 ليتر ضخ، ليؤمن مياه الشرب والغسل لعياله.

ومنذ سنوات عندما جاءت اللجنة الوزارية بقيادة وزير الكهرباء خميس ومدراء ووزراء شاهدوا سيارات الشركة واهتلاكها، وتعد الطوارئ واجهة الشركة مع الجمهور «المشترك»، فاقترح، وصار الى تقديم سيارات دفع رباعي حديث، لاستخدامها بالعمل الميداني من قبل الطوارئ. غير أن المسؤولين في الشركة، وعند وصول السيارات الحديثة، عملوا على أخذها لأنفسهم واستبدال سياراتهم القديمة، وبقي التشغيل والطوارئ بسياراته القديمة موديل الثمانينات والتسعينات.

ونذكر هنا قضية الرافعات التي انطلقت على طريق خناصر للإصلاح، عشرة رافعات «كل رافعة كان سعرها 10 مليون تقريباً حسب سعر الصرف القديم قبل الأزمة»، وقيل أن داعش الإرهابية هجمت!، حيث تُركت الرافعات. وانتهى الهجوم وعادوا للرافعات ورأوها «منفضة ومبعوجة بالرصاص وفضيان المازوت منها وبطارياتها مسروقة في البرية»، سُحبت الرافعات لحلب وسجلت الحادثة كعمل إرهابي ضد مجهول!.

الخسائر حتى الآن تقدر بحدود عشرات الملايين من الليرات السورية، رغم أننا نعيش في المنطقة الآمنة ولا أحد يستطيع أن «يحكش ضرسه» كما يقولوا بالعامية.

استنزاف للعمال

في حين يبقى الشغيلة تحت ذل وحاجة متطلبات الحياة ورحمة السوق وتدني مستوى المعيشة، ويبقون تحت استحكام المدراء من دوام أيام الجمع، إلى القطع من الرواتب «سابقا 200ل.س بإيصال» ولاحقاً عند الترفيع 500 ل.س بدون إيصال «يقال هكذا الأوامر»، وضياع مكتسبات العامل من تعويضات ومكافآت، وتحويل وصل اللباس بالتواطؤ مع مؤسسات أخرى، لتصريف سلعهم الكاسدة بسعر السوق وأكثر، بحكم الإجباري «لا يوجد خيار».

على الرغم من أن هؤلاء العاملين هم من يقومون بكافة الأعمال، معرضين حياتهم للأخطار المحدقة بهم من كل صوب، وبالنتيجة دون حمد ولا شكر ولا تقدير، بل المزيد من الاستنزاف لمقدراتهم واستحقاقاتهم، وبكل استخفاف بما يتعرضوا له من أخطار.

محاسبة غائبة

لماذا لا يمسك المسيء داخل الشركة؟، الذي ما يزال يستنزف الشركة ويتحكم بمواردها، ولماذا لا يحاسب من يعرقل سير عمل قطاع الدولة؟.

ولماذا لا يحاسب المسؤولون والمدراء الذين يستخدمون موارد الشركة لخدمة أغراضهم الشخصية والمعارف؟، من خدمات شخصية بسيارات الشركة دون النظر بالاهتمام للمصلحة العامة وعمل الشركة!.

«دود الخل منو وفيه»!

ويبقى لسان حال الحلبيين يقول: ألا تكفي فاتورة الدم التي دفعها الشعب السوري من جراء الكارثة الإنسانية، التي وصفت بأنها أفظع كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. لتأتي السرقة والفساد التي أوصلتنا لهذه الكارثة، من السرقة الممنهجة لما تبقى من الدولار، إلى طرح قانون التشاركية الذي يفكك وينهب مؤسسات الدولة والمواطن، مروراً بارتفاع الأسعار الجنوني بشكل عام والكهرباء بشكل خاص، حتى تأتي هذه السرقات الممنهجة أيضاً للمراكز التحويلية وغيرها من معدات وتجهيزات كهربائية، التي تُجمع حتى الشرطة بأنها جريمة منظمة ومسلحة «دود الخل منو وفيه»، والفاعل بعض من مستلمي الشوارع في المدينة وهم شركاء مع، ومحميين من قبل، بعض متنفذيها وفاسديها.

فإلى متى هذا الاستهتار بالمواطن وحقوقه وأمواله ومستقبله ووطنه؟.

القضية الفلسطينية والأمن القومي المصري.. إمكانات توفرها المرحلة

أربعة أيام من المباحثات بين قياديين من حركة «حماس» والجانب المصري، انتهت يوم الثلاثاء 2016/3/15. وهي المباحثات الأولى من نوعها بين الطرفين، بعد قطيعة تلت الحراك الجماهيري المصري في 2013/6/30، والتي انتهت بخلع «الإخوان المسلمين» عن السلطة في مصر.

■ وائل سعد

تمثلت آخر نقاط التوتر بين «حماس» ومصر، باتهام شبه رسمي من قبل القاهرة للحركة بالوقوف خلف اغتيال النائب العام المصري، هشام بركات. الاتهام الذي جاء بعد تسعة أشهر من الاغتيال، وقبل أيام من دعوة تلقتها الحركة من قبل المخابرات المصرية لعقد محادثات استمرت 4 أيام، و«سادها جو من المسؤولية والشفافية» حسب وصف الحركة.

حسابات الجانبين.. لا عقبات تذكر

تناولت المحادثات جانبين رئيسيين، أولهما أمني- اقتصادي، أي بحث القضايا المتعلقة بحركة الأفراد والسلع عبر معبر رفح، إضافة إلى مسألة ضبط الحدود المصرية مع القطاع. أما الثاني، فهو سياسي متعلق بملف المصالحة الفلسطينية داخلياً، وموقف «حماس» من تنظيم «الإخوان المسلمين».

تبدو الجوانب التي تناولتها المحادثات وخرجت إلى العلن، بنوداً عريضة أعاد الطرفان وضعها على طاولة البحث مبدئياً، كخطوة أولى، لكن الأهم أنها جاءت في مرحلة حساسة بالنظر إلى التغيرات السريعة في المنطقة.

ويبدو الجانب الأول- المتعلق بالأمن على الحدود وفتح المعبر- قضايا ممكنة الحل، كونها مسائل لوجستية تتطلب إرادة الطرفين لإنجازها لا أكثر، أما الجانب السياسي من القضايا العالقة فهو أكثر تعقيداً بحكم توجهات «حماس» خارجياً، والقصد هنا تركيا وإيران «المنافسين لمصر إقليمياً»، وعليه، فإن النقاشات بين «حماس» والجانب المصري ستتطور بقدر التنسيق الجدي، والنتائج الملوسة لأي تنسيق مفترض لاحقاً، فيما يخص موقف الحركة من «الإخوان المسلمين»، أو شكل علاقة «حماس» مع تركيا بوجه خاص في المرحلة المقبلة.

كيف سيجري التثمير سياسياً؟

يمكن لهذه التحركات من الطرفين أن تكون ترجمة لاستشعار الجانبين التغيرات العامة الحاصلة في المنطقة، وبالتالي محاولة التماهي مع هذه التغيرات، لكن فهماً عميقاً لميزان القوى الناشئ والآخذ بالتبلور يعني بالضرورة وضع القضايا آنفة الذكر جميعها، في إطار الحل بخطوات حثيثة تخدم القضية الفلسطينية من جهة، والأمن القومي المصري من جهة أخرى، آخذين بعين الاعتبار أن مجاراة الموازين الإقليمية على أساس التراجع الأمريكي وتراجع حلفائه من خلفه، بما فيهم الكيان الصهيوني وتركيا، يسمح اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحقيق مكاسب حقيقية للشعبين الفلسطيني والمصري.

أما في حال اقتصار الترتيبات الأخيرة على تموضعات سياسية، وانتظار جلاء الصورة عن ملفات عديدة في المنطقة، فإن ذلك يعني تفويت الطرفين لفرصة مهمة، من شأنها تصفير جزء من المشاكل، يسبق التفرغ والاستدارة نحو القضايا الأكثر إلحاحاً، والمتمثلة بتحرير الأراضي المحتلة في فلسطين، وإحداث تغييرات جدية في الداخل المصري على الصعيدين الاقتصادي الاجتماعي، والوطني.

يمكن لتحركات الطرفين أن تكون ترجمة لاستشعار الجانبين التغيرات العامة الحاصلة في المنطقة

التقاط اللحظة.. النظام العراقي يرمي آخر أوراقه

نشبت الاحتجاجات الشعبية في العراق أواسط العام الماضي في المحافظات الجنوبية، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى العاصمة بغداد، رافعة شعارات «المتحاصصون هم سراق العراق»، و«داعش ولد من رحم فسادكم»، و«العراق طائفتي»، إلى جانب العلم العراقي وحده. واليوم، تعود الاحتجاجات بزخم أعلى، كنتيجة مباشرة للتدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية..

■ فادي خضر

نتيجة لوصول معدلات النهب في منظومة المحاصصة الطائفية إلى مستويات خيالية، إضافة إلى العامل الدولي المستجد لاسيما خلال العام الماضي، والمتمثل باستمرار انخفاض أسعار النفط، واستعداد إيران للدخول إلى أسواق الطاقة بقوة، تأثر الوضع الاقتصادي العام سلباً، فما هي انعكاساتها على الواقع المعيشي للعراقيين؟

البحث في جيوب الفقراء

في الوقت الذي يطالب فيه المحتجون بضرب مكامن الفساد، وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية، كالكهرباء، عملت الحكومة العراقية على تخفيض الرواتب الحكومية بنسبة 3%، وسط مخاوف من بعض الطروحات الحكومية التي تنادي بتخفيض يصل إلى 25%، في دولة لديها جهازاً متضخماً.

تعني هذه الإجراءات- المستندة إلى موازنة العام 2016، والتي بنيت على أساس سعر برميل النفط مقدراً بـ45 دولار للبرميل- أن عجز الميزانية المتوقع قد يصل إلى أرقام أكبر بكثير من المتوقع، حيث أن حوالي 90% من موارد العراق مصدرها إيرادات النفط الذي يصل إنتاجه إلى 4,7 مليون برميل يومياً.

بدأت هذه الأزمة الاقتصادية تظهر بأعراضها الأولى، وستستمر نتيجة سياسات الحكومة التي ترى في التقشف «حلاً»، إلى جانب التوجه إلى «صندوق النقد الدولي»، وبالتالي الموافقة على سياسات تخفيض دعم جديدة، وبالتالي عجز الحكومة عن إبداء مناورات من الطابع ذاته الذي بدأت به، تزامناً مع أولى موجات الحراك الجماهيري، تلك المناورات التي أخذت شكل الوعود الحكومية بإجراءات ضد قوى الفساد «لا سيما الصغير» في الهيئات الحكومية، وإجراءات ترقيعية أخرى، كتخفيض رواتب وحمايات هيئة الرئاسة والنواب وموظفي مجلس النواب، أما آخرها فكان دعوة رئيس الحكومة العراقية، حيدر العبادي، الكتل النيابية لتقديم مرشحيها لشغل المناصب الوزارية من سياسيين ومهنيين تكنوقراط.

المشكلة أكبر من تشكيلة وزارية

يحاول العبادي إظهار النوايا الحكومية بإحداث تغييرات شكلية تخفض من توتر الشارع العراقي، لتطال وزراء الحكومة الحالية، المنبثقة عن الكتل النيابية المرتبطة بمنظومة المحاصصة الطائفية، لكن أين البديل؟ من الكتل النيابية نفسها «!»، وهو ما يؤشر إلى ضيق الخيارات داخل هذه المنظومة التحاصصية الطائفية، المصنوعة بعناية أمريكية خالصة.

من جهة أخرى، أطلقت بعض القوى السياسية كـ«ائتلاف دولة القانون»، تحذيراً من مغبة الاحتكام إلى الشارع، خوفاً من انفلات الأوضاع الأمنية، خصوصاً بعد دعوات الاعتصام على أبواب المنطقة الخضراء، محمية الفساد والسفارة الأمريكية في العاصمة بغداد.

وفي ضوء الانشغال الأمريكي بترتيبات الخروج من المنطقة، والتغيرات الإقليمية العاصفة المترتبة على هذا الخروج، أصبح من الممكن التنبؤ بمآل الوضع الداخلي في العراق، كونه أخذ استمراريته في فترة التقدم السابقة للولايات المتحدة إقليمياً بعد غزو العراق، لكن العامل الحاسم والمحدد لشكل العراق الجديد يتمثل في قدرة الحراك الشعبي على تثبيت الإنجاز الحالي، والمتمثل بصبغة الحراك المطلبي، وتسريع الوصول إلى أشكال تنظيمية تنزع من يد العباءات الطائفية ورقة التبني المزيف للمطالب المحقة، أو استثمار الحراك الشعبي في إطار النزاع السياسي القائم على حصص النهب، التي ما يزال الصراع على اقتسامها ماثلاً حتى الآن، ويبدو التغيير الحكومي القادم جزءاً منها ليس إلا !

دي ميستورا يلتقي وفد الديمقراطيين العلمانيين للمعارضة السوري

التقى المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الأربعاء 16 آذار للمرة الأولى منذ انطلاق المفاوضات السورية بجنيف، وفد الديمقراطيين العلمانيين للمعارضة السورية.

■ خاص قاسيون

وضم الوفد كلاً من د. قدري جميل، ومازن مغربية، ورندا قسيس، وفاتح جاموس، وسليم خيربك، وعباس حبيب، ونمرود سليمان، وجهاد مقدسي، وفراس الخالدي. وكان هذا اللقاء هو الأول مع وفد سوري معارض من خارج الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة من «مجموعة الرياض».

وتعتبر مجموعة «موسكو–القاهرة» هي الأولى التي أعلنت رؤيتها لأطر التسوية السورية، ومن المفترض أن يطرح وفدي الحكومة والرياض رؤية كل منهما في وثائق مشابهة لوثيقة «مجموعة موسكو– القاهرة».

وقدم د. قدري جميل، باسم وفد منصتي موسكو–الأستانة، ورقة محاور وأفكار من 7 بنود، تتضمن رؤية أعضاء وفد «الديمقراطيين العلمانيين» لما ينبغي أن تركز عليه المفاوضات في جنيف، وذلك خلال لقاء الوفد مع دي مستورا، وفيما يلي تنشر «قاسيون» النص الكامل للورقة:

محاور وأفكار وفد منصتي موسكو والأستانة «الديمقراطيين العلمانيين» المعارض إلى محادثات جنيف السورية- السورية

يحيي وفدنا الجهود المخلصة التي يبذلها المبعوث الدولي إلى سورية وفريقه بهدف تكريس الحل السياسي للأزمة السورية حلًا وحيداً، ونحن إذ نتقدم برأينا حول المحاور التي ينبغي أن تركز عليها المحادثات في جنيف نؤكد أن ما ينظم تصوراتنا العامة هما مبدأي الحوار دون شروط مسبقة والتوافق بين الأطراف، ونجدد تأكيدنا على أن إنجاز الحل المطلوب في سورية يستند إلى حزمة متكاملة ومتلازمة تتعلق بحل الملفات الإنسانية واستمرار مكافحة الإرهاب حتى اجتثاثه وإطلاق عملية التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة:

1. وجوب موافقة الأطراف المنخرطة في الحوار على كل القرارات الدولية ذات الصلة، بدءاً من جنيف1 «2012»، وصولاً إلى 2254 و2268 مروراً ببيانات فيينا وميونيخ.
2. ضرورة الاتفاق على جسم حكم انتقالي يجري الاتفاق على تعريفه وتحديد مضامينه خلال المفاوضات على أن يتمتع بصلاحيات كافية لتنفيذ مختلف القرارات الدولية ذات الصلة، ولاسيما 2254 ببنوده كافة.
3. الاتفاق على الإعلان عن الإطار العام والمبادئ الأساسية التي ستفضي إلى الدستور اللاحق في سورية، والذي يمكن أن يسبقه إعلان دستوري.
4. وجوب إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في نهاية المرحلة الانتقالية حسب قرار مجلس الأمن 2254 ارتباطاً بالانتقال إلى دولة رئاسية– برلمانية في سورية.
5. سورية جمهورية رئاسية– برلمانية– تعددية– علمانية يفوض فيها المركز الصلاحيات اللازمة المتفق عليها للأطراف، تطبيقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية الواسعة.
6. يُعتمد مبدأ التساوي في التمثيل والرضى المتبادل عند تشكيل الهيئات المختلفة خلال المرحلة الانتقالية
7. إن المهمة الأساسية للجسم الانتقالي والهيئات المنبثقة عنه هي تحقيق مهمتي المصالحة الوطنية بملفاتها الإنسانية كاملة وإعادة الإعمار.

وفد منصتي موسكو والأستانة
إلى محادثات جنيف السورية – السورية
2016/3/16

أجرى وفد الديمقراطيين العلمانيين مؤتمراً صحفياً بعد لقائه مساء اليوم مع السيد دي مستورا المبعوث الأممي لسورية وفيما يلي مجريات هذا المؤتمر:

بدأ المؤتمر بتصريحات قصيرة أدلى بها على التتالي د. قدري جميل عضو قيادة جبهة التغيير التحرير وأمين حزب الإرادة الشعبية وممثل منصة موسكو، وتلاه السيد جهاد مقدسي ممثل منصة القاهرة، ومن ثم السيدة رندا قسيس ممثلة منصة الأستانة وممثلة حركة المجتمع التعددي

د. قدري جميل: «وفدنا يمثل منصات موسكو والقاهرة والأستانة، وما زلنا ننتظر استكمال وفدنا، وتحديداً الزملاء في القاهرة، ولا زلنا ننتظر رفع الحظر عن زملائنا الأكراد، ومكانهم محفوظ في هذا الوفد».

وأضاف: «منصة موسكو والأستانة قدموا ورقة تضم محاوراً وأفكاراً حول المفاوضات السورية–السورية، فيها سبع نقاط، لها علاقة بالقرارات الدولية حول الاتفاق على جسم الحكم الانتقالي، تعريفه ومضامينه، الدستور ومبادئه العامة، الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتصورنا حولها، طبيعة سورية القادمة، والمهام الأساسية للجسم الانتقالي والحكومة الانتقالية القادمة».

جهاد مقدسي: «من حق الإعلام أن يعلم ما هي تركيبة هذه المجموعة، نحن نأتي من مشارب مختلفة، ولسنا بالضرورة متفقين تماماً حول بعض القضايا السياسية، لكننا نعيش واقعاً دولياً معقداً. المكونات الرئيسية المعترف بها دولياً حسب قرار مجلس الأمن 2254، هي الرياض، وموسكو، والقاهرة، وحقيقة الطاولة التي نجلس عليها سوية، هي طاولة تمثل موسكو القاهرة وغيرها كالأستانة، التوزيع ثمانية أفراد من القاهرة، وسبعة من موسكو، لا يوجد دمج وذوبان فيما بيننا، ولكن أؤكد بأن التمثيل يتم بما يكفل إنجاح مهمة المبعوث الدولي. نعم نحن لنا أوراق سياسية متنوعة وفيها اختلافات، ولكن اليوم مرجعية التفاوض هي ليست فقط أوراقنا السياسية، بل هي بيان جنيف، وقرار مجلس الأمن الدولي، وورقة فيينا، ومختلف القرارات الدولية المرتبطة.

ونأمل بأن تكون مهمة المبعوث الدولي ناجحة، وأن نساهم بأفكار تدفع الحل السياسي، وأود أن أقول بالنهاية كلمة واحدة، لسنا بتنافس مع أية منصة أخرى، ونتمنى أن نكون مكملين لعمل بعضنا البعض».

رندا قسيس: «أنا هنا أمثل منصة الأستانة، مع أنني شاركت في موسكو1، وموسكو 2، والتقارب بين المنصتين كبير جداً، وسيكون لدينا ورقة واحدة تعبر عن طروحاتنا. نحن سعيدون بوجود ممثلين عن منصة القاهرة معنا، كي نطبق قرار مجلس الأمن 2254 والذي يقول بحذافيره أن المعارضين يجب أن يكونوا ممثلين بمنصة الرياض، وموسكو، والقاهرة، ونريد أن نكرر بأننا لا زلنا متمسكين بأماكن المكون الكردي، ولا زلنا ننتظر دعواتهم بأقرب فرصة، لأننا لا نستطيع الدخول بأي حوار يكتب له التقدم، بدون مكون مهم مثل الكرد».

بعد ذلك فتح الباب أمام الصحفيين لطرح أسئلتهم على أعضاء الوفد

حول طبيعة الوفد، وهل هو استشاري أم رسمي أجابت رندا قسيس: «كررناها مراراً منذ الجولة التحضيرية. نحن هنا بوصفنا وفداً تفاوضياً، إننا جزء من المعارضة، وهذا التمثيل هو احترام للقرار 2254 الذي ينص على أن كافة أطياف المعارضة يجب أن تكون ممثلة، ونحن نمثل منصة موسكو والقاهرة في هذه المباحثات».

وعقب د. جميل بالقول: «اسمحوا لي أن أضيف فكرة واحدة بسيطة: بشكل أو بآخر، تجري عرقلة وجود وفدنا الكامل منذ الجولة الأولى، وهذا أثبت لنا الأمر التالي: شبح جنيف2 ما زال يحوم في دهاليز الأمم المتحدة. جنيف3، بعقليته وآلياته يختلف عن جنيف2، لكن الوليد لا يزال يشق طريقه، ويتقدم. اليوم لاحظتم أن السيد رمزي عز الدين قام بخطوة كبيرة، حييناه عليها عندما قال بأننا لسنا مستشارين، لأن الإعلام أتخمنا منذ بداية الجولة الأولى بهمسه اليومي بأننا مستشارون. الآن حسم اللغط حول هذه المسألة، وبقي الحسم في وضعنا نحن، وفد منصات القاهرة وموسكو والآستانة، بصلاحياتنا، ودورنا الذي نلعبه، نأمل وينبغي أن نكون مثل باقي الوفود، بالتأكيد هذا الجانب يرتبط بدورنا ونشاطنا، لكن أيضاً مرتبط بالإمكانيات التي توفر لنا، وبمدى التشويش الإعلامي الذي نتعرض له، لذلك نرجو من الإعلام أن يكون أكثر موضوعية في التعاطي مع وضع وفدنا».

وأضاف السيد نمرود سليمان عضو الوفد: «دي ميستورا قال حرفياً في مرحلة المشاورات: كلكم مستشارون، أنتم وجماعة النظام والرياض، وإذا دخلنا في مرحلة التفاوض يتم تحديد المفاوضين، إذاً علينا أن نقرأ المرحلة التي نحن فيها. وهو قال واستغرب من أين أتت هذه الكلمة؟ لكن تجار السياسة يستخدمونها كثيراً ويقولون: نحن رسميون وغيرنا مستشارون. وهذا كان توضيحاً رسمياً من دي ميستورا».

وفي سؤال عمن يمثل وفد الديمقراطيين العلمانيين أجاب الأستاذ فاتح جاموس: «من الضروري القبول بالتفاوض وبالحوار بين مختلف الأطراف، ووفدنا يمثل كتلة اجتماعية كبيرة جرت محاولة تغييبها بشكل مستمر. عملية التفاوض هي عملية معقدة لكنها مستمرة وتراكمية وستحقق في نهاية المطاف التمثيلات الواقعية المطلوبة»

وعقّب الأستاذ جهاد مقدسي: «مكونات القاهرة وموسكو والرياض كمكونات للمعارضة، معترف بها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2245، ولذلك فنحن لا نبحث عمن يعترف بـ«شرعية» وفدنا، فهي محققة سلفاً».

وعن احتمالات نجاح المفاوضات قالت السيدة رندا قسيس: «أنا متفائلة جداً بإمكانية إنجاح هذه المفاوضات، لأننا أمام فرصة ذهبية تتمثل بأمرين: رغبة الرئيس الأمريكي أوباما الواضحة بالحل، وخاصة مع الاصرار الروسي، والروس كانوا جديين في البحث عن حل سياسي منذ البداية»

صوت جنيف3 يعلو..
ويُخفت ضجيج الحرب

يقارب اليوم الثالث من اجتماعات جنيف3 المعنية بالمفاوضات السورية على الانتهاء.وخلال الأيام الثلاثة أتت مجمل التصريحات من الأطراف الدولية جميعها، والأممية، والسورية المعنية بالمفاوضات متفائلة، وتقول بأن المفاوضات «تسير قدماً»..

■ ع.م

يصل إلى الإعلام من المفاوضات الجارية في جنيف، مجموعة من التصريحات التي يدلي بها مُيسر العملية، مبعوث الأمم المتحدة ستيفان ديمستورا، والوفود التي قابلها حتى الآن: أي وفد الحكومة السورية، ووفد مؤتمر الرياض، بينما اجتمع ديمستورا مع وفد الديمقراطيين العلمانيين في مساء الأربعاء 16–3.

مجموع المؤشرات التي أتت من تصريحات المعنيين مباشرة، والدول الكبرى التي دفعت المفاوضات نحو الأمام، كالروس بالدرجة الأولى، تشير إلى إيجابية الأجواء، «فالمحادثات بناءة ومفيدة» بحسب الجعفري رئيس الوفد الحكومي المفاوض، وعلى الضفة الأخرى تم الإعلان عن: «الاستعداد للمفاوضات المباشرة» وفق المتحدث باسم وفد «معارضة الرياض».

وأتت إيجابية هذه التصريحات، مقارنة بسلوك الطرفين في اجتماعات جنيف2، حيث كانا قد تمترسا وراء أحادية جدول الأعمال، ليطالب وفد الائتلاف المعارض في حينه بمناقشة انتقال السلطة، والمرحلة الانتقالية فقط، ويطالب وفد الحكومة السورية بوضع مسألة مكافحة الإرهاب نقطة أولى مطروحة للنقاش، ما أدى إلى بتر المفاوضات التي لم تكن الظروف الدولية قد نضجت تماماً لإنجاحها، و«تليين» الأطراف التي كانت متصلبة سابقاً.

تم حل جملة من المشاكل بين جنيف2، وجنيف الحالي، أهمها مشكلتي تمثيل المعارضة وإلغاء حصريتها بوفد الائتلاف، وعدم استبعاد أطراف إقليمية فاعلة ومؤثرة مثل إيران، والأهم الوصول إلى وقف إطلاق النار، الذي جعل قوائم الإرهاب تحدد وفق قبول المجموعات المسلحة بالالتزام بالهدنة الدائمة، والحلول السياسية، أو رفضها وتصنيف نفسها مع الإرهاب.

انعكست هذه المتغيرات بسرعة التجاوب والحضور في هذه الجولة، مقابل التمنع والمماطلة السابقة، يضاف إلى ذلك أن الأطراف لم تستطع في هذه الجولة، أن تصعّد في شروطها المسبقة –رغم أن بعض الأطراف المتشددة لا تزال تستخدمها من حين لآخر مع محاولة «تغليفها»– لأن وضع الشروط المسبقة أصبح مخالفاً للشرعية الدولية، بعد أن بات قرار مجلس الأمن 2254، أرضية داعمة للمفاوضات، تمنع الشروط، وتحدد شكل الوفود، ومهمة المفاوضات، التي تبدأ بجدول عمل قدمته الأمم المتحدة، واضطر الجميع إلى التجاوب معه، والبناء عليه، وتقديم أوراق عمل ورؤى للمفاوضات بناء على ما تم تحديده من الأمم المتحدة، ليقول ديمستورا بعد استلامه لورقتي الطرفين، بأنه «يستطيع أن يجد العديد من نقاط الالتقاء بين الأوراق المقدمة».

وفي مساء الأربعاء 16–3، اجتمع ديمستورا وفريقه كاملاً، مع وفد الديمقراطيين العلمانيين المعارض، الذي يشمل منصتي موسكو والأستانة، وجزء من منصة القاهرة، وقد صرح د.قدري جميل أحد أعضائه في وقت سابق، بأن الوفد سيقدم ورقة عمل ورؤية بالنقاط الرئيسية للمبعوث الدولي، موازية لورقتي الحكومة، ومعارضة الرياض، مع العلم أن محاولة البعض تجاهل هذا الوفد، وتعطيل حضوره عبر تأجيل دعوة الأكراد، كانت ولا تزال محاولة للإبقاء على مشاكل جنيف2، بأحادية تمثيل المعارضة، الذي كان الهدف منه، وضع خطاب متطرف وحيد ومرهون بأطراف إقليمية، في مواجهة خطاب حكومي لم يكن أكثر مرونة وأقل اشتراطاً، ودعوة المعارضة السورية بطيفها الواسع، سيجعل احتمالات النجاح أعلى، وتحديداً أنها تضم قوى سياسية كانت أول الداعين إلى الحلول السياسية، والرافضين للحلول العسكرية.

لقاء اليوم مع المبعوث الدولي، يرمم هذه الثغرة، وسيستكمله لاحقاً دعوة الأكراد، أي تخلص الأمم المتحدة من الضغوط، وتطبيقها لما جاء في قرار مجلس الأمن، القاضي بتوسيع طيف المعارضة، من المنصات المختلفة على قدم المساواة: الرياض، وموسكو، والقاهرة، والأستانة وغيرها..

العملية السياسية في جنيف3 تتقدم، والظرف متاح لتحقيق خروقات في الحل السياسي للمسألة السورية، وفق ما تؤكده تصريحات وزيري الخارجية الروسي والأمريكي، خلال أيام المفاوضات الثلاثة الأولى، وعندما يتقدم حل مسألة معقدة كالأزمة السورية، تتكثف فيها اتجاهات الصراع الدولي اليوم، ويحدد شكل حلها، نموذجاً لحل أزمات العالم الذي تتغير توازنات القوى فيه، فمن الطبيعي أن تشهد الساحة العالمية أحداثاً تهدف للتأثير على سير عمل المفاوضات وتلقي بظلالها عليها، إلا أن الثابت الأكيد بأن كل تقدم للمفاوضات سيزيد الضجيج المحيط بها، ولكنه قد يقلل من أثرها أيضاً، إلى أن يلغي وقع خطوات التقدم الكبرى الأصوات المشوشة المرافقة كلها..

اللاعب الروسي: نقلات إجبارية على «أوتستراد» الحل السياسي!

لا تزال تتدحرج مفاعيل القرار الروسي ببدء سحب القوات من سورية. وردود الفعل الدولية المتفاجئة، من واشنطن وحتى أصغر حكومات المنطقة، بدأت بالتكيف مع الخطوة، من حيث الشكل على الأقل، ولكن السلوك السياسي العام لواشنطن أساساً ولغيرها من القوى يضع علامات شك كبرى حول مدى فهم هؤلاء جميعهم للمضمون الحقيقي للخطوة ولمعانيها وما سيترتب عليها..

■ م.د

يبدو أنّ لاعب الشطرنج الروسي، وليس غريباً أن الروس أسياد هذه اللعبة عالمياً، يبدو أنّ هذا اللاعب يفرض من خلال تحكم عال جملة من النقلات الإجبارية على خَصمه، ومعروف في الشطرنج أنّ دفع الخصم نحو خطوة إجبارية يستند إلى خطة تتضمن جملة من الخطوات التالية المحسوبة مسبقاً..

بهذا المعنى فإنّ الدخول الروسي على خط عمليات محاربة الإرهاب في سورية، كان نقلة أولى، تتبعها نقلة سحب القوات! ففي الأولى انتزعت روسيا زمام المبادرة في مسألة محاربة الإرهاب وأنجزت خلال فترة قصيرة أضعاف ما أنجزه تحالف واشنطن الدولي، الأمر الذي خفض إجبارياً الآجال الزمنية التي وضعتها واشنطن لإنهاء داعش من 30 عاماً إلى 10 أعوام ومن ثم إلى 3 أعوام، والآن يجري حديث عن اقتراب إنهاء داعش، حتى أنّ بعضاً من المحللين بدأوا بالحديث عن هذا الصيف بوصفه موعد إنهاء داعش!

في الوقت نفسه، دفع الدخول الروسي الحل السياسي السوري قدماً وبشكل متدحرج، فبعد الدخول الروسي جاء فيينا الأول والثاني وقرار مجلس الأمن 2245 واجتماع ميونخ والجولة الأولى من جنيف وبداية الجولة الثانية.

في هذ التوقيت بالذات جاءت النقلة الثانية، الانسحاب. ففي الوقت الذي لا تزال فيه أطراف متعددة سورية وإقليمية ودولية غير راغبة بإطفاء النار السورية، بل وبمد حريقها إلى الجوار الأقرب والأبعد، وفي جو مشحون من التصعيد العسكري المتعدد الأجنحة، يقرر الروس أنّ مركز الثقل ينبغي أن ينتقل باتجاه العملية السياسية، وهو ما يجري وضوحاً ويدفع بوفد الرياض «الشرس» إلى حمل الورود وإلقائها يمنة ويسرى، وهو ما يدفع قدماً حضور وتظهير أطراف المعارضة الوطنية الديمقراطية، ما يكسر احتكار الائتلاف لصفة المعارضة، ذلك الاحتكار المصنع بمقابل النظام السوري، بما يجعل محصلة الاثنين حرب بسوس تأكل الأخضر واليابس سورياً وإقليمياً وربما دولياً..

الروس أخذوا المبادرة بالدخول، وأخذوا المبادرة بالخروج، وأخذ المبادرة سياسياً وعسكرياً هو أهم تعبيرات انتقال مركز القوة العالمية نحوهم. إنّ «الجنوح إلى السلم» الذي يفرضه الروس اليوم، يستتبع ضمناً احتمال إجبار الأمريكيين على الدخول مع الروس ضمن تحالف دولي جديد موحد لمحاربة الإرهاب، وهذا يعني لجم الدول الإقليمية نهائياً عن سورية، وعن الأدوار والخدمات التي تقدمها للمركز الفاشي العالمي، وهذا يعني إنهاء الشكل الحاد من الصراع الروسي–الأمريكي، وتأريض احتمالات الحروب الكبرى لمصلحة إقرار دولي وإقليمي بأنّ العالم قد تغير وبأن الأوزان قد تغيرت ولا بد من التوافق مع المتغيرات.

الروس بخطوتهم هذه، التي يصعب فهمها على من يفكرون وفق إحداثيات «العالم القديم»، إنما يسحبون القوى المختلفة نحو ساحة تنفيذ القانون الدولي، ويحجّمون بذلك النزعات الفاشية الجديدة ويؤرضونها.

على المستوى السوري، فإنّ الخطوة تعني فتح «أوتستراد» الحل السياسي حتى أقصاه، وحتى نهاياته، وهذا ما تحاول قوى سورية متعددة التكيف معه، ولكن لسوء حظ البعض، ولحسن حظ السوريين، أنّ لافتات المحطة الأخيرة تشير إلى بوصلة الشعب السوري وليس إلى أماني الفاسدين الكبار وتجار الحروب والأزمات..

د. جميل: قريبون من إحداث اختراق هام في المفاوضات

أجرت مجموعة من وسائل الإعلام العربية والعالمية خلال الأسبوع الفائت، جملة من اللقاءات مع د. قدري جميل، عضو وفد الديمقراطيين العلمانيين المعارض إلى جنيف، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، وذلك بالتوازي مع مجريات مؤتمر جنيف3. ومن بين هذه الوسائل: روسيا اليوم، الميادين، سبوتنيك، روورداو، سكاي نيوز عربية، وصحيفة القدس العربي.

فيما يلي نجمل النقاط والأفكار الأساسية التي تطرق لها الرفيق قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية في اللقاءات المختلفة..

الفارق بين جولتي جنيف3

«أولاً، الجولة الثانية تختلف في ظروفها عن الأولى. تعرفون أنه بعد الجولة الأولى جرى إدخال مساعدات إنسانية، وجرى وقف الأعمال العدائية، وجرى انسحاب جزئي كبير للقوات الروسية، وهذا خلق مناخاً ملائماً للتركيز على القضية الأساسية المطلوبة من جنيف وهي الحل السياسي» «2»

جدول العمل

«جدول الأعمال سيبحث القضايا الأساسية المتعلقة بالحل السياسي حسب قرار مجلس الأمن: أولاً موضوع الهيئة الانتقالية، ثانياً موضوع الدستور، ثالثاً موضوع الانتخابات. وأنا أعتقد أنه كفى الشعب السوري نقاشاً بين المعارضة والنظام وأطراف المعارضة المختلفة على التلفاز، وآن الآوان للحديث الجدّي على طاولة المفاوضات من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة، ووضع تعاريف واضحة ونهائية لكل الأفكار والخطوات التي يتضمنها قرار مجلس الأمن وجميع القرارات الدولية منذ بيان جنيف1 وحتى اليوم»«6»

المحادثات مباشرة أم غير مباشرة

«ستكون إحدى الأفكار التي سنطرحها غداً على دي مستورا ولا نرى مانعاً لها هي تحويل المحادثات إلى محادثات مباشرة»، وأضاف في توضيحه لعوائق المحادثات المباشرة بالقول: «إن حجم الهوة بين النظام وبين المعارضة كبير، وإنه من الممكن لبدء المحادثات المباشرة أن يؤدي لفشل العملية كلها بينما لا أعتقد أن محادثات مباشرة مع وفد الديمقراطيين العلمانيين، وهو كذلك وفد العقلانيين، يمكن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها، بل يمكن أن يؤدي بالفعل إلى إحداث اختراقات هامة على المستوى السياسي»«1».

العقبة الأساسية

«العقبة الأساسية هي في السوريين الموجودين في جنيف جميعاً، لأن الأكثرية ما زالت غير مصدقة أن المفاوضات الحقيقة التي تجري تنفيذاً لقرار مجلس الأمن قد بدأت فعلياً. والبعض ما زال يظن أنه مجرد كلام بكلام. أنا أعتقد أن قرار مجلس الأمن قد أخذه المجتمع الدولي ليس لكي يبقى مجرد قرار دون تنفيذ، والمشكلة السورية ليست سورية فقط، وإنما إقليمية وعالمية، ولذلك فالمطلوب تنفيذ هذا القرار، وشكل تنفيذه هو بحوار سوري- سوري، وهذا الحوار فيه وجهات نظر، وقد ينشأ ضمنه خلافات، ولكن يجب أن نجد في أنفسنا الإرادة وروح المسؤولية الكافية كي نذلل الخلافات، ليس بانتصار طرف على طرف سياسياً، بل من خلال الوصول إلى حلول وسط» «6»

صفة وفدنا

وحول طبيعة مشاركة وفد الديمقراطيين العلمانيين، في المحادثات الحالية في جنيف، وفي سؤال عن احتسابه على أي طرف، رد قدري جميل: «نحن معارضة قبل المعارضات الأخرى، نحن معارضة تاريخية، وليس منذ 15 آذار فقط، بل منذ عقود، ولذلك لا يمكن لأحد أن يزاود علينا في هذا الأمر، نحن وكمعارضة سياسية رفضنا حمل السلاح لأننا كنا مدركين أن الأمر سيؤدي بسورية إلى ما لا تحمد عقباه، وكمعارضة سياسية طالبنا ونطالب بتغير جذري للنظام، وليس بتغير رموزه فقط، لأن تغيير الرموز سيبقي النظام ويأتي برموز جديدة. لذلك نحن نعتقد جازمين بأن موقفنا بالتغيير هو الموقف الصحيح لأنه يريد تغير النظام تغييراً شاملاً جذرياً اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً، وليس عملية تجميل سطحية توحي للناس وتضللهم بأنه جرى التغيير كما في دول أخرى»«1»

«البارحة «الأربعاء»، عندما التقينا مع دي ميستورا، قال لنا إذا كنتم أنتم مستشارين، فوفد الحكومة مستشار، ووفد الرياض مستشار، لأننا نتشاور مع الجميع. انتهينا من اللغط والتشويش الذي قامت به بعض وسائل الإعلام العربي بقولهم إننا مستشارون بهدف التقليل من قيمة وفدنا لأنه وفد عاقل يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً من أجل الوصول إلى حل. يجوز أن ذلك لا يروق لهذا أو ذاك، لكن ما يهمنا هو أن يروق للشعب السوري»«2».

«وفدنا «وفد الديمقراطيين العلمانيين»، يرى بأكثريته أنّ المحادثات يجب أن تبدأ فوراً وبمن حضر، لأنّ حضور هذا الوفد هو مكسب حقيقي لأنه يعني كسر معادلة جنيف2 التي احتكر فيها قسم من المعارضة السورية حق تمثيل المعارضة» «3»

«نحن تلقينا رسائل دعوة، ومتن الرسالة التي وصلتنا، هي نسخة طبق الأصل عن الرسائل التي تلقاها «الائتلاف» حول المهمات المطلوب حلها في جنيف. نحن نعتبر أنفسنا وفداً مفاوضاً، لكن إلى الآن، ومع الأسف، لم ينطق دي ميستورا هذه الكلمة، سمانا بأننا لسنا مستشارين، ونحن سننتزع حقنا بأن نكون وفداً مفاوضاً، ونناضل ونعمل كي يكون كل المعارضين في وفد واحد. علينا أن نجد طريقة لنشكل وفداً واحداً، لأن ذلك يسهل المحادثات. لذلك، قلنا، نحن وفد منصة موسكو والقاهرة، بأننا لسنا ضد إيجاد صيغة وحدة مع وفد الرياض، لكن لدينا مبادئ يجب الالتزام بها: عدد متساوي للطرفين، وصلاحيات متساوية، وأهلاً وسهلاً بعد ذلك» «2».

«عدم إقرار الأمم المتحدة، وتوضيحها لدور وصلاحيات وفد الديمقراطيين العلمانيين، يعتبر مخالفة لقرار مجلس الأمن 2254، الذي نص على ضرورة توسيع تمثيل المعارضة السورية، لتشمل كل من منصتي القاهرة وموسكو، بالإضافة إلى الرياض وغيرها.»«5»

وتعليقاً على قول رمزي عز الدين أحد مساعدي دي مستورا بأن وفد الديمقراطيين العلمانيين ليس استشارياً، قال جميل: «لأول مرة أسمع من أوساط الأمم المتحدة أننا لسنا مستشارين، ونحن كنا دائماً نقول ذلك، وفي هذا رد على بعض الإعلام الذي كان يكرر هذه المقولة». واعتبر جميل أن هذا التوضيح هو خطوة أولى إيجابية، لكنها منقوصة، حيث أكد على أن «المطلوب خطوة إضافية من الأمم المتحدة لتوضح بأننا وفد الديمقراطيين العلمانيين على قدم المساواة مع وفد الرياض، من حيث الصلاحيات والمهام».«5»

جميل لـ روورداو: الحقوق المشروعة للأكراد هي جزء من مشكلة الحقوق الديمقراطية العامة في سورية ولا يمكن أن تحل خارج هذا الإطار

وأشار جميل «أعتقد أنه تجري ضغوط على الأمم المتحدة، وهي تجاوزت المرحلة الأولى منها بإعلان أننا لسنا مستشارين، وبقي أن تتجاوز المرحلة الثانية وتقول بأننا وفد كامل الصلاحيات، وهو واجبهم تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 2254». «5»

مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي

وحول مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي أشار جميل: «يشكل وفد حزب الاتحاد الديمقراطي جزءاً رئيسياً من وفدنا، وفد منصتي القاهرة وموسكو وجرى منعه من المشاركة بقرار تعسفي تحت الضغط التركي، الروس وعدونا خيراً، والأمريكيون منذ الجولة الماضية قالوا أن حضور الأكراد سيكون لاحقاً، وأنا اعتقد أن الضغط الأمريكي على الأتراك ليس كافياً لتذليل هذه العقبة، ولكنهم أي الأمريكيون، قد وعدوا بأنه سيتم حل مشكلة تمثيل الأكراد قبل نهاية الجولة الثانية، ونحن متمسكون بهذه المشاركة، على اعتبار حزب الاتحاد الديمقراطي، جزءاً لا يتجزأ من المعارضة السورية، وهم معارضة تاريخية وليست طارئة كما البعض، وهم معارضة لها وزنها السياسي والعسكري على الأرض ولا يمكن الحديث عن حل في سورية دونهم» «1»

«تلقينا وعوداً وتأكيدات أن الاتحاد الديمقراطي ممثلاً بالممثلين الذين تمت تسميتهم ضمن وفدنا، ستجري دعوتهم ضمن الجولة الحالية».«4»

«دي ميستورا يتحمل المسؤولية عن عدم دعوة الأكراد بوصفه ممثلاً للتوافق الدولي. إن كان الأمريكيون قد عزموا على دعوة الأكراد، والروس أيضاً كانوا يصرون على ذلك، فلا أعتقد أن هناك أية مشكلة في دعوتهم، وبالتالي فإن القوى الإقليمية الصغيرة لا تستطيع أن تلعب دوراً معرقلاً كبيراً في هذا الموضوع» «6»

هيئة الحكم الانتقالية

وحول الخلاف على توصيف المرحلة الانتقالية بين النظام والمعارضة، قال جميل: «قرار مجلس الأمن والقرارات الدولية منذ جنيف1 تقول بمرحلة انتقالية، وهذه المرحلة تتطلب جسماً انتقالياً. النظام يقول بأن الجسم الانتقالي هو حكومة موسعة، والمعارضة المتشددة، تريد هيئة انتقالية غير معروفة المعالم والصلاحيات، ودون تحديد، وقد شبهت في حينها منطلقهم في معالجة هذه المسألة، بمنطق مجالس قيادات الثورة بعد الانقلابات العسكرية في سورية، بينما المطلوب حسب قرار جنيف1 هو جسم انتقالي بالموافقة المتبادلة والتراضي بين الطرفين، أي أنهما يجب أن يقبلا ببعضهما البعض، فعلى النظام أن يتقبل المعارضة، وكذلك الأمر على المعارضة أن تتقبل النظام، والجسم الانتقالي بالنهاية، يجب أن يتحدد بتوافقات الطرفين وبشكل عادل»«1»

وأضاف: «تكمن مهمة المرحلة الانتقالية بأن يكون للجسم الانتقالي الصلاحيات الكافية لتنفيذ قرار مجلس الأمن وهذا ما سيُبحث على طاولة المفاوضات»«1».

بين اللامركزية والفيدرالية

الفدرالية كانت أيضاً سؤالاً مطروحاً، ليوضح د.قدري في رده الموقف العام في جبهة التغيير والتحرير من هذه المسألة قائلاً: «لندع هذا الموضوع يُبحث على طاولة المفاوضات. نحن في الجبهة نرى أن الفيدرالية هي أقصى درجات اللامركزية، والمطلوب في سورية أن نبحث الحدود العقلانية والمعقولة بين المركزية واللامركزية، فالفدرالية تتطلب وجود أطراف، أما في الحالة السورية فيوجد طرف واحد، بل جزء من طرف واحد، يطالب بالفدرالية. ونحن ضد أي فدرالية على أساس ديني أو طائفي أو قومي ليتبقى احتمال الفدرالية على أساس جغرافي، ولا أحد

نحن مع «اللامركزية الإدارية الواسعة» فقط!

سحب القوات الروسية

حول سحب الجزء الأساسي من القوات الروسية العاملة في سورية، والذي شكّل مفاجأة بالنسبة لكثيرين، قال جميل: «أولاً: تم تنفيذ الأهداف الأساسية للعملية العسكرية الروسية، وهي إيقاف انهيار الدولة السورية أمام تمدد الإرهاب، وثانياً :هذا القرار سيعطي زخماً جديداً للعملية السياسية، أما ثالثاً :فإنه سيؤدي إلى تحقيق العملية السياسية لهدف توحيد السوريين وتوجيه جميع بنادقهم نحو الإرهاب، الذي كان يتقدم وبدأ ينحسر الآن، ومن أجل استئصاله نهائياً. وأخيراً يمكن أن أقول أنه رغم كل الكلام الإعلامي الموجه ضد الروس، والذي كان منتشراً بالفضاء الإعلامي وعند بعض السياسيين حول العملية العسكرية، فقد جاء قرار الإنهاء ليثبت أن الروس كانوا صادقين حين قالوا أن العملية مؤقتة، وأعتقد أن حظوظ العملية السياسية أكثر وأكبر بعد هذا القرار»«1».

وبما يخص دلالات تزامن سحب روسيا لقواتها مع المباحثات غير المباشرة، والمباشرة لاحقاً في جنيف قال جميل: «برأيي القرار الروسي بإيقاف العمليات العسكرية وانسحاب القوى الأساسية من الطيران، له توقيته الزمني السابق، والذي كان يسير بشكل مستقل عن العملية السياسية، ولكن حصل أن ارتبط الأمران مع بعضهما البعض، وهذه باعتقادي «بادرة خير» لأنها ستدفع العملية السياسية إلى الأمام».«1»

في سورية يطالب بفدرالية إلا هذا الطرف الوحيد، وجزئياً، بينما باقي المكونات الجغرافية في سورية لا تطالب بالأمر نفسه حيث أن الفدرالية تتطلب على الأقل وجود طرفين!»«1».

وفي لقاء آخر أوضح جميل وجهة نظر الجهة السياسية التي يمثلها باتساع أكبر فقال: «عندما نتحدث عن اللامركزية، فالمطلوب هو البحث بعلاقة المركزية باللامركزية ودرجة كل منهما. هذه القضايا متعلقة بالمناطق والمحافظات والصلاحيات التي يجب تفويضها من المركز إلى الأطراف. إن مشكلة سورية مثل مشكلات الأنظمة المركزية كلها، وهي أن المركز متخم بالصلاحيات، والأطراف لا صلاحيات لديها، مما يؤثر على تطورها الاقتصادي والاجتماعي. يجب تغيير خريطة التعامل، والموضوع يتطلب اتفاقاً سورياً- سورياً للحفاظ على وحدة البلاد من أجل تأمين الأساس للانطلاق الأكبر والأوسع للأمام.»«2»

وأضاف: «هناك رغبة عند البعض في محافظة الحسكة والمناطق الكردية الأخرى بإعلان نظام فدرالي. وهنا أقول: نحن مع الحقوق المشروعة للأكراد، لكن الحقوق المشروعة يجري الوصول إليها عبر وسائل مشروعة. هذه القضية لا تحل إلا بالتوافق والتراضي والاتفاق بين السوريين جميعهم. نحن ندافع عن حق الأكراد بوجودهم في مفاوضات جنيف. وندين السلوك الإقصائي الذي ضغطت تركيا، بالدرجة الأولى، باتجاهه. لكن، ومن جهة أخرى، نعتب على أصدقائنا هؤلاء لأنهم كانوا سيتسرعون باتخاذ قرار نهائي بتشكيل معين، أو فدرالية معينة. لا يجوز وضع جزء من الشعب السوري بمواجهة الجزء الآخر واصطناع معركة غير أساسية في الواقع الموضوعي. سورية الديمقراطية، كي تكون ديمقراطية، عليها أن تكون ديمقراطية لأبناء الشعب السوري كلهم ولقومياته كلها ومكوناته كلها. والحقوق المشروعة للأكراد هي جزء من مشكلة الحقوق الديمقراطية العامة في سورية، ولا يمكن أن تحل خارج هذا الإطار. لذلك، فإن نضالنا، بشكل عام، من أجل الديمقراطية وتأمينها وتثبيتها في سورية، وتغيير الدستور، وإيجاد الضمانات لذلك، هو في آن واحد إيجاد الضمان لإخواننا الأكراد كي لا يجري اضطهادهم في المستقبل، كما جرى في الماضي» «2»

وفي طرح البديل المطلوب من وجهة نظر الإرادة الشعبية، والمتمثل بلامركزية إدارية واسعة تستند إلى مركزية قوية ومرنة، قال جميل: «يجب إعادة النظر بشكل الإدارة المركزية، بحيث تمنح صلاحيات واسعة للمناطق، ضمن لامركزية إدارية واسعة، ليست لامركزية طائفية، وليست لامركزية دينية، وليست لامركزية قومية، لأن سورية بلد متعدد. فاللامركزية بمعانيها الطائفية أو الدينية أو القومية، تؤدي إلى التفتيت، فسورية عبارة عن حوالي 40 مكون، إن كان كل مكون من هذه المكونات سيحمل «بقجته» ويذهب، سنخلق مشكلة كبيرة في سورية. لكن ذلك لا يعني أن المناطق ليست بحاجة إلى لا مركزية. وهنا أريد أن أقول: المناطق المتخلفة في سورية تسميها الحكومة، أدباً، مناطق نائية، فدرعا بعيدة عن دمشق حوالي 150 كلم وتسمى منطقة نائية، والقامشلي بعيدة عن دمشق حوالي 700 كلم وتسمى منطقة نائية، وفي المقاييس العصرية 700 كلم ليست بعيدة. لماذا هي مناطق نائية؟ لأن المركز كان يبتلع كل موارد الأطراف، ولا يعطي لها شيئاً. فمحافظة الجزيرة أغنى المناطق في سورية من حيث الموارد، وأفقر محافظة من حيث الدخل، ما هذا التناقض؟ هذا لا يجوز له أن يستمر، لأنه يخلق خزاناً للانفجار، فهذا عدا عن أنه غير عادل، وليس فيه مساواة، ولا أخلاقي، فإنه أيضاً موقف غير عقلاني لأنه يمنع التطور والسير نحو الأمام». «2»

الهدف الأساسي

«الشعب السوري يهمه الخروج من الكارثة، هذه هي المهمة الكبرى. الموقف اللاأخلاقي اليوم أن بعض السياسيين من هذا الطرف أو ذاك، وعددهم لا يتجاوز المائتي شخص، يعطلون الحل بسورية، هذا الحل الذي يمس الملايين من السوريين، وذلك من أجل الخلافات السياسية الضيقة. بينما المطلوب اليوم إنقاذ الشعب السوري، وإنقاذ سورية كبلد، أما القضايا الأخرى فلدينا الوقت لكي نحلها بشكل سلمي بين بعضنا البعض عبر الحوار، وعبر صناديق الانتخابات. لذلك المشكلة اليوم أن هنالك أطرافاً لا تريد أن تتوقف، وكل طرف لديه رأيه وهو حر برأيه. طرف يقول ثورة، وطرف يقول أزمة، أما اليوم فيجب التركيز على الأساسي وهو إيقاف الإرهاب لأنه يهدد البلاد، وإيقاف الكارثة الإنسانية التي عرفتها الأمم المتحدة بأنها أكبر كارثة بعد الحرب العالمية الثانية» «2»

«نحن كتيار سياسي، حزب الإرادة الشعبية، وجبهة التغيير والتحرير، كنا نقول منذ اللحظة الأولى لا يمكن حسم هكذا صراعات بالقوة، ونزاعات من هذا النوع لا تحل إلا بالنقاشات والحوارات وبالتراضي وبالاتفاق بين جميع الأطراف. والسؤال كان متى ينزل عقل الرحمن علينا ونفهم أن هذا الموضوع لا حل له إلا على الطاولة؟ هل عندما يكون هناك 3000 قتيل أم 10 آلاف قتيل أم 30 ألفاً قتيل أم مئة ألف قتيل..؟ مع الأسف الشديد وصلنا الى هذه القناعة مع 300 ألف قتيل، والبلد نصفه مدمر عملياً، وكان من الممكن قبل وقت طويل أن نحل هذه المشكلة، ولكن في التاريخ لا يوجد كلمة «لو»، المهم الآن هو الخروج من هذه المشكلة».«2»

الآفاق والتوقعات

«أعتقد أن الفرص كبيرة جداً لأن هناك عقبات قد ذللت كالمساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار أو ما سمي بوقف العمليات العدائية، والذي حقق نجاحاً جيداً، وهذا يعطي بصيص أمل، ويمكننا القول أننا نستطيع المضي قدماً في الحل السياسي، ولكننا ما نزال نأمل أن الجزء من وفدنا، المجمّد والمبعد، أي الاتحاد الديمقراطي، يجب أن يدعى إلى مائدة المفاوضات». «6»

تكمن مهمة المرحلة الانتقالية بأن يكون للجسم الانتقالي الصلاحيات الكافية لتنفيذ قرار مجلس الأمن وهذا ما سيُبحث على طاولة المفاوضات

كما توقع د. جميل خروقات مهمة على صعيد الحل السياسي موضحاً: «أعتقد أنه من الممكن أن نتوقع خروقات مهمة على صعيد الحل السياسي، فالهدنة نجحت والمساعدات الإنسانية تصل لمحتاجيها كما لم تصل سابقاً، وينبغي تعزيز هذين الأمرين، والعملية الروسية العسكرية بتوقفها تفتح آفاق رحبة للوصول إلى الاتفاق، وهي رسالة جدية للأطراف المتشددة هنا وهناك، حيث تُعتبر رسالة للمعارضة المتشددة التي تبالغ بالوجود الروسي إلى حد وصفه بالاحتلال، ورسالة للنظام بأن الوجود فعلاً مؤقت وليس أبدياً» «1»

«أعتقد أننا الآن قريبون من إحداث اختراق هام وكبير في المفاوضات السورية بحيث نستطيع تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 بكامل حجمه، وبكل تفاصيله»«2»

ونهاية تحدث جميل عن تفاؤله بالجولة الحالية: «أنا متهم بأنني دائماً متفائل، والتفاؤل بهذا المعنى، هو تفاؤل سياسي، وثقة بالمستقبل وثقة بقدرة الشعب السوري وقواه السياسية الحية والشريفة على الانتصار، وغير المتفائل لا يملك الثقة بخطه السياسي أو شعبه أو تنظيمه، نحن متفائلون لعدم وجود خيار أمامنا إلا الانتصار، وهو قدرنا، وهنا أريد أن أستشهد بما قاله المرحوم سعد الله ونوس في أوائل التسعينات: «ما يجري لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ ونحن محكومون بالأمل، وأريد هنا أن تسمحوا لي بأن أعيد صياغة هذه الفكرة بالقول «ما يجري هو بداية التاريخ ونحن محكومون بالانتصار»» «1»

■ «1» مقابلة صحفية مع القدس العربي 3/15
«2» مقابلة مع تلفزيون رووداو 3/18
«3»تصريح لقناة الميادين 3/12
«4»مقابلة مع قناة سكاي نيوز عربية 3/14
«5»لقاء مع قناة الميادين16\3
«6» لقاء مع قناة روسيا اليوم 3/12

تدخل روسيا و«انسحابها»:

حرب على «الحرب على الإرهاب»

خمسة عشر عاماً، تحول فيها مصطلح «الحرب على الإرهاب» إلى مرادف لبلاد سليبة، ولآلاف الجثث المشوهة، وملايين المنازل وعموم البنى التحتية المهدمة التي خلفتها الطائرات المقاتلة الغربية- الأمريكية تحديداً.

■ أحمد الرز

قبل 15 عاماً من الآن، وفي 2001/9/20 تحديداً، وقف الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، ليعلن للعالم ما درج على تسميته باستراتيجية «الحرب على الإرهاب»، خالقاً بذلك عدواً جديداً لواشنطن بعد تفكك الاتحاد السوفييتي 1991، الذي كان وجوده سبباً كافياً بحد ذاته لتخوض واشنطن حروبها باسم مكافحة الشيوعية، باعتبارها «خطراً محدقاً على البشرية»، يجب الخلاص منه، مما فتح لها مساحات واسعة للنشاط العسكري المباشر وغير المباشر.

منذ ذلك الحين، وحتى اليوم، كانت اليد الأمريكية في صنع «القاعدة» ونشأتها واضحة للجميع، باستثناء بيادق المتلبرلين المقاتلين على رقعة الشطرنج العالمية، من حكام وسياسيين وأصحاب أقلام حرة ««فقط في كتابة ما يريد الغربي له أن يتحول ثابتاً بديهياً في الوعي الجمعي لشعوب العالم»».

خمسة عشر عاماً، استدعت الويلات على شعوب العالم. وبلات واشنطن، التي خلقت لنفسها- دون الرجوع إلى أية شرعة دولية- «حق التدخل العسكري، بمجرد الشك بتراكم قدرات معينة لدى العدو تمكنه من تهديد أمننا القومي في المستقبل». وكانت بعدها تدخلات عسكرية مباشرة في العراق وأفغانستان وغيرها، وتدخلات غير مباشرة، تمت عبر الاستفادة من مستوى التحكم الاستخباراتي الأمريكي العالي بالتنظيمات «الجهادية» التي أريدَ لنا أن نصدق أنها ليست سوى نتاجاً مباشراً لتخلفنا، نحن بلدان «العالم الثالث». تدخلات هدمت واشنطن خلالها دولاً، وقمعت شعوباً، وأسقطت أنظمة، وأعادت إنتاجها بأشكال «توافقية» ومضامين أردأ وأكثر استبداداً.

ظرفان فقط، دفعا الإدارة الأمريكية إلى الانسحابات المعلنة وغير المعلنة، من المستنقعات التي أوقعت نفسها فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الانسحابات لم تزل غير ناجزة حتى اليوم. الأول: هو تغير موازين القوى الدولية، والتراجع العام في الوزن النوعي السياسي والاقتصادي والعسكري لواشنطن. أما الثاني: فهو المقاومة الشاملة، وبشتى أشكالها، التي خاضتها الشعوب المتدخل في أمرها أمريكياً.

على هذا الشكل كانت مقدمات التدخلات الأمريكية.. وعلى هذا الشكل كانت الانسحابات...

منذ بدء العملية العسكرية الروسية في سورية، لم يكن المسؤولون الروس أقل صراحة ووضوحاً مما هم عليه اليوم. منذ البدء، لم يبق مسؤول روسي واحد لم يعلن أن العمليات العسكرية لبلاده مؤقتة، وهادفة إلى الحفاظ على المسارين المتوازيين لحل الأزمة السورية: الحل السياسي والحوار السوري- السوري وفقاً لبيان جنيف، ومحاربة الإرهاب الموجود على الأراضي السورية، بطلب رسمي من الحكومة السورية القائمة.

لم يقبل طرفا الاحتراب السوري أخذ ذلك بعين الاعتبار، وكعادة الطرفين، قولب كل منهما العملية العسكرية الروسية على طريقته. على الإعلام «المعارض»، بات التدخل الروسي تدخلاً لحماية النظام السوري. وروج الإعلام «الموالي»، للتدخل الروسي، ليبدو وكأن الروس قد دخلوا البلاد لتنفيذ «طلبية» لأنصار الحسم العسكري والقوى المتشددة داخل النظام السوري.

في هذا الوقت، كانت التقارير الدقيقة تخرج دورياً من وزارة الدفاع الروسية عن العمليات العسكرية التي جرت على الأراضي السورية، وأهميتها في قطع دابر الإرهاب المتمثل في «داعش» و«النصرة» وتفرعاتهما، وفي ضرب التجارة بالنفط السوري التي كانت الحكومة التركية أحد أكبر المستفيدين منها.

أنجزت الوحدات الروسية الموجودة على الأراضي السورية مهمتها على المسارين العسكري والسياسي. وربما الأرقام ستخرج لاحقاً لتعلن عما حققته العمليات الروسية بمجملها من ضرب جذري لمكامن القوة التي كانت متوافرة لدى تلك التنظيمات قبيل الدخول الروسي إلى البلاد.

ومع إعلان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، عن سحب القوات الروسية الرئيسية من سورية، نعود لنسمع التخبط والتضارب في تحليل الحدث وتداعياته وأسبابه، وطبعاً ضمن القوالب الجاهزة لوسائل الإعلام المذكورة آنفاً، ليؤكد أحدهم أن الانسحاب الروسي جاء ليعكس تغيراً في الموقف السياسي لروسيا، ويجزم آخرٌ أنه نتاج لا «تورط» الروسي في سورية، ويجهش آخر بأن الروس قد تركوا سورية وحيدة..

الأكيد من ذلك كله، أن سبب هذا التخبط لا يكمن فقط عند الخطوط الحمراء السياسية الموضوعة على الوسائل الإعلامية التي تتغنى بالشفافية والصدق ونقل الواقع كما هو، إنما في تلك العقلية المشكلة على مدار سنوات السيادة الأمريكية على العالم، والتي لا يمكنها تصور حرب جدية ضد الإرهاب وسعي جدي للحلول السياسية، بما يضمن الحفاظ على الدولة السورية، ووحدة أراضيها.

العملية الروسية: فرضت السلم.. طوعت واشنطن.. وعادت غانمة

تتعدد القراءات المجتزأة لسحب القوات الروسية الأساسية الموجودة في سورية، ولكنها تأخذ بعدين رئيسيين، بين من يرى بأنها «رغبة لإرضاء أطرف دولية، وتنازل في المفاوضات»، وبين من يصر على أنها «أداة للضغط على الحكومة السورية، وتركها وحيدة لتحارب الإرهاب».. والجميع، بهذا المعنى، يحاول أن يخفف من وقع القرار الروسي، حيث أن «انسحاب» المنتصر عسكرياً وسياسياً له «وقع ثقيل»..!

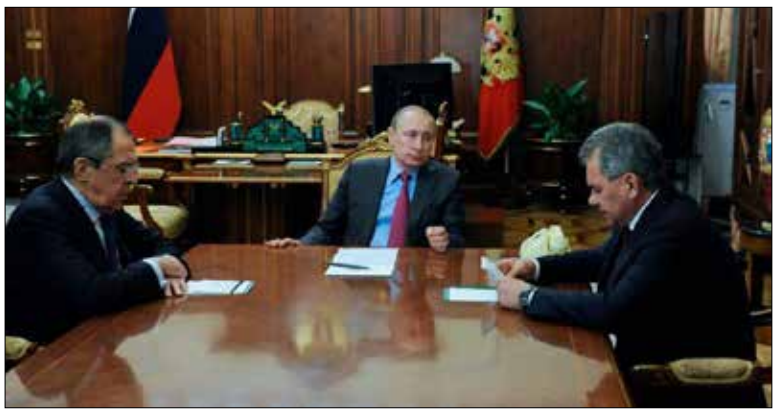

■ عشتار محمود

بعد يومين من اجتماع الرئيسين الروسي والأميركي في الأمم المتحدة بنيويورك، أدخلت روسيا قواتها العسكرية إلى سورية بتاريخ 30-9- 2015، حين توضح بأن الدعوة الروسية لإقامة تحالف دولي موحد لمحاربة الإرهاب، قوبلت بمماطلة من الولايات المتحدة، وقرار ضمني بمد آجال الحرب، التي كانت في لحظتها تهدد وجود الدولة السورية. عززت القوات الروسية وجودها العسكري في سورية بشكل كبير، وبوقت قياسي، وكانت فترة خمسة أشهر ونصف، بين30-9-2015 و15-3- 2016، كافية لتحقق محاربة جدية للإرهاب، حيث بدأ بالتراجع والانحسار للمرة الأولى خلال الحرب السورية، وتم ضرب طرق الإمداد والتمويل الرئيسية. وفتحت المعركة بوضوح مع «إسناد» تركيا للإرهاب في سورية، وهذا كله قلّص وقت المماطلة الأمريكية، مما أدى إلى الوصول إلى ترجمة سياسية سريعة للعمل العسكري الناجح، انعكست في تجاوب واشنطن، وعملها- تحت ضغط النجاح العسكري الروسي- على إنجاح اتفاق وقف العمليات العدائية، وضمان استمراريته، وإعادة إطلاق المفاوضات في جنيف.

يضاف إلى ذلك ما يمكن أن يُقرأ من الإشارات الروسية، في مسألة مكافحة الإرهاب، فروسيا تزامن بين أمرين في غاية الأهمية: المفاوضات السياسية- ومحاربة الإرهاب، وتعتبر أنه بعد عتبة معينة من العسكرة، كانت ضرورية لحماية بقاء الدولة السورية، وإيقاف تمدد الإرهاب، فإن استمرار العملية لن يكون إلا بالوصول إلى حلول سياسية حقيقية في سورية، تلأم الجراح، وتوحد الصف، وتنتهي إلى محاربة جدية للسوريين معاً للإرهاب، أي أن الروس يعلنون موقفهم المتضمن أن محاربة الإرهاب هي مسألة ذات بعد دولي، ولكنها أيضاً مهمة سياسية وطنية للدول المعنية، التي تركت صدوعاً عميقة في مجتمعاتها تسمح بتفشي الإرهاب، وهذا أولاً.

أما ثانياً، فإن التأكيدات الروسية اليوم على استمرار دورها الفاعل في الحرب على الإرهاب، المترافقة مع الحديث حول التنسيق الأمريكي الروسي، تشي بعودة فكرة تنسيق العمل الدولي، وإعطاء مهمة «مكافحة الإرهاب» بعدها كمهمة سلم دولية مشتركة، لا تقوم بها دولة منفردة بصفتها «شرطي العالم»، كما فعلت وتحاول أن تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، في مساهمتها بخلق وتعزيز ظاهرة الإرهاب، واستخدامها في توليد الحرب والعنف بشكل مستمر، أي أن التنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب، يسحب هذه الأداة من يد «قوى الحرب» العالمية.

عملياً، يعيد الروس قواتهم الأساسية من سورية إلى روسيا، لأنهم أنجزوا الجزء الأكبر من المهمة العسكرية، وحققوا تقدماً حاسماً في المهمات السياسية: فهم حافظوا على الدولة السورية التي كانت مهددة، وأظهروا كيف تكون المحاربة الجدية للإرهاب، والأهم أنهم دفعوا الأمور باتجاه طريق السلم والحل السلمي على اعتبار أن مسار مكافحة الإرهاب لا يمكن أن ينجح دون الحل السياسي في سورية أو أية دولة أخرى، وصولاً إلى أنهم وضعوا الولايات المتحدة في موقع المضطر لدفع العملية السياسية، والتنسيق في مكافحة الإرهاب، بعد أن تمنعت ومماطلت في أيلول 2015، وتطلب الأمر فرض السلم والشرعية الدولية، بقوة السلاح العسكري الروسي..

فهل بعد هذه الإنجازات السياسية كلها نستطيع القول أن الروس قد «انسحبوا» بعد أن فرضت عليهم المفاوضات ذلك؟ أو أن الروس «انسحبوا» ليتركوا سورية للإرهاب!

الانتصار العالمي اليوم لأية قوة سياسية تعمل على الساحة الدولية، معياره تقليص رقعة الحرب، في كل موضع ممكن، وهذا ما فعلته الآلة العسكرية الروسية في سورية، والذي لا يمكن استكماله دون نجاح السوريين في جنيف بإتمام المفاوضات، مع ما يتطلبه هذا من رفع أدائهم السياسي، إلى مستوى مجابهة الكارثة الإنسانية..

«المضاربة بالتشاؤم».. «All in» في «بورصة» جنيف3!!

يخيّم على وسائل الإعلام الأساسية، المحلية والعربية والدولية، جو عام من التشاؤم إزاء ما يمكن للجلسة الحالية من جنيف3 أن تنتجه، وإزاء ما يمكن أن ينتجه هذا المؤتمر بمجمله. يبدو هذا التشاؤم واضحاً، ابتداء من طريقة التغطية الإخبارية إلى التقارير والحوارات التي تعدها القنوات المختلفة. ولا شكّ أنّ في أساس هذا الجو، التغذية المستمرة التي تقدمها تصريحات أطراف سورية متعددة على «جبهتي» الحكومة والمعارضة، وكذلك تصريحات قوىً إقليمية متعددة.

■ مهند دليقان

أول ما ينبغي الانتباه إليه في معالجة «التشاؤم» و«التفاؤل»، في قضية بحجم ونوعية الأزمة السورية، هو أنّ كليهما، أي التشاؤم والتفاؤل، موقفان سياسيان قبل أن يكونا تقديماً لفهم هذه الجهة أو تلك لمجريات الأمور ومآلاتها المتوقعة.. وعليه فإنّ ما ستقدمه هذه المادة هي قراءة عامة للموقفين، وما يكمن وراءهما من قوىً ورغبات، وقبل الدخول في هذا ينبغي لفت الانتباه أيضاً إلى نقطة مهمة أخرى تتعلق بطبيعة الملف السوري نفسه ضمن التوازن الدولي الجديد..

إذا كان الاتفاق النووي الإيراني قد عبّر بجانب منه عن تغيّر الواقع الدولي، وعن بداية نشوء شكل جديد للعلاقات الدولية مستند إلى تراجع أمريكي وتقدم روسي- صيني، فإنّ هذا الاتفاق نفسه لم يعبر عن هذا الواقع فقط، ولكنّه نتاج مرحلتين: فالشوط الطويل الذي قطعته إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي والذي غدا واقعاً ملموساً بالوزن والنفوذ حتى قبل توقيع الاتفاق بسنوات، قد اكتمل «أو يكاد» تظهيره سياسياً واقتصادياً، بعد الاتفاق. أيّ أن توقيع هذا الاتفاق ليس تعبيراً صافياً عن ميزان القوى الدولي الجديد، بل تعبير عنه وعن تراكم طويل سبقه، وربما لهذا السبب تحديداً، كان مرور هذا الاتفاق أكثر سلاسة بكثير من حسم اتجاه حل الأزمة السورية ونوعية ذلك الحل.

بهذا المعنى، فإنّ الأزمة السورية، تكاد تكون أول تعبير صاف عن طبيعة ونوعية الخارطة السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة، ولهذا السبب وغيره، فإنها نقطة الصراع الأكثر تركيزاً على المستوى العالمي، وهو ما سينتج «تشاؤماً» و«تفاؤلاً» كبيرين بطبيعة الحال..

«المتشائمون»

إنّ جردة سريعة لمن هم المتشائمون من جنيف3، «ولا نتحدث عن عموم الناس فهؤلاء بمعظمهم متفائلون أو راغبون بالتفاؤل على أقل تقدير»، تبيّن أن هؤلاء جميعهم أطراف ضالعة في الأزمة السورية، داخلية وإقليمية، وتبيّن أن غالبيتهم من المتراجعين، ما يعني أنّ تشاؤمهم هذا هو تعبير عن فشل قادم، ليس في حل الأزمة السورية حلاً سياسياً، ولكن فشلهم هم بالذات! والتشاؤم بهذا المعنى، هو تنبؤ بشبح الخسارة- خسارتهم، القادم، وهو مضاربة في بورصة مفسلة يلعبون بها بأوراقهم جميعها لعبة «سولد» أو «All in»..

«المتفائلون»

بمقابل ذلك فإنّ للمتفائلين مستنداتهم الواقعية التي يستندون إليها في تفاؤلهم، وهي كثيرة. بداية من التراجع الأمريكي البيّن، وصولاً إلى التوافقات ووقف إطلاق النار وشكل تمثيل المعارضة، ووضوح تقهقر المتشددين وخضوعهم المطرد للتوافقات.

إنّ في «جبهة المتفائلين» على المستوى الدولي، تلك القوى الصاعدة التي ستستفيد بشكل كبير من إيقاف وإنهاء النزعات الفاشية التخريبية العالمية، وفي هذه الجبهة أيضاً السواد الأعظم من الشعب السوري الذي بات واضحاً أمامه ومنذ وقت غير قصير أنّ الشكل الدامي والعنيف للصراع هو مطلب دائم لقوى التشدد والفساد الكبير. إنّ هؤلاء إذ يستندون إلى التوازن الدولي الجديد فإنّ القوى السياسية الجذرية التي تعمل على تمثيل تطلعاتهم، إنمّا تستند إلى ثقتها العالية بهم قبل أي شيء، وبحركتهم الشعبية التي ستجد أشكالاً شديدة التنوع لإعادة إظهار نفسها أقوى وأكثر تنظيماً ووعياً مما سبق.

الظرف الدولي الجديد يستطيع فقط أن يلجم القوى المحلية والإقليمية الممانعة لعملية التغيير الجذري، ولكنّه بذاته غير كاف لإنجازها، وظيفته هي تصفير محصلة التناقضات بين قوى الفضاء السياسي القديم، وبالتالي فتح الطريق أمام «الشعاع الثالث» أمام قوة الجماهير لتفعل فعلها المنظم والواعي على ساحة التاريخ.

إنّ من حق المتفائلين أن يتفاءلوا، ومن حق المتشائمين تشاؤمهم، فحل القضية السورية معني، ولا يمكنه إلا أن يكون معنياً، بتقديم نموذج جديد، وغير مسبوق، يعبر عن واقع دولي جديد. وإنّ آثار هذا «النموذج الجديد» ستفعل فعلها ليس في سورية فقط، بل وحتى لدى طرفي الصراع الدولي الأساسي نفسيهما! إنّ فهم هذه الحقيقة يعني ضمناً أملاً كبيراً بشكل ونوعية النموذج الجديد، ويعني أيضاً مسؤولية كبرى ستلقى على عاتق الشعب السوري وقواه الجذرية، هذه القوى التي تعبر الآن، محقّة، عن تفاؤلها الشديد..

ورقة الديمقراطيين العلمانيين قراء أولية

تضمنت الورقة التي قدمها وفد الديمقراطيين العلمانيين جملة أفكار ومبادىء، يمكن القول أنها بالمحصلة تتضمن برنامجاً للخروج من الأزمة، حيث تجمع بين الواقعية السياسية، والضرورات الوطنية بما فيها فتح الآفاق أمام تطور سورية اللاحق.

تخلو الورقة من المزاودة الكلامية، ومحاولات تسجيل النقاط، والابتزاز السياسي، والمكاسب الحزبية الضيقة، حيث تتحدث بالملموس عما ينبغي العمل عليه، تجنبت الشروط المسبقة، التي يمكن أن تعرقل إطلاق العملية السياسية، وتنسف العملية التفاوضية، وتركت هامشاً لحل القضايا الإشكالية من خلال التفاوض، وبالتوافق بين وفد النظام ووفد المعارضة، مثل موضوعة «الجسم الانتقالي»، وهي بذلك تتضمن الضروري والممكن في الوقت نفسه.

إن طرح ورقة تمتلك مثل هذه الرؤية، هي كسر للحلقة المفرغة وإضافة نوعية إلى جميع اللقاءات السابقة التي اتسمت بتمترس كل طرف خلف مواقفه المسبقة، والمستندة على أوهام الحسم والإسقاط، لتستعيض عن ذلك بالواقعية السياسية من جهة، والضرورات الوطنية من جهة أخرى. وهي بذلك لا تلغي الصراع بل تغير شكله، إلى صراع برامج وسياسات، ومواقف، وبالتالي تضع القوى المختلفة أمام امتحان تاريخي.

تعتمد الورقة، على مضمون التوافق الدولي لحل الأزمة السورية، وتتوافق معه، باعتباره نقطة الاست تضمنت الورقة التي قدمها وفد الديمقراطيين العلمانيين جملة أفكار ومبادىء، يمكن القول أنها بالمحصلة تتضمن برنامجاً للخروج من الأزمة، حيث تجمع بين الواقعية السياسية، والضرورات الوطنية بما فيها فتح الآفاق أمام تطور سورية اللاحق.

3ناد الأساسية

تتميز الورقة بأنها متكاملة، فهي من جهة عملية وتؤدي إلى الخروج من الأزمة، ومن جهة أخرى تؤمن عملية فتح الآفاق أمام الشعب السوري، وحقه في عملية التغيير.

إن ورقة الديمقراطيين العلمانيين بتكاملها وشمولها، بالإضافة إلى النشاطات المختلفة لأعضاء الوفد، والإصرار على دعوة كل أعضائه، وتحديداً حزب الاتحاد الديمقراطي بما يمثل، وفي الوقت نفسه عدم جعل تغيبه مبرراً لعدم الحضور، وأيضاً النشاط الدعائي بالتمثيل المتساوي لأطراف المعارضة كلها، حقائق تؤكد أن القوى الحية في المجتمع السوري، تمتلك الإرادة الوطنية، بإيصال الصوت الحقيقي للشعب السوري، إلى منصة جنيف والمساهمة في دفع العملية السياسية إلى الأمام.

تعتمد سورية على استيراد حاجاتها الرئيسية من القمح الطري لصناعة الخبز منذ تراجع إنتاجها واستلام الجزء أقل عاماً بعد عام من المنتجين، أعلنت المؤسسة العامة للتجارة الخارجية عن استيراد 200 ألف طن من القمح خلال مدة أربعة أشهر عبر الخط الائتماني الإيراني، ومع كل عملية استيراد للقمح يظهر ما يثير التساؤلات حول كلفته الكبيرة..

12 مليون يورو.. «غير مفسرة» من كلفة مستوردات القمح!

■ عشتار محمود

تتجه أسعار القمح عالمياً، نحو الانخفاض شأنها شأن مختلف أسعار المواد والسلع الأولية عالمياً، التي يعتبر انخفاض سعرها سمَة عامة للتجارة الدولية في عام 2015، حيث شهدت أسَعار المواد الأولية الزراعية في التجارة العالمية انخفاضاً بمقدار 16،6% وأسعار القمح تحديداً انخفضت بمقدار 12% من 188 يورو في 2-2015، إلى 166 يورو في 2-2016.

العقوبات ترفع أسعار المستوردات.. ولكن!

إلا أن هذا الاتجاه لا ينعكس تأثيره بشكل فعلي، على أسعار المواد الأولية المستوردة في السوق السورية، ابتداءً من النفط، وصولاً إلى المواد الغذائية الرئيسية المستوردة، مثل القمح والأرز، والسكر وغيرها. الحكومة تجد مبرراً موضوعياً لذلك، فسورية محاصرة، والعقوبات الغربية تفرض عليها صعوبات كبيرة في تأمين المواد الرئيسية، تزيد من كلف الشحن والتأمين وترفع من سعر الطن المستورد من أية مادة، فعلى السوريين أن يدفعوا للمستوردين كلفة المخاطر التي يتحملونها في توريد حاجات رئيسية لبلاد محاصرة، وفق ما قاله رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه مع الصحفيين بتاريخ 2-2-2016.

وفي هذا القول شيء من الصحة، إلا أن الملفت أن هذه الكلف ترفع من سعر الطن بنسب متفاوتة جداً، وتبلغ نسب قياسية من سعر الطن، وفي مرات استيراد أخرى، تصبح هذه التكاليف هامشية، والأسعار قريبة من سعر التكلفة، وهذه الحالات المتباينة، مترافقة مع حرص الحكومة على عدم التصريح عن الكلف الثابتة للتأمين والنقل وأثرها على سعر الطن، ومجمل ما سبق يدفعنا لنثير تساؤلات حول كلف عمليات الاستيراد.

63 يورو للطن زيادة على سعر التصدير!

فعلى سبيل المثال استوردت الحكومة حوالي 58 ألف طن من القمح، عبر الخط الائتماني الإيراني، الذي يتيح فتح اعتمادات في المصرف التجاري السوري، تستورد الحكومة من خلالها، بقرار من اللجنة الاقتصادية، وكانت كلفتها الإجمالية 14 مليون يورو، وهو ما يعني أن وسطي سعر الطن هو تقريباً 240 يورو، ولتقدير حجم هذا الرقم الوسطي، علينا أن نراقب السعر الوسطي العالمي خلال هذه الفترة الممتدة بين 8-2015 و 1-2016، حيث كان أعلى سعر عالمي لتصدير طن القمح الطري 183 يورو في شهر 10-2015. أي أن سعر الاستيراد الوسطي أعلى من السعر العالمي بمقدار60 يورو تقريباً.

أما إذا ما راقبنا أسعار تصدير إيران للقمح الطري خلال هذه الفترة، فإنها قد صدرت بسعر 178 يورو في شهر 10- 2016، وهو أعلى سعر سجلته الصادرات العالمية الإيرانية من القمح الطري خلال فترة 6 أشهر التي تم الاستيراد السوري فيها، ما يعني أن الكميات المستوردة مجملها من إيران، تفوق سعر التصدير الإيراني الأعلى بمقدار 63 يورو، وأكثر من ذلك في الأشهر التي انخفض فيها سعر التصدير الإيراني إلى 164 يورو كشهر 8-2015.

72% من السعر العالمي كلفة إضافية!

المفارقات تظهر في الصفقات الصغيرة، فعلى سبيل المثال تم استيراد حوالي 16،6 ألف طن قمح طري، بمبلغ 5،1 مليون يورو، في شهر 10-2015، أي سعر الطن يصل إلى 307 يورو للطن!، بينما كان سعر تصدير الطن الإيراني 178 يورو فقط، وفق بيانات التجارة الدولية المأخوذة من البنك الدولي.

أي أن أكثر من 129 يورو كلفة إضافية على الطن، تشكل نسبة 72% من السعر العالمي، وهي التي تبلغ على كمية 16،6 ألف طن مقدار: 2 مليون يورو إضافية، فما تفسير هذه الكلف الإضافية هل هي بمجملها كلف شحن وتأمين، أم أنها تضخيم كلف لغايات أخرى ؟!

مقارنات.. مع مستوردات شركة نقل القمح السوري!

الملفت أن الملف الذي فتحته إحدى الصحف المحلية في شهر 11- 2015، حول استيراد 200 ألف طن قمح، يقول بأن سعر الاستيراد في حينه كان: 190 يورو للطن، وكانت أسعار العروض الأخرى المقدمة للجهة الحكومية المستوردة، قريبة جداً من هذا السعر، أما السعر العالمي في حينه كان 183 يورو! أي أن كلف النقل والشحن، لم تتعدى 7 يورو للطن، ونسبة 3% من السعر العالمي. ما يدل على أن التجار قادرين على تأمين القمح بسعر قريب من السعر العالمي، وبتكاليف هامشية للتأمين والنقل، فما الذي يفسر أسعار الاستيراد من الخط الائتماني الإيراني التي ترتفع عن السعر العالمي بنسبة تتراوح بين: 33-72% من سعر تصدير الطن!

فساد: إما في الصفقة الأولى أو الثانية!

وبناء على السابق نستطيع القول أنه إما أسعار الاستيراد الحكومي الأخيرة مضخمة، والفوارق لا تفسر بتكاليف التأمين والشحن، بالتالي ينبغي على الحكومة أن تفسرها وتوضح أرقامها، أو أن صفقة الاستيراد السابقة الذكر بسعر 190 يورو للطن، يصح عليها ما قيل عنها، بأنها من القمح السوري وليس من القمح المصدر!

حيث كانت المعلومات تقول في حينه بأن الشركة التي اعتمدتها الحكومة، لنقل واستجرار القمح من المناطق الشرقية، وإيصاله إلى المناطق الآمنة، والتي أخذت على الطن الواصل 89 ألف ل.س «61 لسعر القمح و 28 لكلفة النقل»، والذي لم يصل منه سوى 174 ألف طن للحكومة فقط، والباقي عوضت الشركة جزءاً منه، والآخر بقي مجهول المصير، والنقطة اللافتة في حينها، والتي كانت موضع اتهام الحكومة، بأن هذه الشركة ذاتها رسا عليها عقد توريد القمح بمقدار 200 ألف طن، وبسعر 190 يورو للطن، وهو الذي يقارب السعر العالمي، ويتضمن زيادة 7 يورو عنه فقط، ما أتاح توجيه التساؤلات في حينه، بأن هذا القمح «المورد» من الشركة، هو القمح السوري المستجر من المناطق غير الآمنة!.

وعليه نستطيع القول، بأنه إما القمح المستجر وفق اعتمادات الخط الائتماني، مضخم التكلفة، وتكلفته الزائدة عن السعر العالمي غير مبررة، لأنها قد تبلغ إذا كانت الكميات المستوردة 200 ألف طن: 12 مليون يورو بالحد الأدنى «60 يورو فوق السعر العالمي»، أو أن تكاليف استيراد القمح والشحن والتأمين تصل فعلاً إلى هذا الحد، مما يجعل التساؤل مشروعاً حول مصدر القمح الذي استوردته الشركة التي نقلت جزءاً من القمح السوري من المناطق الشرقية، بسعر 190 يورو، وبتكلفة 7 يورو شحن وتأمين!.

تأمين الحاجات الأساسية.. للفساد!

الحكومة تقول بأن تأمين المواد الرئيسية وحاجات البلاد هو الهدف الأول لسياستها الاقتصادية، إلا أنه علينا بأن نلفت الانتباه بأن النموذج الاقتصادي السوري، الذي بلغت حصة الفساد فيه 50% في القطاع الحكومي كما تشير دراسات اقتصادية سورية، لم يتغير خلال الأزمة، بل تفاقم، وأصبحت الأموال المخصصة لتأمين الحاجات الرئيسية، هي مصدر النهب الرئيسي، على اعتبارها ضرورة وتخصص لها غالبية الإنفاق الحكومي. وحيث تتواجد النسبة الكبرى من المخصصات والموارد، يزداد تمركز قوى الفساد الكبرى، ويمكن لهذا أن يفسر الإقالات المتكررة والناجمة عن ممارسات من الصعب تغطيتها في مؤسسة الحبوب، ووزارة التجارة الداخلية وغيرها من الجهات الثانوية المرتبطة بهذا الملف، الذي يعتبر من مهمات وصلاحيات اللجنة الاقتصادية، أعلى الجهات الحكومية المشرفة في المرحلة الحالية على «سياسة تأمين الحاجات الأساسية»..

-12%

انخفضت أسعار القمح العالمي بين 2-2015 و 2-2016، بمقدار 12% من 188 يورو لطن القمح الطري، إلى 166 يورو، بينما استوردت سورية الطن عبر الائتماني الإيراني خلال ستة أشهر بوسطي 241 يورو لجزء من المستوردات.

307 يورو

تم استيراد 16.6 ألف طن عبر شركة إيرانية بكلفة 5.1 مليون يورو، أي بتكلفة وسطية للطن 307 يورو، بينما كان سعر تصدير إيران في شهر 10-2015 الذي حررت فيه الفاتورة لا يتعدى: 178 يورو، والزيادة 129 يورو للطن يقال أنها كلف تأمين وشحن!.

190 يورو

استوردت سورية 200 ألف طن قمح عبر الشركة ذاتها التي تنقل القمح من المنطقة الشرقية، بسعر 190 يورو للطن في شهر 10-2015، عندما كان السعر العالمي 183 يورو، أي أن كلف الشحن والتأمين لا تتعدى 7 يورو، أو أن القمح المستورد هو القمح السوري كما توقع البعض.

خلال الفترة الممتدة بين15-17 آذار قام المصرف المركزي برفع سعر صرف الليرة مقابل الدولار أربع مرات معبراً عن انسجام وتوافق مع اتجاه السوق السوداء بزيادة سعر دولارها المترافق مع زيادة دولار المركزي.

فقط في سورية 2016: اربح مليار ليرة خلال يومين..

الدولار الرسمي يباع بـ 460 ليرة!

انخفض الهامش بين سعري السوق السوداء والمركزي بشكل كبير، مع وصول سعر السوق إلى 470 ل.س/$، ووصول دولار المركزي ليباع بـ 460 ل.س/$، وبالمقارنة ارتفع دولار السوداء خلال الفترة نفسها بمقدار 20 ليرة، بينما دولار المركزي ارتفع بمقدار 58 ليرة.

■ سامر سلامة

المركزي يقود الرفع..

ارتفع سعر صرف الدولار في السوق السوداء يوم 14 آذار إلى 450، وأغلق يوم 15 –3 على سعر 458، ليقفز يوم 16 آذار مباشرة وصولاً إلى 470، محطماً رقماً قياسياً في خسارة الليرة لقيمتها التي وصلت حوالي 95%، عن عام 2011، وبالمقابل استجاب مصرف سورية المركزي لارتفاع دولار السوداء برفع سعر الصرف في السوق النظامية، حيث ارتفع السعر الرسمي لأغراض التدخل: تمويل المستوردات– حوالات شخصية، من 406–405 يوم 14–3 إلى 426–425 يوم 15–3، لتمويل المستوردات، وصولاً إلى جلسة التدخل يوم 16–3 التي ابتكر خلالها المركزي آلية جديدة للتدخل تتوزع على مرحلتين: الأولى بيع القطع الأجنبي بسعر 460، والثانية يكون فيها البيع بسعر 450 يوم 17–3، ليحدد السعر غي ذاك اليوم بـ 432، بدلاً من 450، وليرفع دولار الحوالات الشخصية من 185 إلى 420 بمعدل زيادة قدرها 35 ليرة على سعر صرف الدولار، في غضون يومين فقط.

تصريحات المركزي: أسباب وهمية توضع في الواجهة!

يتساءل القائمون على المصرف المركزي، وفق تصريح لمدير العمليات المصرفية في البنك: «لماذا لا يثق المواطنون بالمصرف المركزي»؟!

تصريحات وقرارات الحاكم في الأسبوع الفائت، والتدهور المستمر في قيمة الليرة السورية كفيل بالإجابة: حيث خلال الأسبوع الفائت لم يخلُ يوم من تصريح أو قرار لحاكم مصرف سورية المركزي يطمئن فيه المواطنين بتحسن المؤشرات الاقتصادية وصولاً إلى تحميلهم مسؤولية «تدهور معنوياتهم» بناء على أسباب سياسية وربطها بارتفاع سعر الصرف ونتلو هنا جزءاً منها:

حيث أكد الحاكم على أن «المصرف يراقب عن كثب المتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف ولن يسمح للمضاربين برفعه في السوق الموازية بما يحقق لهم مكاسب غير مشروعة».

وأشار إلى معالم تحسن اقتصادي بناء على أن «عدد الدول التي تصدر لها سورية يبلغ 87 دولة رغم كل العقوبات الاقتصادية المفروضة، فتح معبر حدودي جديد مع العراق، توجه باخرتين للتصدير إلى الأسواق الروسية تحمل العديد من المنتجات السورية».

وصولاً إلى اعتباره بأن سبب ارتفاع سعر الصرف يعود إلى «استغلال الأطراف المعادية لخبر اتفاق تخفيض عديد القوات الجوية الروسية في سورية لجهة التأثير في معنويات المواطنين والعمل على رفع سعر الصرف بشكل غير مبرر»، بالإضافة لدور المواقع الإلكترونية التي لا تزال الشماعة الأولى للمركزي.

أي أن المركزي يعتبر أن الإعلام والبيانات والتصريحات والتأثيرات السياسية، تحبط معنويات المواطنين، وتؤثر مباشرة في سعر الصرف، وفي ثقتهم بالليرة، على الرغم من «أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن»!. وفي هذا ينسى المركزي أن جنيف السوري، يعقد والمفاوضات تسير قدماً، ووقف إطلاق النار، أشاع جواً من التفاؤل، كان من المفترض أن ينعكس مباشرة على معنويات المواطنين، و«ثقتهم بليرتهم»، وينعكس ارتفاعاً في سعر صرف الليرة مقابل الدولار!

سبب المركزي وهمي، وتركيزه على «المعنويات والمتغيرات» هو ليس أكثر من «سياق للتبريرات» لا أكثر، ليغطي على السبب الحقيقي، الذي يظهر في تعامل المركزي مع موجات المضاربة، التي أصبحت أشبه «بفرصة» لمن قد أخذ قراراً برفع سعر الصرف الرسمي، إلى مستويات تناسب المرحلة القادمة. «راجع مادة الاقتصاد السياسي لتخفيض قيمة الليرة: قاسيون العدد 746».

من يضارب على الليرة السورية ؟

من المعروف أن الذي يستطيع المضاربة على سعر صرف الليرة هبوطاً وصعوداً هو من يمتلك احتياطيات كبيرة سواءً من الليرة السورية أو من الدولار الأمريكي وبنظرة بسيطة نصل إلى الجواب: فأغلب السوريين ضمن خط الفقر العام–90% منهم حسب الأمم المتحدة– وهؤلاء قد استهلكوا مدخراتهم في سنوات الأزمة، وبالفعل هؤلاء هم الأكثر ارتباطاً بمتغيرات سعر صرف الدولار، وتراجع قيمة الليرة، ولكن من موقع «الضحية»، وليس «المضارب» فهم يدفعون ثمن المضاربة على قيمة الليرة وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومنه فإن الحلقة التي تجري فيها المضاربة على الليرة السورية محصورة «بنوع محدد من المواطنين» وجهات القرار، أي المصرف المركزي، وأصحاب المدخرات الكبرى، والشركات الوسيطة الشرعية وغير الشرعية.

20 مليون دولار تربح 1مليار ليرة

المصرف المركزي وفق الحاكم مستعد لتلبية كامل الاحتياجات من القطع الأجنبي «بسقوف مفتوحة ودون ضوابط»، فبالإضافة إلى تدخله اليومي، عقد المصرف المركزي جلسة تدخل يوم 16 آذار تم فيها بيع شريحة من القطع الأجنبي لتأمين الاحتياجات بسعر 460، وعلى افتراض التدخل كان بشريحة 20مليون دولار فقط دون التدخل اليومي، فإن المضاربين ومن مارسوا عمليات بيع وشراء فقط، حققوا أرباحاً من فارق السعر بين 14-17 آذار، ووفق سعر المركزي فقط، تبلغ 1,1 مليار ليرة سورية، حيث أن 20 مليون دولار في 14-3 كانت قيمتها: 8,1 مليار ليرة، وأصبحت 9,2 مليار ليرة في 16 آذار عندما باع المركزي الشريحة بسعر 460 ل.س/$.

بالتالي حقق المضاربون وهم كبار التجار وفق سياسة المركزي المتبعة أرباحاً بمقدار 1,1 مليار ل.س من التعامل المالي بيع-شراء فقط، بينما يتحمل المواطن الخسارة مضاعفة سواء بضياع احتياطي العملات الأجنبية الذي هو ملك السوريين، أو بارتفاع أسعار السلع والخدمات التي ترتفع بمعدلات تفوق ارتفاع سعر الصرف، وهذا يفسر المصلحة الكبرى لقوى السوق والمضاربين من التلاعب بقيمة الليرة السورية.

زائد ناقص

التجارة الداخلية «تتغنج».. على السكر المكدّس

5,5 ألف طن تقريباً من السكر تتراكم كمخازين في شركة سكر حمص، بعد أن امتنعت وزارة التجارة الداخلية عن استلام أكثر من 11,5 ألف طن من السكر لصالح المؤسسة العامة الاستهلاكية، واستمرت التجارة الداخلية تطلب تفاصيل التكاليف التي بلغت 169 ليرة للكيلو، تستطيع الاستهلاكية بيعها بسعر 175 ليرة، إلا أن سعر السوق المستوردة مغري أكثر فهو قد وصل إلى 230 ليرة لكيلو السكر، وهذا التمنع يكدس المخزون، ويمنع شركة سكر حمص عن الاستمرار بعملها، ويحرم السوريون من السكر الحكومي منخفض السعر!.

«مختصر غير مفيد»!

جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية «الغنية بالمعلومات وبكل جديد» قد اختصرت ما يرشح عنها في هذا الأسبوع، إلى خبر رسمي يوزعه المكتب الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، دون تفاصيل توضيحية: ليرد بأن «الحكومة تستمر بإجراءاتها لمواجهة مظاهر الفساد بكل مكوناته من المجتمع السوري»، و«نجاح زيارة الوفد التجاري الاقتصادي الإيراني»، والأهم توجيه السياسات الزراعية «نحو تلبية الاحتياجات للمواطن السوري، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والانطلاق للتصدير»!

● من الصحف المحلية

تتصاعد المواجهة في أميركا اللاتينية بين اليسار والمعارضات اليمينية، وتتخذ أبعاداً متعددة تجاوزت الحدود الضيقة للصراع الانتخابي عبر صناديق الاقتراع، لتصل إلى حدود باتت تهدد أمريكا الجنوبية بشكل كامل، بتأزمات لم تكن أولى إرهاصاتها في البرازيل.

«الإنقلاب البرازيلي».. متخفياً في الأروقة البرلمانية والقضائية

بعد تلقي اليسار الأرجنتيني هزيمة كبيرة في الانتخابات الرئاسية في 24 تشرين الثاني 2015، والتي كانت أول هزيمة يتلقاها اليسار في أمريكا اللاتينية منذ فوز الرئيس الراحل، هوغو تشافيز، في الرئاسة الفنزويلية عام 1998، ومن بعدها فوز اليمين الفنزويلي في الانتخابات البرلمانية بغالبية ثلثي المقاعد «6 كانون الأول 2016»، انتقلت ارتدادات الصراع إلى البرازيل. لكن هذه المرة بلا انتخابات، بل عبر المسارات البرلمانية والقضائية، وفي الشارع بين جمهوري اليسار واليمين.

■ إعداد: محمد الدياب

في الوقت الذي حسمت فيه المعركة الانتخابية الموازين لصالح اليمين في الأرجنتين وفنزويلا، لا تزال البرازيل تشهد صداماً حاداً وعلنياً بين «حزب العمال» الحاكم وبين اليمين البرازيلي الذي يسعى لاستثمار انتصارات نظرائه في الأرجنتين وفنزويلا، لوضع حد لحقبة حكم اليسار في البلد الأكبر والأقوى اقتصادياً من بين دول أميركا اللاتينية، ومن بوابة البرلمان، والملاحقة القضائية لرموز الحكومة اليسارية..

«الانقلاب المتجدّد»

أصبحت الرئيسة البرازيلية، ديلما روسيف، آخر الفائزين من قوى اليسار اللاتيني في انتخابات الرئاسة البرازيلية «2014»، والتي تلتها على الفور سلسة هزائم انتخابية لليسار في أهم بلدان القارة على ايقاع التراجع الاقتصادي فيها، والذي كان للبرازيل حصة كبيرة منه: ازداد حجم الدين والعجز العام بنسق متسارع، وقاربت نسبة التضخم 10 في المئة، ويخسر البلد 200 ألف وظيفة شهرياً. ويتوقع أن يتراجع الناتج الإجمالي البرازيلي بأكثر من 3 في المئة في 2015، ونحو 2 في المئة في العام 2016، ما يجسد أطول فترة ركود خلال 85 عاماً. وفقد الريال البرازيلي أكثر من 30 في المئة من قيمته مقابل الدولار منذ كانون الثاني. وأضيف إلى كل ذلك انتصار اليمين في أهم بلدين آخرين في أميركا اللاتينية.

هذه المعطيات كانت كافية لدفع اليمين البرازيلي إلى تجميع قواه لترتيب انتصار غير انتخابي، عبر البرلمان، وهو ما أطلقت عليه قوى اليسار اسم «الانقلاب المتجدد»، حيث دعا نواب يمينيون إلى إجراء تصويت سري بين أعضاء البرلمان لتشكيل لجنة لإقالة الرئيسة، ديلما روسيف، بناءً على تهم فساد، وصوتت الغالبية بالموافقة على تشكيل اللجنة. إلا أن المحكمة العليا ردّت نتيجة هذا التصويت، مطالبةً بإجراء تصويت علني داخل البرلمان على أساس القائمة الحزبية لا الفردية، وفقاً للدستور البرازيلي، ليصار إلى رفعه مجدداً إلى المحكمة العليا، والتي- في حال وافقت عليه- سيحال إلى مجلس الشيوخ حتى يتم تشكيل مثل هذه اللجنة. وهو ما اعتبر انتصار لليسار في قدرته على فرض القواعد الدستورية على خصومه، لقطع الطريق على إجراء كهذا: قانوني في الشكل وسياسي في الجوهر.

ملاحقة سياسية

جاء الهجوم على الرئيسة روسيف متوازياً مع إصدار النائب العام مذكرة اعتقال بحق الرئيس السابق لولا دي سيلفا، الذي دوهم بيته وجرى اعتقاله تحت يافطة كبيرة أسماها الإعلام اليميني فضيحة «بتروبراس»، وفحواها أن الرئيس السابق «تلقى هبات مالية من شركات بناء كبرى متورطة بقضايا فساد، ما مكنه من امتلاك بيت في إحدى المقاطعات البرازيلية، وتمويل الانتخابات الرئاسية لروسيف»، وقدرت الهبات بثمانية ملايين دولار.

الرئيس السابق دي سيلفا، وصف اعتقاله بالاستعراض السياسي والإعلامي، مؤكداً أن ذلك هجوماً على «حزب العمال»، وملاحقة سياسية محضة. فوفقاً للقوانين كان ممكناً ان يتلقى استدعاءً، وليس مذكرة اعتقال، وكان ليحضر لأنه «ليس فاراً من العدالة، ولا أخشى العدالة كما يحاولون أن يصوروا»، بحسب لولا. وانتقد طيف واسع من الأوساط السياسية والإعلامية والقانونية اعتقال لولا بهذه الطريقة التعسفية، التي تعيد إلى الأذهان حكم اليمين الانقلابي في عقود خلت.

ازداد حجم الدين والعجز العام بنسق متسارع وقاربت نسبة التضخم 10 في المئة.. ويخسر البلد 200 ألف وظيفة شهرياً ويتوقع أن يتراجع الناتج الإجمالي البرازيلي بأكثر من 2 في المئة في العام 2016

تحالف اليمين

محاولات قلب الحكم من داخل أروقة البرلمان والقضاء، يقودها تحالف جديد لقوى اليمين والوسط المنتعشة إثر فوز اليمين في الأرجنتين وفنزويلا، يتصدره نائب الرئيسة وزعيم «الحركة الديمقراطية»، ميشال تامر، ورئيس مجلس النواب، إدواردو كونيا. الأمر الذي يعكس في أحد جوانبه تغيراً في خارطة التحالفات السياسية منذ بداية تراجع اليسار في معاركه الانتخابية قبل بضعة شهور.

بعد ذلك كله، واصلت المعارضة اليمينية محاولاتها الحثيثة في الاتجاه ذاته، لكن عن طريق تسيير المظاهرات في المدن البرازيلية الكبرى، تحت شعار «روسيف إرحلي»، للضغط الشعبي على أعضاء البرلمان المترددين في الموافقة على إقالة روسيف، الأمر الذي ردت عليه الأوساط المؤيدة لليسار بـ«تجنب الاستفزازات» أولاً، وبالدعوة إلى خروج مظاهرات مقابلة في 18 و31 من الشهر الحالي تالياً، بشعار: «لن يكون هناك انقلاب».

مادورو: «إنه وقت القتال..!»

وفي وقت يواجه فيه اليسار الفنزويلي أكبر أزمة في تاريخ حكمه حتى الآن، دعا الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، إلى التضامن العالمي ضد «العاصفة التي تختمر في أكبر دولة في أمريكا الجنوبية».

هذا، وكتب الرئيس مادورو، على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، يوم الجمعة 2016/3/18، أي في اليوم الذي احتشد فيه أنصار الرئيسة روسيف في ميادين البرازيل عموماً: «إننا نرفع الصوت عالياً من أجل التضامن العالمي مع ديلما روسيف ولولا دا سيلفا، قبل تنفيذ الانقلاب الإعلامي الذي تخوضه المعارضة في البرازيل»، حاثاً الحركات الاجتماعية والسياسية في أمريكا اللاتينية للتحرك نحو مواجهة الهجمات التي يتعرض لها السياسيون البرازيليون، مؤكداً: «إنه وقت النضال والقتال..!».

وحذر مادورو من أن الهجمات التي تتعرض لها الحكومة البرازيلية هي جزء من الهجوم الإمبريالي الهادف إلى إسقاط القوى الثورية اليسارية والتقدمية في منطقة أمريكا الجنوبية، مشدداً: «لا يجب لأحد أن ينخدع، إنها جريمة إمبريالية تحاول وضع حد للقوى التقدمية والثورية.. علينا القتال والانتصار».

تفجير أسبوعي في تركيا:

أبواب العودة إلى الماضي محكمة الإغلاق!

شهدت مدينة أنقرة التركية خلال ثلاثة أسابيع تفجيرين إرهابيين، الأول كانت حصيلته 29 ضحية، تبناه فيما يقال تنظيم اسمه «صقور حرية كردستان»، واستهدف حافلات نقل عسكرية، والثاني يوم الأحد 2016/3/13 وأوقع حوالي 37 ضحية، مستهدفاً حافلة نقل مدنية في منطقة شديدة الازدحام من العاصمة التركية.

■ أ.ر

يحمل التفجير الأخير رقم 10 ضمن سلسلة تفجيرات متفاوتة الشدة والتأثير استهدفت تركيا منذ بداية العام الحالي، أي أن 10 تفجيرات استهدفت تركيا خلال شهرين ونصف، بمعدل تفجير كل أسبوع!

لنعد إلى السياق العام

إنّ القراءات المتعددة والمتباينة، والمتناقضة حتى، لأسباب هذه التفجيرات والجهات التي تقف وراءها، تفوّت على المتابعين وعلى عموم الناس فرصة فهم السياق العام الذي تجري ضمنه هذه التفجيرات. نعتقد أن السياق العام لهذه التفجيرات يتلخص بالنقاط التالية:

أولاً: إنّ التوافق الروسي- الأمريكي على إنهاء الأزمة السورية بشكلها العنفي والإرهابي القائم حالياً، والذي تجلى حتى الآن باتفاق وقف الأعمال العدائية، وبإطلاق أعمال جنيف3 رغم الرفض الواضح، المعلن منه والمستتر، لأطراف سورية عديدة لفكرة الحل السياسي من أساسها، الرفض الذي تضطر هذه الأطراف المتشددة لابتلاعه تدريجياً، ويوماً بعد الآخر، إنّ هذا التوافق الروسي- الأمريكي على المسألة السورية، التي يتكثف فيها وحولها الصراع الدولي بأسره، يعكس توافقاً أوسع بكثير تقرّ بموجبه واشنطن بتراجعها على الساحة العالمية وبأنها لم تعد شرطي العالم، وبأنّها بدأت بالتكيّف السريع مع الوقائع الجديدة ومع العالم الجديد.

ثانياً: عملية التراجع الأمريكية هذه، والتي باتت أمراً واقعاً، تلقى رفضاً شرساً من جهتين أساسيتين، الأولى هي التيار الفاشي العالمي، المتمركز في واشنطن نفسها، والممتد على الخريطة العالمية أنّى وجد رأس المال المالي الإجرامي المشتغل بالسلاح والمخدرات والإتجار بالبشر بأشكاله، والمرتكز إلى سيادة الدولار عالمياً وإلى إنتاج مستمر للأزمات والحروب البينية الواسعة. هذا التيار هو المسؤول الأول عن إنتاج «داعش» ومثيلاتها وعن إعادة إنتاج النازيين الجدد و«القطاع الأيمن»، وما شاكلهم.. هذا التيار يرفض الانتقال نحو عالم جديد لا تسود فيه واشنطن، أي لا يسودون فيه هم بالذات، لأنّ الأزمة الرأسمالية العالمية تهددهم وتهدد نمط النشاط الاقتصادي الذي يعملون به أكثر من أي نمط آخر.. وإنّ عالمية هذا التيار هي فقط ما يفسر الامتداد العالمي لظواهر الإرهاب الذي يضرب اليوم في عشرات الدول وفي القارات جميعها..

ثالثاً: الجهة الثانية الرافضة للتراجع الأمريكي، هي الأنظمة التي تنتمي إلى مرحلة «الاستقرار» السابق، سواء تلك التابعة مباشرة للأمريكي، أو غير التابعة مباشرة، إنّ مجمل هذه الأنظمة التي تشكل في عمقها امتداداً للنمط الاقتصادي الأمريكي الليبرالي الجديد، هي أنظمة متهتكة أنهكت شعوبها وبلدانها بكم هائل من المشكلات الاقتصادية- الاجتماعية التي أنتجت كماً أكبر من المشكلات السياسية، حتى لقد بات واضحاً لدى هذه الأنظمة أنّ الانتقال إلى «عالم جديد» لا تسوده واشنطن، يعني ضمناً وبشكل طبيعي انتقالها هي إلى متاحف التاريخ.

وبكلام آخر، وفي الشأن التركي تحديداً، فليس مهماً أن يتهم أردوغان نفسه، أو أن تتهم «داعش» أو «القاعدة» أو غيرها بهذه التفجيرات، فهذه تفاصيل جنائية الطابع وليست سياسية.. السياسي في المسألة، أنّ تقاطعاً في الرغبات والمصالح بين المركز الفاشي العالمي وبين أنظمة في طور الأفول هو ما ينتج هذه العمليات.

تتمة منطقية لمقدمات سابقة..!

إذا كان الأكراد قد تم اتهامهم بالتفجير الأخير، عبر الإيحاء أحياناً وعبر الكلام الصريح أحياناً أخرى من مسؤولين أتراك، فإنّ هجمات الطيران التركي المستمرة على مناطق في شمال العراق، استهدفت فيما يقال مواقع لحزب العمال الكردستاني المصنف إرهابياً من وجهة النظر الرسمية التركية، ليس سوى «تتمة منطقية» للتفجيرات، فتركيا التي تخضع لضغط هائل باتجاه كفّ يدها عن الشأن السوري، الذي يتكثف فيه الصراع الدولي، وعلى أساس شكل حلّه سيعاد إنتاج المنطقة بأسرها بمعنى الأوزان والتوازنات السياسية- الإقليمية، تركيا- أردوغان هذه، لا تزال تحمل ورقتين تتعلقان بسورية، اللاجئين والمسألة الكردية، الأولى يجري تأريضها بشكل متصاعد، والثانية يجري تفعيلها تركياً وفاشياً..

أي أنّ المسألة الكردية التي تبدو مدخلاً تركياً إلى الداخل التركي وإلى العراق، هي مدخل تسعى تركيا في توسيعه للبقاء متحولاً ثقيلاً ضمن المعادلة السورية.

تزداد المسألة تعقيداً حين يدخل فيها عامل لا يجوز إغفاله نهائياً، وهو أنّ التيار العالمي المقابل للفاشية، ما يصطلح على تسميته بالتيار «العقلاني» الذي يسعى إلى التكيف مع الواقع العالمي الجديد، لا يوفر فرصة يستطيع من خلالها الاستفادة من «جهود الفاشي» في تأخير الصعود الروسي- الصيني إلّا ويستغلها..

بالمحصلة، فإنّ ازدياد تواتر الأعمال الإرهابية، يعني في عمقه تعطّل مختلف الأدوات الأخرى، ويعني أيضاً أن التيار الفاشي بمركزه وأطرافه، وبالمتضامنين معه من أنظمة إقليمية، يعيشون جميعاً مراحل متقدمة على طريق أفولهم.. ويعني في النهاية أنّ مختلف أنواع التفجير عاجزة عن فتح أبواب التاريخ الموصدة نحو العودة إلى الماضي..

ازدياد تواتر الأعمال الإرهابية يعني في عمقه تعطّل مختلف الأدوات الأخرى ويعني أيضاً أن التيار الفاشي بمركزه وأطرافه وبالمتضامنين معه من أنظمة إقليمية يعيشون جميعاً مراحل متقدمة على طريق أفولهم

الصورة عالمياً

- أعلنت لجنة مكافحة الإرهاب في دولة داغستان، في منطقة القوقاز التي تعتبر جزءاً من المحيط الحيوي الروسي العثور على طن من المتفجرات و4 عبوات ناسفة كانت بحوزة مسلحين مرتبطين بتنظيم «داعش».

- تمكنت قوات الأمن التونسي في محافظة القيروان، وسط تونس، يوم الثلاثاء 2016/3/15، من إحباط مخطط لسلسلة تفجيرات تستهدف مراكز أمنية وعسكرية حساسة في المحافظة.

- أعلن المتحدث باسم قوات «التحالف العربي»، أحمد عسيري، أن العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها قوات التحالف أوشكت على الانتهاء، فيما سجلت أرقام العجز الاقتصادي السعودي مستويات غير مسبوقة.

- شارك مئات الفرنسيين يوم السبت 2016/3/12 في مظاهرة حاشدة في العاصمة باريس، احتجاجاً على نية الحكومة تشريع قانون للطوارئ في البلاد، واصفين الوضع بأنه «مقيد للحرية».

- وافق البرلمان الهولندي على مشروع قانون يدعو حكومة البلاد إلى وقف توريد الأسلحة للسعودية، مشيراً إلى مقتل آلاف سكان اليمن منذ عام، جراء العملية العسكرية التي تقودها الرياض.

- تظاهر الآلاف من مواطني البيرو يوم الثلاثاء 2016/3/15، احتجاجاً على قبول ترشيح السياسية، كيكو فوجيموري، ذات الميول اليمنية «الوسطية» للانتخابات الرئاسية.

وجدتها

■ د. عروب المصري

فلسفة الرسوم البيئية

تفترض السياسات البيئية المستندة إلى وهم «رأسمالية نظيفة» أو اصلاحات قادرة على التحكم بـ«التجاوزات» ««مثل الرسوم البيئية مثلاً»»، أن فلسفة من يلوث يدفع، ويمكن أن تكون رادعة عن تلويث البيئة.

ويعتقد من يدعم مبدأ الملوث أن ذلك يدفع السياسة البيئية، مثال ذلك الضرائب البيئية، التي إذا أقرتها الحكومة، تحول دون، بل وتقلل بشكل كبير انبعاثات الغازات الدفيئة، لكن الواقع يقول غير ذلك بالتأكيد.

صدر «مبدأ الملوث يدفع» أساساً لجعل الطرف المسؤول عن حدوث التلوث مسؤولاً عن الدفع مقابل الضرر الذي ألحقه بـ البيئة الطبيعية. وأصبح عرفًا أوروبياً إقليميًا بسبب الدعم القوي الذي حظي به من معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» والسوق الأوروبية «EC».

إن المنطق البيئي في هذه السياسات مفقود حتماً، فالهدف هو ألا يتم التلويث أصلاً، حيث من المفترض هنا أن تحاول المؤسسات الصناعية والمشاريع بأنماطها كافة، أن تكون حريصة كل الحرص على البيئة والصحة من منطلق تطبيقها للتشريعات التي يمكنها أن تضبط هذه العملية، إن أراد المشرع وصاحب القرار ذلك حرصاً على صحة الناس ومصلحتهم ومصلحة الأجيال والطبيعة.

إن مراعاة مصالح الصناعات بالأرباح الخيالية التي تكون على حساب صحة الناس والطبيعة، وإيهامنا أن «مبدأ الملوث يدفع» هو مبدأ عادل يردم الهوة بين المشكلة والمسبب، ما هو إلا ذر للرماد في العيون، فالمشكلة لا تنتهي بمجرد الدفع هذا إن دفعوا، عدا عن أن طرق الدفع لن تكون عادلة وحقيقية تعوض ما لوثوه، لأن عملية التلويث ما تزال مستمرة، ومن سيدفع فاتورة موت ومرض ملايين الناس، وهل سترد هذه الأموال لهم صحتهم، أم أن شركات الأدوية المنتفعة من تلويث البيئة من خلال أمراض الناس شريكة أيضاً في صفقة «مبدأ الملوث يدفع» المريضة.

aroub@kassioun.org

هل تكون مواد البناء الصديقة للبيئة حلاً في إعادة البناء!؟

غيرت الثورة الصناعية من فكر الإنسان وأنسته التجارب والخبرات التي اكتسبها عبر الآلاف من السنين في مراحل تطوره المختلفة، وبدأت الآلة تغير من فكره، وفقد مسكن الإنسان ارتباطه مع البيئة والطبيعة.

■ م. عمر أبو فخر

ما يمكن ملاحظته في مأوى الكائنات الحية من الحشرات والطيور والثدييات الصغيرة أنها تظهر مهارة فائقة في تصميم بيوتها وتغير مواقعها بما يتلاءم مع حياتها وحياة صغارها، فالنمل يبني بيوتاً تتوافر داخلها الرطوبة والدفء، وهو يستخدم في سبيل ذلك مادة بناء خاصة يختارها من الطين الرديء الموصل للحرارة.

يلاحظ أن المباني في الحضارات القديمة كانت تستعمل مواد بناء متوافرة في البيئة كالحجر والطين والخشب والقش، ويعتبر الطين والطوب المحروق من أشهر وأقدم مواد البناء المستعملة.

وفي العالم الجديد في أمريكا الشمالية، يبدو أن مدينة بابلو بونيتو **Pueblo Bonito** والتي يطلق عليها الآن « نيو مكسيكو» كانت مخططة على شكل شبه دائري على هيئة مدرجات موجهة بأسلوب يراعي زوايا الشمس في الصيف والشتاء، كما أن الحوائط السميكة من الطوب اللبن، تمتص الحرارة والأشعة الشمسية أثناء النهار وتشعها إلى الهواء أثناء الليل، مما يجعل المكان ذا حرارة معتدلة طوال اليوم، بينما الأسقف المصنوعة من القش والطين تعمل كعازل ضد حرارة الشمس في الصيف.

ولكي تكون مواد البناء صديقة للبيئة يجب أن يتوفر فيها شرطان أساسيان:

أن لا تكون عالية الاستهلاك للطاقة أثناء التركيب والتصنيع والصيانة، وألا تؤدي إلى زيادة التلوث الداخلي للمبنى، لذلك تظهر أفكار كثيرة حول مواد بناء الصديقة للبيئة.

ومن مواد البناء التي تعتبر عادة من المواد «الخضراء» الأخشاب من الغابات التي تمّ اعتمادها وفقاً لمعايير محددة، المواد النباتية المتجددة بسرعة مثل الخيزران والقش، والحجر المعاد تدويره، والمعادن المعاد تدويرها، وغيرها من المنتجات التي هي غير سامة، والتي يعاد استخدامها، قابلة للتجديد، ولإعادة التدوير «على سبيل المثال، صوف الأغنام، لوحات مصنوعة من رقائق الورق، والصلصال، والفيرميكوليت والكتان والأعشاب البحرية، والفلين وجوز الهند، وألواح من ألياف الخشب، والكالسيوم، الحجر الرملي الخ». تقترح وكالة حماية البيئة استخدام السلع الصناعية المعاد تدويرها، مثل منتجات احتراق الفحم، والرمل المسبك، وحطام الهدم في مشاريع البناء، واستخراج مواد البناء وتصنيعها محلياً في موقع البناء، للحد من استهلاك الطاقة إن أمكن ذلك، كما يمكن أن تصنع عناصر المبنى في خارج الموقع وتسليمها إليه، وذلك لتعظيم فوائد التصنيع في خارج الموقع التي تتضمن الحد من النفايات، وإعادة التدوير لتصل أقصى حد، وعناصر ذات جودة عالية، وتحسين الصحة والسلامة المهنية الإدارية، وأقل ضجيج وغبار.

الخيزران

يعتبر الخيزران من النباتات القليلة التكلفة والسريعة النمو، كما أنه يتمتع بقوة مدهشة، وهذا ما دفع فريق الباحثين التابعين لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، لدراسة كيف يمكن الاستفادة من هذا النبات لاستخدامه في البناء، حيث أجروا دراسة تهدف لمعرفة سبب صلابة هيكل الخيزران، وتبين بالنتيجة أن المواد عند حواف قضيب الخيزران أكثر كثافة وأقوى من المواد الموجودة في وسطه، ولهذا اقترحوا أن يتم استخدام الخيزران لصناعة مواد البناء الثانوية، مثل رقائق الخشب، والتي من شأنها أن تجعل المنازل والمباني أقوى، وأرخص، وأقل تأثيراً على البيئة.

القش

يعتبر القش مادة بناء مستدامة حيث يمكن الحصول عليه واستخدامه في البناء وهو لا يضر بالبيئة، فهو ينمو في أقل من سنة وفي بعض الأحيان يجني محصول القمح أو الأرز عدة مرات في السنة الواحدة، كما أن هناك أنواع من القش الصالح للبناء تنمو في أرضية مالحة أو منخفضة الجودة، بالإضافة إلى أنه لا ينتج أية مخلفات ضارة بالبيئة. ويمكن استخدامه كمادة بناء إذا كان خالياً من الرطوبة.

السطوح الخضراء

للأسقف الخضراء فوائد عديدة فهي تعمل على تنظيم حرارة المبنى فتقوم بتدفئته خلال الشتاء وتبريده خلال الصيف كما تساهم في تقليل مياه الأمطار المتسربة إلى الأرض، ذلك لأنها تعمل كإسفنجة ماصة للمياه، وفي الوقت نفسه تستفيد النباتات من هذه المياه. كما تقوم الأسقف الخضراء على تقليل التلوث حيث تعمل كفلتر لتنقية الهواء ومن فوائد الأسقف قيامها بدور كبير في تقليل الضوضاء والتي هي من مشاكل العصر الحديث خاصة في المدن. كما لا ننسى أن للأسقف الخضراء فوائد اقتصادية عديدة فهي تزيد من عمر المباني حيث تعمل كعازل حراري بحجبها أشعة الشمس عن أسطح المباني كما تقلل من تكاليف تكييف الهواء خلال الصيف والتدفئة خلال الشتاء.

الإسمنت الأخضر

من المعروف أن صناعة الإسمنت تساهم في تلوث الجو والبيئة وظاهرة الاحتباس الحراري، لذلك فان الإسمنت الأخضر هو محاولة لإدخال مواد جديدة في عملية التصنيع تقلل من استهلاك الطاقة اللازمة، وبالتالي كمية الانبعاثات من الغازات والتي لها دور في تلويث البيئة، والحصول على إسمنت بمقاومة أفضل وخفض كمية ماء الخلط، ويعطي خرسانة سهلة الدمك ذات ليونة وقابلية تشغيل عالية أثناء الصب ونعومة على سطح الخرسانة بعد الانتهاء من الصب، مع سهولة ضخ الخرسانة للموقع.

إعادة تدوير الخرسانة

من الملاحظ أن هذا الموضوع يأخذ أهمية كبيرة في البلدان التي تنشأ فيها الحروب والدمار وفي سورية هذا الموضوع له أهمية كبيرة نظراً لحجم الدمار الموجود، وقد وجد بالدراسات أنه يمكن إعادة تدوير «80%_90%» من مخلفات الخرسانة، حيث أن عملية التدوير تخفف من استخدام الموارد الطبيعية، وتقلل من تكلفة إنتاج ونقل هذه المواد الأولية، وتقلل المواد التي تحوّل إلى أماكن الطمر.

إن عملية إعادة التدوير تكتنفها بعض المحددات الاقتصادية وبالتالي يجب الأخذ بالاعتبار القيمة الاقتصادية للتدوير وأيضاً تحتاج إلى توفر التقنية اللازمة لإعادة التدوير، بالإضافة إلى خواص المادة المراد إعادة تدويرها. يمكن إعادة تدوير الخرسانة بإحدى طريقتين، الأولى: باستخدامه كركام خشن وناعم في صناعة خرسانة جديدة، وهذا يحتاج بالضرورة إلى تكسيره بكسارات حسب حالة الخرسانة ومن ثمّ استخدامه في الخرسانة الجديدة.

وتشير البحوث الحالية إلى إمكانية قبول 30% من الركام المصنوع من مخلفات الخرسانة في الخرسانة الجديدة من أجل التماشي مع مواصفات جيدة للخرسانة. أما الطريقة الثانية: فهي استخدامه في طبقة أساس الطرق. وعلى خلاف الطريقة الأولى فإن استخدام مخلفات الخرسانة في الطرق هو أكثر شيوعاً من استخدامه في الخرسانة الجديدة.

وضمن عملية التدوير من الممكن أن يتم إعادة الخرسانة إلى مكوناتها الاولى وبالتالي التخفيف من الطلب على المواد الاولية الطبيعية ولكن بالإضافة يجب مراعاة الأساليب البيئية في إعادة إنتاج الخرسانة من جديد.

وجد بالدراسات أنه يمكن إعادة تدوير «80%_90%» من مخلفات الخرسانة بما يخفف من استخدام الموارد الطبيعية

النسبة الذهبية في الكون والطبيعة والإنسان

يدرك العلماء اليوم، أكثر من أيِّ وقت مضى، أن كلَّ شيء في الطبيعة خاضع لقوانين التناسق. كذلك فإن الإنسان يشعر أن الجمال يرتكز على قوانين التناسُب، ويحدس أن الطبيعة المتناسبة إنما تفصح بتشكيلاتها عن جمال أعمق من الجمال الظاهري، أي عن جمال الحقيقة المكنونة في تنوعاتها كلِّها. ولا شكَّ أن شعور الإنسان بالجمال يعكس بنية الإنسان نفسها القائمة على قوانين التناسق الطبيعية؛ وبالتالي، فإن وعي الإنسان هو، في جوهره، فعل تناغم مع الطبيعة.

■ م. رائد هواري

تعريف النسبة الذهبية: تعتبر النسبة الذهبية y تساوي بالصورة «جذر1+5 على 2 مقياساً أساسياً متجسداً في معظم مظاهر الطبيعة تقريباً، تقدر النسبة الذهبية ب: 1,6180339887494848.النسبة الذهبية فريدة من نوعها بحيث نسبة الكل 1,618الجزئه الأكبر 1 هو متطابق مع نسبة الجزء الأكبر 1 للجزء الأصغر0,618: من أجل إثبات حقيقة وجود هذه النسبة الذهبية الساحرة في كل مكان من حولنا، بسرعة وسهولة، تم تطوير أداة قياس خاصة لهذا الغرض، وتسمى «مقياس النسبة الذهبية GOLDEN MEAN GAUGE .» ومن خلال هذه الأداة المميزة، سوف نجري بعض القياسات السريعة لعدة أشياء متنوعة نكتشف بعدها أحد القوانين المفصلية والتي هي الأداة الدقيقة جدا في قياس الأشياء كافة، حيث كيفما اختلفت زاوية انفراجها تبقى محافظة على هذه النسبة الجوهرية بين رؤوسها.

النسبة الذهبية ومتتالية فيبوناتشي موجودة في كل مكان في الطبيعة من حولنا.

مقياس النسبة الذهبية

تحكم النسبة الذهبية طريقة تناسق الأزهار وكذلك توزيع الأوراق، الإنسان غير مستثنى من القانون الكوني، مع النسبة الذهبية كل مظهر من بنية الإنسان الفيزيولوجية تخضع لهذه النسبة حتى عصيات العين ومخاريطها تتوافق مع مبدأ المقطع الذهبي، وكذلك قوقعة الأذن «نسبة أطوال الدهاليز الأذنية»، وضربات القلب تخفق بهذه النسبة الذهبية، ويدفع الدم الى الأبهر، تاركاً نسبة معينة في البطين. كل هذا يتوافق مع مبدأ النسبة الذهبية. وحتى نشاطات البنية العصبية في حالات عقلية معينة تخضع للقانون ذاته. جمال المظهر لكل من تقاسيم الوجه يخضع للنسبة الذهبية. وفي عالم الحيوان لا تنتهي الأمثلة الواضحة لتناسق الأجزاء والألوان في الكائنات جميعها وفق مبدأ النسبة الذهبية.

متتالية فيبوناتشي

متتالية فيبوناتشي Fibonacci series: هي عبارة عن سلسلة من تتابع أرقام مرتبة بحيث كل رقم يكون نتيجة جمع الرقمين السابقين، أي :1,1,2,3,5,8,13,21,34,55,89 وهكذا. من أجل توضيح الفكرة، دعونا نظهر هذا التتابع الرقمي بطريقة ثانية: /1+1=2,2+1=3,3+2=5,5+3=8,8+5=13,13+8=21,21+13=34..../ ودواليك وهكذا لقد تم اكتشاف الخواص المثيرة لهذه السلسلة الرقمية من قبل الرياضياتي الشهير «ليوناردو فيبوناتشي»المولود عام 1175م في بيزا Pisa ايطاليا ولا يمكن تقدير قيمة النسبة الذهبية بشكل كامل إذا استثنينا ذكر متتالية فيبوناتشي، حيث نسبة المسافات الفاصلة بين مواقع الأرقام في متتالية فيبوناتشي تتوافق مع النسبة الذهبية. ليس ذلك فحسب وانما هناك المزيد في علاقة متتالية فيبوناتشي بالنسبة الذهبية. إن نسبة تقسيم أي رقمين متجاورين في متتالية فيبوناتشي ينتج الرقم الذهبي أي«1,618=34/55» أو يمكن عكس عملية القسمة بحيث يكون :«0,618=55/34» والأمر المثير بخصوص هذه المتتالية الرقمية هو أنها موجودة في كل مكان في الطبيعة من حولنا.

أخبار العلم

الإنجاب قبل بلوغ الـ30 يحمي من سرطان الثدي

خلص العلماء إلى أن النساء اللواتي لم ينجبن مولودهن الأول قبل بلوغهن 30 سنة من العمر يتعرضن لخطر الإصابة بسرطان الثدي.

وقد أكد العلماء أن التأخير في الإنجاب الأول يضر الحالة الصحية للمرأة.

ويكمن الأمر في أن جسد المرأة في فترة ما بين سنتي 20 و30 يتعرض لتأثير هرمون الإستروجين الذي يسبب سرطان الثدي. وينخفض مستوى هذا الهرمون خلال فترة الحمل والرضاعة. وبالتالي، تعرض النساء أنفسهن لخطر الإصابة بالنوع المذكور من السرطان إذا لم يلدن خلال هذه المرحلة العمرية.

يذكر أن سرطان الثدي غالبا ما كان يصيب سابقا النساء بعد بلوغهم الـ60 من العمر لكن تشخيص سرطان الثدي تراجع الآن إلى سن 40 سنة.

لغز مثلث برمودا

رجح علماء من جامعة المنطقة القطبية الشمالية في النرويج أن اكتشاف فوهات ضخمة تم رصدها في الجزء السفلي من بحر بارنتس قبالة سواحل النرويج قد يقربنا إلى حل لغز مثلث برمودا.

وفي هذا الصدد، قال أليكسي كارناؤوخوف، كبير الباحثين في معهد الفيزياء الحيوية الخلوية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم، إن ثمة احتمال قوي أن اندفاعات غاز الميثان بكميات ضخمة تسببت بفقدان السفن على قدرة الطفو فوق الماء، وبالتالي غرقها بصورة مفاجئة وسريعة. وأوضح كارناؤوخوف: « السفن يمكن أن تسقط في فقعة عملاقة. والمياه التي تحيط بالسفينة تنغلق عليها كتلة الماء، ما يسفر عن غرقها فوراً».

ويرى الباحث أن انبعاثات غاز الميثان يمكن أن تؤدي إلى تحطم الطائرات أيضا، إذ أن «الميثان غاز قابل للاحتراق وإذا تم انبعاثه بكميات كبيرة، يمكن أن يشتعل مشكلا موجة صدمية. ونتيجة للاحتباس الحراري، تجري زعزعة استقرار المكامن الطبيعية ما يؤدي إلى حدوث اندفاعات الغاز».

وتعتبر فرضية خروج الغازات، بجانب فرضية شذوذ مغناطيسية الأرض من أقوى التفسيرات لظاهرة مثلث برمودا.

وسيلة فعالة للإقلاع عن التدخين

اكتشف علماء بريطانيون أن الإقلاع عن التدخين بشكل فوري يشكل وسيلة فعالة للتخلص من هذه العادة الضارة قياساً على محاولة التخلص منه تدريجياً.

وقسم العلماء المشاركين في التجربة الذين بلغ عددهم زهاء 700 شخص إلى فريقين. اتبع أفراد الفريق الأول أسلوباً مألوفاً في المجتمع في أيامنا يقضي بالإقلاع تدريجياً عن التدخين. أما الفريق الآخر فطلب من أفراده التخلص من هذه العادة السيئة على الفور.

وقيم العلماء النتائج الابتدائية بعد مرور 4 أسابيع، والنهائية بعد 6 أشهر، حيث أظهرت أن غالبية المشاركين في الاختبار لم يستطيعوا تحمل الانقطاع عن التدخين في الفترة الابتدائية منه أي 39% من المتطوعين في الفريق الأول، بينما ظل نصفهم في الفريق الثاني مستمراً في تحقيق الغرض المقصود. وبعد مضي نصف سنة واصل المشاركة في التجربة 15% من المدخنين في الفريق الأول و22% في الثاني.

وحسب تقييمات منظمة الصحة العالمية تؤدي عادة التدخين إلى وفاة 10% من البالغين في العالم ما يعادل 5,4 ملايين شخص سنويا. إضافة إلى ذلك يحذر الخبراء من وفاة عدد كبير من الأشخاص من مغبة التدخين غير المباشر الذي يفاقم خاصة داء الانسداد الرئوي المزمن.

خفت بريق الحماس المستمد من مرحلة بناء الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد أن أصبحت كل من ألمانيا وفرنسا مستفيدتان رئيسيتان من مشروع الاتحاد الأوروبي الذي أصبح، بفعل عوامل عديدة، واضحاً من حيث طبيعته وجوهره وحدوده أكثر من أي وقت مضى.

أزمات الاتحاد الأوروبي..

بنيوية أم مرحلية؟

يناقض نظام اعتماد القرارات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي- حيث لا يتم انتخاب المفوضين الأوروبيين عن طريق التصويت المباشر- المعايير والقيم الديمقراطية المتغنى بها، وهذه الحقيقة، لوحدها، تقوض الأسس التي تقوم عليها الدول الوطنية، وتعزز العامل البيروقراطي داخل الاتحاد الأوروبي.

■ **بقلم: ليوناييد سافين**
ترجمة: آلان كرد

يولد هذا النوع من نظم اتخاذ القرارات انعدام الثقة العامة لدى الدول التي لا تملك سلطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف سيادة الدول الوطنية يقلل، بشكل ملحوظ، من دورها كلاعب في مجال السياسة الدولية. حيث كانت سابقاً كل من ألمانيا ، وفرنسا، وإيطاليا ودول أخرى، تسعى للوصول إلى الوضع الذي تتمتع به دول المركز، حتى وإن كان ذلك يجري دائماً بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية عبر الناتو، إلا أن هذا السعي انخفض اليوم مع انخفاض إمكانيات دول مثل هذه.

أزمة السياسة العامة للدمج الأوروبي

يقف في وجه مصالح وطموحات بعض الدول، العديد من التحديات، لا تقتصر على المنافسة الطبيعية من الخارج، بل تتعداها أيضاً إلى التخريب الداخلي، وهو ما يعبر عنه بالحصار المفروض على المبادرات المختلفة، فعلى سبيل المثال، لم تدعم ألمانيا تطوير «الاتحاد من أجل المتوسط» الذي كان مدعوماً من فرنسا، ومثل هذه الأمور أظهرت الاتحاد الأوروبي كقوة صغيرة. في العصور الحديثة، كانت تعتقد أوروبا أنها تستطيع تفجير قوة قادرة على التحكم بالعالم، أما اليوم، فلا يمكن اعتبارها كياناً متوازناً في السياسة العالمية.

أزمة الاقتصاد

إن خطر خروج اليونان من منطقة اليورو، وكذلك الجدل الدائر حول الاحتمالات المفتوحة، يدل على إفلاس السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، رغم سعي الليبراليين الجدد «أمثال جورج سوروس، الذي يقدم المشورة للسياسيين الأوروبيين باستمرار بشأن المسائل الاقتصادية»، ليبقى الاتحاد الاوروبي متمنعاً عن التحرير الكامل، وغير قادر على العودة إلى سياسة عقلانية لإدارة القطاع المصرفي.

وهناك تهديد بانسحاب الاتحاد الأوروبي من اتفاق الشراكة عبر المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمارات التي تلح عليها واشنطن، التي يعتبر الجمهور الأوروبي هو الهدف الحاسم من هذه المبادرة الأمريكية، وقد لاحظ الباحثون أنه وفقاً للمعايير الدولية، وقوانين الاتحاد الأوروبي، فإن المفاوضات تجري وراء الأبواب المغلقة، بضغط من واشنطن، ومخالفة لمعايير «الشفافية» الأوروبية، وعلاوة على ذلك، كانت هناك محاولات عديدة من الولايات المتحدة لتقويض القواعد الأوروبية لأمن البيانات والمعلومات، حيث تشهد تقارير منظمات المستهلكين الأوروبية والأمريكية على هذه الحقيقة.

وبتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاتحاد الأوروبي، حسب المراقب الألماني، إريك زويسي، واستنتاجاته بشأن العواقب المترتبة على انضمام الاتحاد الأوروبي إلى «الشراكة عبر الأطلسي»، فإنه: خلال أول 10 سنوات من الاتفاق ستنتج خسائر في الصادرات الأوروبية، وستعاني البلدان الأوروبية من خسائر في الناتج المحلي الإجمالي، كالتالي: شمال أوروبا 2,07 %، فرنسا 1,9 %، ألمانيا 1,14 %، بريطانيا 0,95 %.

كما ستسبب الاتفاقية خسارة المزيد من الوظائف، إذ سيفقد 600 ألف موظف أعمالهم، وستتركز الخسائر الكبرى في شمال أوروبا التي ستفقد 223 ألف وظيفة، و134 ألف وظيفة في ألمانيا، و130 ألف وظيفة في جنوب أوروبا. وستسبب الاتفاقية انعدام الاستقرار المالي وتراكم الاختلالات، وانخفاض دخل السكان، وانخفاض معدلات الاستهلاك والمبيعات، وسيعم عدم استقرار الاقتصاد الكلي في هذا النموذج من التنمية الاقتصادية، وهو ما أظهرته الأزمة المالية الأخيرة.

أزمة الثقافة الأوروبية

عند تشكيل الفضاء العام للاتحاد الأوروبي، اضطر مشكلوه إلى إنشاء برامج ثقافية خاصة، للتأكيد على «وحدة» دول المجتمع، وبدلاً من مناشدة الحقائق التاريخية والتقاليد الأوروبية، جرى التأكيد على «قيم التعددية الثقافية».

وأشارت بروكسل موضوع خلق نموذج «ما بعد الحداثة»، المعروف باسم «التعددية الثقافية»، وعلى الرغم من إعلان قادة ألمانيا وفرنسا رسمياً تحطم هذا النموذج قبل بضع سنوات، إلا أن أثره على أزمة الثقافة الأوروبية أعمق من المتداول، إذ يمكن للعواقب المحتملة أن تكون أكثر خطورة، فعدا عن النفاق تحت راية قضية التسامح، يصل الأمر إلى إضعاف الذاكرة التاريخية والاستعاضة عنها بثقافة بديلة مبتذلة، لكن أيضاً يمتد الموضوع ليطال نظام التعليم الذي أضاف له «الطابع المؤسساتي» تدهوراً فكرياً كارثياً. وأخيراً، يمكن أن يؤدي هذا النموذج الثقافي إلى التجرد من الإنسانية، وتغيير الصورة الأنثروبولوجية في أوروبا، وهي واحدة من الحقائق المؤسفة لهذه النموذج، مثل اعتماد قانون زواج مثليي الجنس الذي يدل على الأزمة المقبلة.

الأزمة السياسية- العسكرية

كان للصراع على أوكرانيا، والأهداف الوهمية «كشيطنة روسيا» التأثير الأساسي على إعادة هيكلة القوات المسلحة للاتحاد الأوروبي، حيث قامت الولايات المتحدة باستثمار ذلك عبر اتخاذ خطط هيمنة في بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ أصبح الناتو رهينة لتعليمات واشنطن، بعد أن وضعت عملية طويلة الأمد لحل حلف شمال الأطلسي.

ونلاحظ أن مختلف بعثات الاتحاد الأوروبي، المدنية والعسكرية، تعمل الآن في الدول التي تقع بعيداً عن حدود الاتحاد الأوروبي: أفغانستان وجيبوتي والصومال وجزر سيشيل وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى، فلسطين، كوسوفو والبوسنة وجورجيا وأوكرانيا.

الأزمة المقبلة- مشكلة اللاجئين

ليس التدفق الهائل للاجئين والمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي سوى نتيجة لأفعال الاتحاد الأوروبي السابقة في بلدان آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. حيث يشكل الأفارقة والآسيويين «الجيل الثاني والثالث من المستعمرات السابقة» المستوعبون في أوروبا سابقاً، حلقة ربط بين اللاجئين الجدد، وبين سكان أوروبا، إلا أن مجمل القوانين المعتمدة، لن تسمح بحل هكذا قضايا إنسانية مما يؤدي، وسيؤدي إلى حالات عبثية ومأساوية.

أشارت بروكسل مؤخراً إلى هذا الأمر، عندما عرضت الملف الساخن للسفن التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين، وصرحت بأن الاكتفاء بالمهمات الإنسانية وشعارات التسامح ليست أكثر من سياسة منافقة وكيل بمكيالين، وتشير استطلاعات الرأي في دول الاتحاد الأوروبي أن السكان المحليين ضد تدفق جديد من المهاجرين غير الشرعيين من بلدان أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بشكل قاطع، وفي الوقت نفسه، فإن المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي يؤكدان على ضرورة تحديد أعداد للمهاجرين القادمين، بمواجهة موجات مستمرة يبدو أنها ستضرب بلدان أوروبا الشرقية أولاً، لتساهم بتأثيرات سلبية على التركيبة السكانية هناك، فتموضع اللاجئين المقصود في مراكز المخيمات في منطقة أوروبا الشرقية، حيث المخيمات النازية دمرت سكان تلك المناطق خلال الحرب العالمية الثانية، هو أمر ذو دلالة.

أيديولوجية الليبرالية الجديدة هي ما لا يسمح بوجود نظرة موضوعية على المشاكل العضوية التي لا يستطيع الاتحاد الأوروبي حلها حالياً

الطاقة: أزمة استراتيجية

أثرت العقوبات ضد روسيا بشكل مباشر على سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وهذا يتناقض مباشرة مع المصالح الوطنية لعدد من الدول التي لديها نقص في موارد الطاقة الخاصة بها، وتعول على مساعدة من روسيا، التي يمكن أن تصل الفائدة الاقتصادية من نقل الغاز منها، ومن الاستهلاك المباشر إلى مستويات قصوى، لكن عدداً من البلدان مضطرة أن تعاني من التحذيرات المهينة للمفوضية الأوروبية.

ورغم التصريحات الرسمية التي تفصح عن الحاجة لموقف موحد، والعمل لما فيه الخير لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، إلا أن ما يحدث شيء مختلف تماماً. وقد جاء في تقرير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي، المكرس لسياسة الطاقة: «الخطابات التي تقول إن الاتحاد قوة يمكن أن تفسر عموماً على أنها من أعراض أزمة الاندماج في الاتحاد الأوروبي».

الأزمة الفكرية

العديد من الأزمات السابقة مرتبط بالفجوة الفكرية لدى السياسيين الأوروبيين، وتماديهم في الاندماج والالتزام في الإيديولوجية والمخططات الليبرالية الجديدة بأشكال ظهورها المختلفة «سواء اليسار التروتسكي أو العسكر اليميني»، وذلك ما لا يسمح بوجود نظرة موضوعية على الجوانب العضوية التي تفعل فعلها في أزمات الاتحاد الأوروبي، ما يصعب من تقديرها والتوقع بنتائجها.

«إيقاعات مشتركة..»

التراث الشعبي بأنواعه وألوانه المتعددة، سفرٌ مهمّ من أسفار الشعوب، يحمل في طياته تاريخها الغني وأرثها المتنوع، مما يجعل لقراءته قراءة موضوعية ضمن السياق التاريخي الذي أنتجه، ودراسته وتوثيقه أهمية كبيرة لفهمه والاستفادة منه في اكتشاف حركة المجتمعات وتطورها، والمحافظة على أفضل ما فيها، بما يفيد في استكمال بناء الهوية الوطنية وتعزيزها.

■ زهير المشعان

تعتبر الموسيقى والغناء من أشكال التعبير عند الشعوب عن واقعها ومعاناتها، آلامها وأفراحها، يجري تناقله عبر الأجيال بسهولة وسرعة أكثر من غيره، بعيداً نسبياً عن القوى والسلطة المهيمنة التي غالباً ما تفرض أشكالاً تتوافق مع مصالحها من موسيقى وأغانٍ تروج لفترة كالفقاعة، ثم تختفي بعد فترة قصيرة من الزمن، بينما يستمر التراث الموسيقي والغناء الشعبي لعشرات ومئات السنين لأنه يحمل عناصر استمراريته في داخله، ولعل أبرزها هو ارتباطه المباشر بحياة الناس في جوانبها المختلفة وتعبيره عنها.

قصص قصيرة بألحان شجية

يعتمد الغناء الشعبي على الكلمات والألحان البسيطة والقصيرة، فالكلمات في غالبيتها من مجزوء أبحر الشعر، وتحمل صوراً فنية مستوحاة من البيئة والحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية كـ«ظروف العمل من الحصاد والقطاف والبناء، والحب والفراق والحنين.. الخ» إضافة إلى المآسي التي يتعرض لها البشر سواء من الطبيعة، أو من الظلم والقهر والاستبداد الواقع عليهم، ويغلب عليها طابع الحزن كـ«المناحات الجماعية»، وحتى في غناء الأفراح، وتبدو أحياناً كأنها حكايات وقصص قصيرة، تؤرخ للناس والبيئة.

كما لا تتعدى الألحان في الغالب جملة أو جملتين أو ثلاث من الجمل الموسيقية، يجري ترديدها، وتتميز كما غالبية الموسيقى الشرقية بأنها شجية ومتنوعة، وذلك يعود لتعدد المقامات الموسيقية الشرقية والتفريعات عنها التي تسمى«أطواراً» أبدعها المغنون بطريقة أدائهم مما منحها الخصوصية والتفرد، ويعود ذلك أيضاً لوجود ربع العلامة الموسيقية في المقامات الموسيقية التي تمنح الألحان شجوها ودفؤها. أمّا الإيقاعات الموسيقية فتلعب البيئة دوراً كبيراً فيها، فتتمايز في المناطق الجبلية عن السهول والبادية.

الغِنى والوحدة!

يتميز الغناء الشعبي في سورية بالغنى والتنوع، بسبب موقعها وعدم وجود حواجز طبيعية بينها، وتاريخياً لم تكن هناك حدوداً سياسية قبل الاستعمار الحديث، بل كانت العلاقات مفتوحة مع الجوار، لذا تتقارب المنطقة الجنوبية مثلاً مع الأردن وفلسطين وشمال الجزيرة العربية في أرثها الغنائي، والمنطقة الساحلية والوسطى مع لبنان، والمنطقة الشرقية مع العراق، والشمالية مع تركية، والشمالية الشرقية تتواصل مع العراق وتركيا، ولعب تعاقب الحضارات وتلاقحها دوراً مهماً في تثبيت ذلك، إضافة لتنوع البيئات والشرائح الاجتماعية السورية.

ورغم الغنى والتنوع، إلا أنّ هناك ترابطاً واضحاً في ألوان الموسيقى وأنواع الغناء وأدواته، وإن جرى تأديتها بطرق مختلفة، فعندما تغنى الأغاني الجبلية يهتز طرباً ابن الساحل والسهل والبادية، وإن سمع العربي ألحاناً وغناءً كردياً أو آشورياً أو فارسياً، تفيض مشاعره حتى لو لم يفهم الكلمات، وأكثر ما ينعكس ذلك في الدبكات الشعبية المرتبطة بالأغاني والإيقاعات، والتي يغلب عليها المشاركة الجماعية فكثيرون يعرفون «شفان» كما يعرفون «ناظم الغزالي». ويؤدى الغناء الجبلي في الساحل أو القلمون أو جبل العرب مع إيقاع الطبل ويرافقه المجوز، بينما لدى السوريين الكرد يرافقه البزق، ولدى الآشوريين «الجمبش» وفي سهول الداخل الطبل والمجوز، وفي سهل الفرات الدف والناي أو «الشاخولة»!

«النداء والصدى..»!

يتميز الغناء الشعبي الجبلي بقوة النبرة كنداء ينتقل صداه بين الجبال والوديان، وهذا يتجسد في أغاني المولية التي أدت بعضها فيروز مثلاً بطريقة إبداعية:

هيهات يا بو الزلف عيني يا موليه...

بينما الألحان والإيقاعات السريعة والراقصة مع الطبل والمجوز، وتتجسد في أغاني اللالا التي ترافقها الدبكات الفردية والجماعية.

أما العتابا فهي عبارة عن شكوى كقصة البدوي عبدالله الفاضل المعروفة، أو مناجاة ومحاورة غنائية تتميز أحياناً بالهدوء والمعاتبة، وأحياناً أخرى بالتحدي بين مؤديين يتنافسان على محبوبة!

يستمر التراث الموسيقي والغناء الشعبي لعشرات ومئات السنين لأنه يحمل عناصر استمراريته في داخله

الانسياب.. والانفتاح

يتأثر الغناء الشعبي في السهول والبادية بالطبيعة الممتدة دون حواجز، وظروف العمل، فتتميز بالألحان والإيقاعات الهادئة للون ذاته، فالمولية الفراتية تنساب كانسياب مياه الفرات وامتدادها في السهل، والبادية المنفتحة وكأنه لا حدود حتى بين الأرض والسماء، فتؤدى لكن مع استبدال إيقاع الطبل بالدف وتغيير الكلمات.

أمّا العتابا فهي مشتركة بين ريف حماة وحمص مع وادي الفرات وسهول الجزيرة لانفتاحها الجغرافي وتنقل البدو الرحل بين هذه المناطق ووصولهم إلى غرب العراق حتى الخليج، وغالباً ما تعبر عن الفخر.

أمّا أغاني العمل كالحصاد والبناء فتتميز بالحماس والقوة والسرعة والرتم الواحد وأقرب إلى الحداء والهوسات، لأن الحركة ذاتها متكررة وذلك للتحفيز، وهي متقاربة في سهول حوران والغاب والفرات.

حاصود ماني حاصود جِيت أخُمْ الكَارايا
بايد أحصُد وبايد ألْكُط وبايد أحيي الصبايا

أخم الكرايا: أشاهد القرى. ألكط: ألقط الثمار وأقطف القطن.

أما الهدي الذي كانت تتغنى به الأمهات لأطفالهن فهو كثير، وسأذكر واحدة تكاد تنقرض ولا يعرفها الكثيرون: نامِي يا انْوَيمَه نوم الحْمَيمَه. تصغير الحمامة.

الأغاني الشعبية في المدن

تختلف الأغاني الشعبية في المدن بألحانها وإيقاعاتها وكلماتها عن الجبال والسهول، وتتميز بالتنوع في الأغنية الواحدة، ولعل من أبرزها الموشحات والقدود الحلبية، والقدود الحمصية التي يجهلها الكثيرون، أما أغاني دمشق فتناولت البيئة الشامية والطبيعة مثل أغنية ع الصالحية، وطيري طيري يا حمامة، وغيرها..

ربما يصعب تناول الموسيقى والغناء الشعبي وأدواته، والكلام عنها وتحليلها كتابياً فقط، لأنها تحتاج إلى مجلدات، وتحتاج أيضاً إلى توثيق سمعي بصري يوضحها أكثر ويعمق المعرفة بها، ولا شكّ أنّ هناك أنواعاً كثيرة أخرى من الغناء الشعبي، قسماً منها ما زال متداولاً، وقسماً منها انقرض، وقسماً أوشك، وقسماً طاله التحريف، بسبب غَزو النمط الاستهلاكي في الحياة والثقافة عموماً والتراث الشعبي خصوصاً، وكذلك استخدام الآلات الموسيقية والإيقاعات الغربية، لكن يبقى للتراث نكهته التي تحمل عبق الأرض والتاريخ والمعبرة عن الإنسان.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/03/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

المرأة في أعيادها.. ضحية النظرات الآفلة!

يختم المذيع حلقته عن حقوق المرأة: «سؤال نهائي أريد جوابه بجملة واحدة فقط، كيف تحصل المرأة على حقوقها؟».. تجيب ضيفته الأولى: تنشئة اجتماعية جديدة. الأخرى: الوعي وتمكين المرأة من اتخاذ قرارها بنفسها.. ثم يأتي جواب دراماتيكي من ضيفة ترتدي خماراً: «إطاعة ولي الأمر».. ليتبعه جواب أكثر دراماتيكية من الضيفة الرابعة بعد ترويج مسهب للنموذج الغربي لحقوق المرأة: «أنا لست ضلعاً..!»

■ هشام الاحمد

النقاش أعلاه يمثل نموذجاً للأحاديث الإعلامية التي ترافق عيدي المرأة والأم «8 –21 آذار»، حيث يكثر الكلام عن حقوق المرأة ودورها في المجتمع مقابل غيابه بقية أيام السنة. في كل آذار ينطلق كلام كثير «على الهواء»، ويسيل حبر كثير في الصحف والمجلات حول هذا الأمر، بدءاً من إعادة اكتشاف أن «المرأة نصف المجتمع»، وأنها «تربي نصفه الآخر، ودورها كبير في تنشئة الطفل» وغيره من الأحاديث «المناسباتية» التي تكشف العجز عن تفعيل نقاش حقيقي عن المرأة والتسليم بوضعها الراهن، والميل باتجاه «مكافأتها» تعويضاً عن الظلم الذي تتلقاه في العلاقات الاجتماعية، وصولاً إلى الطروحات الأخرى التي تعبر عن الاتجاهات المأزومة بالوعي الاجتماعي السابق، وبالأخص الأصولي والغربي، الذي تعبر عنه السيدتان الأخيرتان في الحوار أعلاه..

الأصولي والغربي

من الطبيعي أن يتخذ الحديث عن المرأة طابعاً أكثر جدية واحتداماً في هذا العام الذي شهد ويشهد تحولات كبيرة على مستوى العالم، في العلاقات والموازين الدولية والواقع السياسي والعسكري وتصاعد التحركات الشعبية في العالم وظهور قوى فاشية جديدة قدمت نماذج مصغرة في الحكم والإدارة في غير مكان من منطقتنا، ومع تدفق مئات ألوف اللاجئين من منطقتنا وإفريقيا باتجاه أوربا، وغيرها من الأحداث التي عكست شيخوخة العلاقات الاجتماعية المعاصرة، ووجوب اجتراح نموذج جديد على مستوى العالم.

على إيقاع هذه التحولات، تتصاعد «المواجهة» بين التيارين الأصولي والغربي، بمنطق الفعل ورد الفعل، ليعكسا معاً درجة التأزم التي يعيشها عالم اليوم، وبالأخص في موضوع حقوق المرأة.

سجالات بائسة

النموذج الغربي يظهر أقوى من مقابله، لكونه مستنداً بالأساس لـ«حزمة الحقوق»، التي جلبتها البرجوازية عندما كانت طبقة ثورية قبل قرنين من الزمن. الحريات التي يمنحها الغرب للفرد والمرأة تفحم النموذج الأصولي المقابل الذي يرد بدرجة أعلى من الانكماش والتقوقع. إلا أنه «النموذج الغربي» في المقابل يقف عاجزاً أمام العديد من التساؤلات، أليس شرط بقاء «التحضر» في الغرب هو تخلف باقي العالم؟ ألا تدفع المرأة في المجتمعات الأخرى ثمن النهب والسياسية الاستعمارية له؟ لماذا يولد نموذج التحرر الغربي بنزعته الفردية أعلى درجات الاغتراب لدى المرأة الغربية ذاتها؟ ولماذا تلجأ فتيات ونساء غربيات إلى أكثر الاتجاهات أصولية في شرقي آسيا وغربها، من بينها «داعش» بالطبع؟

فيما يظل الاتجاه الأصولي أكثر إفلاساً بالمعنى النظري عند الحديث عن المرأة والفرد، إلا أنه يستمد قوته من امتداده في بؤر تخلف وجهل كارثية خلّفها النموذج المقابل «الغربي»، ومعتمداً على تشوهات الأخير ونماذج الانحلال التي يقدمها كيما يحتضن الناس التي تفرّ من لسعات نيران «الحضارة الغربية».

مشكلة الاتجاهين المذكورين أنها يقدمان حلولاً من الماضي بأكثر أشكاله بلاءً، ولا فرق بين «حلول» أي منهما، حتى إذا كان النموذج الغربي يريد التشبث بحلول عمرها 200 عام، والأصولي بحلول عمرها آلاف السنين، إلا أنه وفي النتيجة فإن حلول كليهما ليست بحلول، لأنها بالتجربة الملموسة لا تجدي نفعاً.

أفكار ميتة

يصعب على معتنقي الأفكار القديمة الميتة ملاحظة حقيقة بسيطة وواضحة هي أن الجميع مضطهد في هذا العالم ضمن النظام القائم فيه، وأن الاضطهاد له طابع هرمي تراتبي، وأن المرأة بحكم الموقع الذي اتخذته في تاريخ المجتمع هي حلقة في سلسلة الاضطهاد. وأن الاضطهاد يتحول أكثر فأكثر إلى حزمة واحدة لا تنفصم عراها، فسلسلة الاضطهاد هذه تشرّد شعوباً بنسائها ورجالها في حروب أزمة النظام العالمي، وتجوع شعوباً أخرى على إيقاع الاتفاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى، التي تتبجح بمنح الحقوق.

ليست قضية المرأة فقط موضعاً للبحث في عالمنا اليوم، بل كل العلاقات الاجتماعية كذلك، التي لا تكف عن توليد أشكال كلها الاضطهاد بنحو مباشر أو غير مباشر.

إن حقوق المرأة وإن كان تحصيلها رهناً بتغيير كل النظام الاجتماعي القائم، إلا أن النضالات التراكمية ضرورية، مثل أية قضية أخرى لتثبيت أساسات حل هذه المسألة جذرياً. لا يمكن أبداً رؤية ذلك الحل ضمن معطيات العلاقات القائمة– القديمة، بل لا بد من رؤية موقع جديد للمرأة في نموذج جديد كلياً، لا وجود فيه لأي اضطهاد.

الحريات التي يمنحها الغرب للفرد والمرأة تفحم النموذج الأصولي المقابل الذي يرد بدرجة أعلى من الانكماش والتقوقع

موشحات أندلسية

أحيت فرقة صلاح القباني للموسيقا العربية بمرافقة الوشاحين عبد الرحمن عبد المولى وعدنان حلاق أمسية للموشحات الأندلسية في 2016/3/16 على مسرح الدراما في دار الأوبرا بدمشق. وتأتي الأمسية ضمن عمل الفرقة لإحياء وتقديم وتطوير الغناء الأندلسي التراثي.

وكان برنامج الحفل الذي قدمته الفرقة بأعضائها الثلاثين متعدد الفقرات فقد تضمن البرنامج سماعي راست تلاه وصلة موشحات من المقام نفسه ضمت موشح «كلما رمت ارتشافا» وموشح «ياعذيب المرشف» وموشح «العذارى المائسات» وموشح «صاح خبر» ثم دور من مقام بيات بعنوان «يللي تشكي من الهوى هون عليك» ثم موشح «محبوبي قصد نكدي» تلاه معزوفة لونغا من مقام شهناز تلتها وصلة قدود من مقام الحجاز من علامة الـ «دو» وكانت الوصلة الأخيرة بعدد من الموشحات من مقام الحجاز على درجة «النوا» وختمت الأمسية بوصلة تراثية.

معرض الكتاب الشامل

احتفاء بيوم اللغة العربية أقامت مديرية المعارض في الهيئة العامة السورية للكتاب معرض الكتاب الشامل بكلية الآداب في جامعة دمشق.

وتضمن المعرض عناوين متنوعة وموضوعات في مختلف مجالات الثقافة والفكر والأدب والاقتصاد والطب والسياسة إضافة الى أدب الأطفال وكتب مترجمة عن اللغات العالمية مع حسم وصل إلى ستين بالمئة من السعر.

وقد شمل المعرض، حسب القائمين عليه، عناوين مختلفة من عام 2009 إلى بداية هذا العام ضمت عدداً من الأنواع المعرفية والأجناس الادبية إضافة إلى كتب مترجمة عن الآداب العالمية. كما طرحت عناوين جديدة في الكتب المعروضة.